

الدكتور جورج جبور

عضو مجلس الشعب

رئيس الرابطة السورية للأمم المتحدة

نحو لجنة في مجلس الشعب للحريات والحقوق والواجبات العامة

مع النص الحرفي الذي نشرته الجريدة الرسمية
لمذكرات لجنة الدستور في مجلس الشعب يوم ١٩٧٣/١/٣
بشأن الحريات والحقوق والواجبات العامة

الطبعة الأولى

دمشق، أيلول/٢٠٠٦

مناسبة النشر: قرب انعقاد الدورة العادية لمجلس الشعب التي
تبدأ في أول ثلثاء من شهر تشرين الأول
وحتى نهاية شهر كانون الأول



**لجنة في مجلس الشعب
للحريات والحقوق
والواجبات العامة**

الدكتور جورج جبور

عضو مجلس الشعب

رئيس الرابطة السورية للأمم المتحدة

نحو لجنة في مجلس الشعب للحريات والحقوق والواجبات العامة

مع النص الحرفي الذي نشرته الجريدة الرسمية لمذكرات
لجنة الدستور في مجلس الشعب يوم ١٩٧٣/١/٣ بشأن
الحريات والحقوق والواجبات العامة

الطبعة الأولى

دمشق، أيلول/٢٠٠٦

مناسبة النشر: قرب انعقاد الدورة العادية لمجلس
الشعب التي تبدأ في أول ثلثاء من شهر تشرين الأول
وحتى نهاية شهر كانون الأول

— نحو لجنة في مجلس الشعب للحريات والحقوق والواجبات العامة.

— المؤلف: الدكتور جورج جبور.

— الناشر: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع

سورية - دمشق - ص.ب ٧٩١٧

تلفاكس: ٥١٣٦٥٢٦ ١١ ٩٦٣ +

E-mail: ninawa@scs-net.org

— جميع الحقوق محفوظة للمؤلف.

إلى القارئ الكريم:

يرحب المؤلف بأية ملاحظة على هذه الطبعة قد تودون توجيهها إليه، وسيأخذها بعين الاعتبار لدى إصداره طبعة ثانية تصدر — إن سمحت الظروف — أوائل نيسان ٢٠٠٧.

العنوان:

ص.ب: ٩٨٧٧ دمشق — الجمهورية العربية السورية

تلفاكس: ٦١١٨٨٦٦ - ١١ - ٠٩٦٣

البريد الإلكتروني: drjabbour@mail.sy

الإهداء

إلى السيد الرئيس بشار الأسد، حفظه الله، رئيس الجمهورية
العربية السورية، الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي،
وإلى الرفاق الأعزاء أعضاء القيادة القطرية السورية،
وإلى الزملاء الكرام أعضاء مجلس الشعب في الدور التشريعي
الثامن: آذار ٢٠٠٣ – آذار ٢٠٠٧،
وإلى الأصدقاء المؤمنين بقدسية حقوق الإنسان والعاملين على
تجسيدها في الواقع،
أقدم هذه الصفحات آملاً أن يكون فيها ما ينفع الناس مما يمكن في
الأرض.

جورج جبور

صافيتا – محافظة طرطوس

٢٠٠٦/٩/١٤

جدول المحتويات

الإهداء	٥
أولاً: تقديم	٩ - ١٢
ثانياً: مقال في جريدة الثورة : ٢٠٠٤/٣/١٤	١٣ - ٢٥
ثالثاً: حوار مع جريدة تشرين : ٢٠٠٥/٥/١٧	٢٦ - ٣٢

مرفقات:

- ١ - نص مناقشة المواد /٢٥ - ٤٩/ كما ورد في ٣٣ - ١١٦
الجريدة الرسمية.
- ٢ - نص المواد /٢٥ - ٤٩/ كما ورد في الدستور. ١١٧ - ١٢١
- ٣ - هل تلقت ثلاث منظمات غير حكومية سورية
هبات صغيرة من أمريكا من أجل عملها في
مجال حقوق الإنسان؟ سؤال وجواب. ١٢٢ - ١٢٣

تقديم

سُئِلَ السيد الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية، قبيل إعادة تشكيل الوزارة الحالية في شباط ٢٠٠٦، عما إذا كانت هناك نية لإنشاء وزارة لحقوق الإنسان فأجاب:

«الآن نحن نناقش هذا الموضوع وقد طرحنا خلال الأسبوع الأخير عدة آليات بهذا الاتجاه، وهل تكون هذه الآلية من داخل الحكومة أو من داخل مجلس الشعب أم جمعيات أهلية. لدينا جمعيات أهلية مسموح بها وهي غير مرخصة لكن الدولة لا تمنعها. الآن نبحث عن آلية أكثر قانونية تحقق النتائج بالنسبة لهذا الموضوع ولا نسمح بالاستغلال الشخصي ولا الخارجي».

(المصدر: مجلة المناضل، المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي، يصدرها مكتب الإعلام والنشر في القيادة القومية، العدد ٣٣٦/ كانون الثاني/ ٢٠٠٦/ ص ٤٢/ نقلاً عن صحيفة الأسبوع المصرية الصادرة في ٩/١/٢٠٠٦).

وتأتي هذه الصفحات التي أُعيدَ نشرها اليوم لتضيء جانباً من تاريخ البحث الفكري في سورية بشأن حقوق الإنسان. بدأتها بمقال نشرته جريدة الثورة يوم ١٤/٣/٢٠٠٤ بمناسبة ذكرى الاحتفال بثورة آذار، وكانت للقيادة القطرية قد قررت، أوائل كانون الثاني/ ٢٠٠٤، تسميتي عضواً في لجنة اختصت ببحث "الحرية والديمقراطية"، وأتبعتها

بمقابلة نشرت في جريدة تشرين قبيل انعقاد المؤتمر القطري العاشر
بين ٦/ و ٩/٦/٢٠٠٥.

ويلاحظ في المقال الأساس الذي منه استمد الكتيب عنوانه، تركيزه
على الفصل الرابع من الباب الأول من الدستور السوري، وهو الفصل
الذي يضم المواد ٢٥ - ٤٩، وعنوانه: "الحريات والحقوق
والواجبات العامة". لذلك كان من المفيد أن أعيد نشر نص مناقشة تلك
المواد كما ورد في الجريدة الرسمية، وهذا النص كنز ثمين لم يقيض
له - كما أقدر - تداول واسع. كذلك أعدتُ نشر المواد ٢٥ - ٤٩ كما
وردت في الدستور. وختمتُ بسؤال وجواب عما ذكر عن هبات
أمريكية متواضعة لمنظمات غير حكومية سورية.

ذكر السيد رئيس الجمهورية في المقتطف الذي ابتدأت به هذا
التقديم أن الآلية التي سوف تعتمد للعناية بحقوق الإنسان قد «تكون من
داخل الحكومة أو داخل مجلس الشعب أو جمعيات أهلية».

وهذا الكتيب، كما يشير عنوانه، يدافع عن الآلية التي أرجو أن
تُحدث في مجلس الشعب، إلا أن عليّ الإشارة إلى أن الآلية التي تدافع
عنها هذه الصفحات لا تحجب أية آلية أخرى، بل هي تتكامل معها، ولا
ريب أن قيادتنا السياسية واعية لهذا الأمر، وستأخذه بعين الاعتبار.

* * *

كان حديث السيد الرئيس في أوائل الشهر الأول من عام ٢٠٠٦، وقد ذكر فيه أنه خلال "الأسبوع الأخير" طرحت عدة آيات للاهتمام بحقوق الإنسان. وأكتب هذه الأسطر في أوائل الشهر التاسع من عام ٢٠٠٦. لم يطرأ في فترة ثمانية أشهر أي جديد معن يختص بموضوع آليات الاهتمام. لماذا؟

في ٢٣/٨/٢٠٠٦ أذيعت مقابلة منحها السيد رئيس الجمهورية لقناة دبي الفضائية ونشرت في الصحف السورية يوم ٢٤/٨/٢٠٠٦. وجه الإعلامي التقدير الأستاذ حمدي قنديل إلى السيد الرئيس عدة أسئلة تتعلق بالوضع الداخلي. وكان في بعض الإجابات ما يمكن اعتباره شرحاً للظروف التي حالت دون التقدم في موضوع إعلان آليات الاهتمام بحقوق الإنسان. وقد اخترت من هذه الإجابات الفقرتين التاليتين:

"نحن مررنا بظروف كثيرة، خاصة في السنة الأخيرة، من أصعب الظروف التي يمكن أن تمر بها دولة ما، ولو لم تكن لدينا وحدة وطنية لما كنا تجاوزنا هذه الظروف بهذه الطريقة".

"لا شك بأن الذي نتعرض له آخر الكثير من القضايا الداخلية التي كنا نقوم بها على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى السياسي وعلى المستويات المختلفة...".

إن، فمن الواضح أن الهجمة التي تعرضت لها سورية أخرجت إنجاز آليات الاهتمام بحقوق الإنسان. والآن، وقد انقشع — جزئياً على الأقل — ما أحاط بالمنطقة من توتر، فمن الممكن لنا، إذا استمر

الانقشاع، أن نستطلع إلى إنجاز الآليات التي وردت في حديث السيد الرئيس أوائل عام /٢٠٠٦/. ثم إن الظروف قد تسمح بعودة تفصيلية إلى هذا الموضوع الذي ينبغي أن تتم مقارنته بأقصى درجات الحكمة. وآمل، في هذا الإطار من الأفكار، أن أصدر طبعة ثانية من هذا الكتيب في نيسان /٢٠٠٧/ بمناسبة الذكرى الستين لعقد المؤتمر التأسيسي لحزب البعث العربي الاشتراكي. وسيشجعني على إصدار طبعة ثانية ما قد أتلّقه من ملاحظات للقراء الكرام على هذه الطبعة.

* * *

وفي الختام يسرني أن أرفع التحية إلى السيد رئيس الجمهورية لأنه منفتح على المعنى النبيل لتعبير حقوق الإنسان، كما أقدم التحية إلى الزملاء الكرام أعضاء مجلس الشعب بين عامي ١٩٧١ — ١٩٧٣ الذين صاغوا دستوراً أبرز أهمية الحريات والحقوق والواجبات العامة.

جورج جبور

صافيتا — محافظة طرطوس

٢٠٠٦/٩/١٤ م

نحو لجنة في مجلس الشعب «للحريات والحقوق والواجبات العامة»

تقديم:

سلم هذا المقال إلى جريدة الثورة يوم ٢٠٠٤/٣/٤ لينشر، كما كانت خطة الجريدة، في عددها الخاص بذكرى ثورة آذار في ٢٠٠٤/٣/٨، إلا أن نشره تأخر حتى ٢٠٠٤/٣/١٤ لأسباب لم أطلع عليها. وكان العنوان الذي وضعته له كما يلي:
من التنظير للحرية إلى الممارسة الفعلية.

اقترح بإنشاء لجنة دائمة في مجلس الشعب اسمها:
«لجنة الحريات والحقوق والواجبات العامة»

ومن الواجب أن أثبت أن المقال لم يتعرض لأي تعديل أدخله تحرير الجريدة عليه.

* * *

سألتني جريدة «الثورة» بمناسبة ذكرى ثورة آذار لهذا العام، المساهمة في الحديث عن الذكرى، معالجا موضوع الحرية.
خطر في البال أن ألخص /٥٥/ صفحة عالجت فيها تطور مفهوم الحرية في سورية وعند حزب البعث العربي الاشتراكي، كتبتها عام ١٩٧٢، وهي تشكل قسماً من كتابي: الفكر السياسي المعاصر في سورية (دمشق وبيروت - الطبعة الثانية - مؤسسة المنارة ١٩٩٣، ٥٦٧ صفحة).
وخطر في البال أيضاً أن أخوض في التنظير للحرية بما يلائم - ربما - كل زمان ومكان. فالحرية مفهوم غني، غني بمحتواه، غني بالمعالجات التي كتبت عنه، وبالإمكان أن يطلق للكاتب، إذ يكتب عنه، في أجواء فلسفية رأسمالها الأساس «لغة الفلاسفة الفنية» المتبلورة في جمل مطبوعة بليغة (وربما معقدة) يصح فيها القول: «إن من البيان لسحراً».

كذلك خطر في البال أن أكتب في تنظيم الحرية على صعيد العالم، مستفيداً من خبرة شخصية سمحت لي بأن أصطدم بهذا التنظيم أثناء قيامي بنشاطات فكرية في بعض معازل «الحرية الفكرية» — كما نتصورها — مثل جامعة كيمبردج البريطانية، التي دعيتي إلى إلقاء محاضرة عام ١٩٧٦، ثم منعيني من أن أختار لمحاضرتي العنوان الذي يناسبها لأنه سيتسبب في ضرر بالغ للجامعة. ويسرني أن أحيل القارئ الكريم الذي يشاء إلى المصدر الذي فيه تفصيل عما سبق.

ثم ما لبثت أن قررت الحديث في ما لا يذهب جفاء بل يمكن في الأرض. رأيت من المناسب أن أستفيد من فرصة سؤال الجريدة لي الحديث عن الحرية لأتابع جهداً أقوم به منذ عام، منذ أن تم انتخابي عضواً في مجلس الشعب قبل عام (أذار ٢٠٠٣)، وما تبع ذلك من تسلمي كراسين هما "عدة شغل" عضو المجلس: الدستور والنظام الداخلي. يتمثل هذا الجهد في الدعوة إلى إنشاء لجنة دائمة في مجلس الشعب اسمها "لجنة الحريات والحقوق والواجبات العامة".

ويدا لي القرار حكيماً من أوجه عدة. ففيه تنشيط لعمل المجلس ولاهتمام الناس بالمجلس. ولاهتمام الناس بالمجلس استطراد لا بد منه. كنا في الخمسينات، ونحن فتية، نتنافس في حضور جلسات المجلس من مقاعد الجمهور العليا الأقرب إلى القبة. أما في مجلسنا فما أن أنظر إلى الأعلى حتى يميّتي ألماً فراغ مقاعد الجمهور. كأن مجلسنا يعمل في فراغ بعيداً عن اهتمام الناس. هكذا توحى نفسي إلى نفسي "والنفس أماره بالسوء"، كما يقال.

وفي القرار حكمة من وجه ثانٍ. حين نتحدث عن الحرية، حين تسألني الجريدة الحديث عن الحرية، سواء كان حديثاً عن الحرية عند البعث في سورية، أو حديثاً عن الحرية في العالم، فهي لا تسألني أن

أكرر حديثاً قاله من قبلنا، وقلناه، ويقول من بعدنا. وهي لا تنتظر مني أن أجترح المعجزات في التتظير، وأن آتي، وأنا الأخير زمانه، بما لم تستطعه الأوائل. إنها، في الأرجح، تشير إلى ما هو عندنا معلوم علماً، وغير مشهر علناً، مما يشغل حزبنا، (حزب البعث العربي الاشتراكي) في هذه الفترة، وقد عبر عنه الرفيق الأمين القطري للحزب، السيد الرئيس بشار الأسد، في المؤتمر القطري التاسع للحزب، والمنعقد خلال الفترة ١٧ - ٢١/٦/٢٠٠٠، على "أن استمرار الحزب مضمون بمقدار تلاؤمه مع الواقع وتماشيه مع تطورات". ثم إن مما هو معلوم علماً أيضاً أن القيادة القطرية طرحت للمناقشة ثلاثة محاور فكرية هي الوحدة والحرية والاشتراكية. سؤال جريدة "الثورة" لي، إذن، ذو علاقة بالمحور الثاني المطروح للمناقشة وهو محور الحرية. ومن الشرح الذي قدمته القيادة للمحور نستخلص أن هدف المناقشة عملي، وأن المطلوب الأساسي تقديم أفكار تصلح للتطبيق. واقتراحي يصلح للتطبيق.

حكمة ثالثة في القرار. ليس سراً أنه ليست لدينا في سورية هيئة مشهورة، حكومية كانت أو غير حكومية، تعنى بحقوق الإنسان في سورية، تحت عنوان "حقوق الإنسان". لدينا هيئات غير مشهورة تعنى بتلك الحقوق، كذلك لدينا جهات حكومية منوط بها إحقاق حق كل إنسان. إلا أن بعض الانتقاد الخارجي والداخلي لممارساتنا في موضوع حقوق الإنسان، إنما ينصب على الحقيقة أنفة الذكر، وهي أنه ليست لدينا هيئة مشهورة، حكومية كانت أو غير حكومية، تعنى بحقوق الإنسان. حكمة القرار الثالثة إذن تكمن في أن تنفيذ الاقتراح يضمن لنا صد بعض السهام الموجهة إلينا، بحسن نية أو بسوءها. ولمن لا يعلم أحب أن أوضح. في عام ١٩٨٧، وكنت آنذاك مديراً لمكتب الدراسات السياسية والعامّة للسيد رئيس الجمهورية، اقترحت على القائد الخالد أن يتم ترشيحي باسم سورية،

لشغل منصب مدير إدارة حقوق الإنسان في اليونسكو. وافق السيد الرئيس. ثم في ٢/١٠/١٩٨٧ رفعت إلى السيد الرئيس صورة محاضرتي بمناسبة يوم حقوق الإنسان ذلك العام (١٠/١٢/١٩٨٧)، وبها اقتراح هذا نصه: "علينا في هذا القطر، نحن المهتمين بحقوق الإنسان، إنشاء هيئة تحوز القبول العام، مهمتها صيانة حقوق الفرد عندنا طبقاً لأحكام الدستور والقوانين".

كانت الدعوة إليّ لإلقاء محاضرة بمناسبة ذلك اليوم، موجهة من نقابة محامي سورية. ذكرت للسيد الرئيس كتابة، أن بالإمكان الاستغناء عن ذلك الاقتراح إذا عبر عن رغبته في ذلك الاستغناء. لم يعبر. ورأيت في ذلك إجازة لتثبيت الاقتراح في المحاضرة. وهذا ما حصل. في كل مناسبة، منذئذ، كنت أعيد طرح الاقتراح، ولم أبلغ بأي اعتراض. إذن: أتابع علناً، ودون اعتراض منذ عام ١٩٨٧ الدعوة إلى إنشاء هيئة مشهورة تعنى بحقوق الإنسان في سورية. وفي هذا الحديث عن الحرية الذي سألتني كتابته جريدة "الثورة" فسحة للتذكير بتقليد لي أتبعه منذ نحو عقدين..

وأخيراً فإليّ جانب ما توهمته من "ثلاث حكم" في قراري الكتابة عن اقتراح محدد، ثمة فائدة شخصية قد تؤول لي ولا خجل. يلحظ النظام الداخلي لمجلس الشعب إنشاء /١٢/ لجنة دائمة، يرأس كل منها عضو من أعضاء المجلس. يتم اختيار الرؤساء (ونوابهم ومقرري اللجان) من قبل مكتب المجلس برئاسة رئيسه. بعد انتخاب المجلس الحالي بقليل، في آذار ٢٠٠٣، شكلت اللجان. ثم في نهاية كل عام يعاد تشكيل اللجان. وقد حصل ذلك فعلاً في أواخر كانون أول ٢٠٠٣. إذن: جرت تسمية /٢٤/ شخصاً من أعضاء المجلس رؤساء للجان المجلس الدائمة (والعدد الفعلي أقل لأن بعض الرؤساء اللذين تم اختيارهم في آذار ٢٠٠٣، تم اختيارهم أيضاً في كانون الأول ٢٠٠٣). رؤساء اللجان في العادة هم الأخير

والأحكم، أي الأكثر خبرة والأكثر حكمة. في المرتين لم يرد لي اسم. ثمة إذن بحسب رأي مكتب المجلس، عشرون عضواً (أو أكثر قليلاً أو أقل قليلاً) ممن هم أخبر مني وأحكم. الفائدة التي قد تؤول لي، إذن، هي أنه، إذا تمت الموافقة على الاقتراح، فمن المنطقي — وغير المنطقي قد يكون أقوى، من يدري؟ — أن أسمى رئيساً للجنة المقترحة.

تلك مقدمة فلندخل في الجوهر:

ما هي الحريات والحقوق والواجبات العامة التي أقترح أن تسمى لجنة باسمها؟

إنها الفصل الرابع من الباب الأول من الدستور السوري الذي أقره السوريون في استفتاء عام يوم ١٣/٣/١٩٧٣. ودستورنا الراهن أطول دستور في تاريخ القطر ديمومة منذ ولادة قطرنا فعلياً عام ١٩١٨.

وأما السباب الأول، ولا ريب أنه أهم أبوابه، فعنوانه المبادئ الأساسية، وهو يتألف من أربعة فصول يختص الأول منها بالمبادئ السياسية، والثاني بالمبادئ الاقتصادية، والثالث بالمبادئ التعليمية والثقافية. ويختص الفصل الرابع بالحريات والحقوق والواجبات العامة.

يقع الفصل الرابع في ٢٥/ مادة، من المادة رقم ٢٥/ إلى المادة ٤٩/. ومن المفيد أن نقرأها جميعاً، وإن كنا سنقتصر هنا على المواد الأربع الأولى منها، نظراً لضيق المجال من جهة، ولأن الدستور وثيقة سهلة التناول (أو ينبغي أن تكون كذلك) من جهة ثانية. ولمن تنفعه الذكرى وهو كثير: أدعو منذ عام ١٩٩٣/ إلى اعتبار يوم ١٣/٣ من كل عام يوماً للدستور، نندارس فيه دستورنا، ذاكرين فضائله، ومتعرضين أيضاً لمواد فيه قد يكون من المفيد — وقد بلغ عمره لدى الدعوة عقدين، وهو تجاوز الآن عقده الثالث — أن ينظر فيما إذا كان

يصحح أن يعاد فيها النظر. والدستور في كل حال من صنع البشر، وهو أعلى وثيقة في الدولة، ولكن لا يصح أن ننسب إليه العصمة المطلقة.

وحين نتحدث عن فصل في الدستور أوله كلمة حريات، فإننا بذلك ندخل في صميم حديث الحرية، الذي سنلت الكتابة فيه. ونحن بهذا الدخول نجتاز مضائق التعريف التي تشغل حيزاً واسعاً من بحوث الحرية، كما نتحاشى أفاق التحليق في السموات السبع التي بدورها تشغل حيزاً واسعاً من بحوث الحرية.

حين نتحدث عن فصل في الدستور أوله كلمة حريات فإننا ننقل مباشرة من المجرد إلى العيان. وندخل مباشرة في صميم تعبير متداول له سمات وملامح واضحة هو الحريات الدستورية.

أما الكلمات الأخرى الواردة في عنوان الفصل الرابع، فإنها بإضافتها إلى الدستور، تكتسب ملامح محددة فهي إذ ذاك: حقوق دستورية وواجبات عامة دستورية.

وحين نتحدث في الحريات الدستورية والواجبات العامة الدستورية (كما جاء بها الفصل الرابع)، فإننا نتحدث في صميم مفهوم الحرية عند البعث وفي سورية، أليس فكر البعث هو الصائغ الأول للدستور، والسوريون هم الذين وافقوا عليه؟

لنعد إلى المواد الأربع الأولى من الفصل الرابع، ولنقرأ:

المادة ٢٥/:

١ - الحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم

الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم.

٢ - سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة.

٣ - المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات.

٤ - تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

المادة /٢٦/: لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وينظم القانون ذلك.

المادة /٢٧/: يمارس المواطنون حقوقهم ويتمتعون بحرياتهم وفقاً للقانون.

المادة /٢٨/:

- ١ - كل متهم بريء حتى يدان بحكم قضائي مبرم.
- ٢ - لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون.
- ٣ - لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك.
- ٤ - حق التقاضي وسلوك سبل الطعن والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون.

ثم فلنحاول تقديم بعض الشرح لما سبق من مواد غير غافلين عن إمكان انتقادنا للنصوص بهدف تحسين صياغتها و/أو تحسين جوهرها.

في الفقرة /٢/ من المادة /٢٥/ مثلاً وهي التي نصها: "سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة" يتبادر إلى الذهن دور آل التعريف الشهير. أول ما وقعنا ضحية آل التعريف كان عام ١٩٦٧ لدى صدور القرار ٢٤٢ الشهير. وآخر ما في الذهن عن آل التعريف ما جاء لدى التداول في قانون إدارة الدولة في العراق: هل الشريعة الإسلامية مصدر أساسي أو رئيسي للتشريع أو المصدر الأساسي أو الرئيسي. أليس من الممكن تحسين صياغة الفقرة /٢/ من المادة /٢٥/ بجعلها كما يلي: سيادة القانون المبدأ الأساسي في المجتمع والدولة؟

أما الفقرة /٣/ من المادة /٢٥/ وهي فقرة عدم التمييز فكانت موضع مناقشة مستفيضة في مجلس الشعب لدى التداول في مشروع الدستور.

ثمة في كل دساتير العالم مادة تختص بعدم التمييز وإن على أسس مختلفة. وأكتفي هنا بأن أقرن مادة عدم التمييز عندنا بمادة عدم التمييز في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونصها كما يلي:

«لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والواجبات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون أي تفرقة بين الرجال والنساء.

وفضلاً عما تقدم فإن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود». (انتهى نص المادة في الإعلان العالمي).

أتي إلى المادة /٢٦/ التي تكفل لكل إنسان حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على النحو الذي ينظمه القانون.

أَسْأَلُ: هل لكل إنسان في سورية حق المساهمة في الحياة السياسية؟ وكيف؟ هل ثمة قواعد ناظمة، أي نظمها القانون لكيفية المساهمة في الحياة السياسية؟ ثم إن القيادة من صميم معنى السياسة لغوياً وفعلياً، إلا أن للقيادة في الدولة والمجتمع مادة خاصة بها هي المادة /٨/. فلأثبت فكرة دقيقة على هيئة تساؤل. هل هناك تسجلم كامل بين المادة /٨/ والمادة /٢٦/؟

وانتقل إلى المادة /٢٨/. الفقرة الثانية من المادة لا تجيز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون. هل هذا النص مطبق حرفياً في سورية؟

أما الفقرة الثالثة من المادة /٢٨/ فنصها متقدم على نص نظيرتها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. تحرم الفقرة تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك. المادة ٥/ من الإعلان العالمي تنص على ما يلي: «لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة». ومما يجدر نكره في هذا الشأن أن وزارة الداخلية السورية قامت مرات، على نحو ما أعلمني شخصياً الدكتور محمد حربا وزير الداخلية السابق بإيقاع العقوبة على كل — أو بعض — من مارس التعذيب من جهاز الشرطة والخبر اليقين عن الوزارة.

وأحب في هذا المجال أن أذكر أنه لدى عودتي إلى محاضر مجلس الشعب الذي وضع مشروع الدستور تبين لي أن المسؤول الأول عن وضع هذا النص هو المحامي الأستاذ عثمان عدي أطال الله عمره ويهمني هنا أن أوجه إليه تحية تقدير واحترام.

كذلك يهمني، والشيء بالشيء يذكر كما يقال، أن أقدم اقتراحاً جديداً إلى رئاسة مجلس الشعب. حبذا لو تقوم الرئاسة بنشر محاضر المجلس التي سجلت فيها المداولات الخاصة بالفصل الرابع. حبذا لو تقوم بنشرها على هيئة كتاب مستقل يوضع بين أيدي الناس ويثمن زهيد. كما أتمنى على كل أعضاء مجلس الشعب الذين ساهموا في صياغة الفصل الرابع أن يقدموا، مكتوبة، شهاداتهم في الأجواء التي سادت عملية الصياغة.

إلى ماذا يقودنا ما سبق؟

يقودنا إلى أن لدينا دستوراً فيه نصوص هامة عن الحريات وما يجاورها من حقوق وواجبات علمة، وأن هذه النصوص منبثقة من فكر البعث ومن فكر شركائه في الجبهة، ومن فكر الذين تعاونوا معه ومع

الجبهة في مجلس الشعب الأول الذي عرفته الحركة التصحيحية، والذي قام بعمل جليل هو وضع مشروع للدستور حظي بموافقة شبه إجماعية. ويقودنا إلى أن ما نبحت عنه من حرية لا يتعلق بمفهومها، ولا بالتظير للاستعمال المزدوج للكلمة التي درج عليه البحث (حرية الفرد في استعمال، والتحرر الوطني والقومي في استعمال ثان). ما نبحت عنه من حرية إنما هو تجديد التعرف على ما وصلنا إليه من حريات دستورية وما يجاورها، وإنما هو في التوصل إلى آليات لتنفيذ ما بلغناه نظرياً في مجال تلك الحريات. ولا ريب أن آليات التنفيذ حين تُشكّل وحين تُفعل سوف تقود إلى مزيد من بلورة الحريات للدستورية وما يجاورها، وإلى مزيد من تفتحها على آفاق تجاري بها الحريات الدستورية في العالم، بل تضاهيها وتباهيها.

أنتقل إلى الأسلوب التنفيذي لإنشاء اللجنة المقترحة. مخاطبي هو القارئ الكريم، إلا أن المخاطب الأخص زملائي أعضاء مجلس الشعب. النظام الداخلي لمجلس الشعب الصادر في ١٩٧٤/٦/٦ والمنشور مع تعديلاته عام ٢٠٠١، وثيقة دقيقة تقود عمل المجلس وعدد موادها ٢٠٤/. ويقال في التاريخ الشفهي للمجلس أن لجاناً عديدة شكلت لتعديل النظام الداخلي وأن عدداً منها أثمر. وكانت ثمة لجنة لتعديل النظام الداخلي شكلت مباشرة تقريباً بعد انتخاب المجلس الحالي، شكلها الرئيس المهندس محمد ناجي العطري أثناء رئاسته للمجلس. ويبدو أن هذه اللجنة قد أوقفت عملها مع تسلم الدكتور المهندس محمود الأبرش مهمة الرئاسة. أهمس في ذهن الصديق الرئيس: النظام الداخلي للمجلس أمر استثنائي في أهميته وليس من الخطأ أبداً تشكيل لجنة دائمة /لا طارئة/ همها اليومي السنظر في كيفية تطبيقه وفي التعديلات التي قد يوجب تمسكنا بتحسين الأداء إدخالها عليه.

يختص الباب الخامس من النظام الداخلي باللجان. وهو في فصله الأول يعالج موضوع تشكيل اللجان الدائمة. فلنقرأ:

تنص المادة ٦٩/ على أنه في دورة تشرين الأول من كل سنة، أو عند افتتاح دور تشريعي جديد يعمد المجلس إلى تأليف لجانته الدائمة. أما دورة تشرين أول فهي الدورة الأخيرة في العام الميلادي وتختتم يوم ١٢/٣١ من كل عام.

عنوان الفصل الأول تشكيل اللجان، في حين أن المادة ٦٩/ تتحدث عن تأليف اللجان. هل ثمة فرق بين تشكيل اللجان وتأليفها يوجب استعمال تعبيرين؟ جوابي: كلا، لا فرق. إذن تلك نقطة صياغة أقدمها إلى لجنة النظام الداخلي التي لا توجد.

ثم نورد المادة ٧٠/ في فقرتها أسماء ١٢/ لجنة هي كما يلي: لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية، لجنة الموازنة والحسابات، لجنة القوانين المالية، لجنة الشؤون العربية الخارجية، لجنة التوجيه والإرشاد، لجنة التخطيط والإنتاج، لجنة الخدمات، لجنة الأمن القومي، لجنة الداخلية والإدارة المحلية، لجنة الشكاوى والعرائض، لجنة الزراعة والري، لجنة البيئة والنشاط السكاني.

ونورد الفقرة ب/ من المادة كيفية تأليف لجان دائمة أخرى فتنص: "يجوز للمجلس أن يقرر تأليف لجان دائمة أخرى ويحق لمكتب المجلس أن يضيف إلى أي لجنة مهام جديدة عند إحداث وزارة أو إدارة أو مؤسسة جديدة".

من جدول أسماء اللجان السابق يتضح أن كلمة حرية لا تظهر أبداً. إلا أن غياب الكلمة لا يعني غياب لجان قد تكون الحريات الدستورية وما يجاورها متضمنة في نطاق ما تعالجه.

لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ذات اختصاص بالفصل الرابع بمقتضى الاسم لا بمقتضى الممارسة، على حد ما أعلم. كذلك يمكن أن تكون لجنة الداخلية والإدارة المحلية ذات اختصاص، وأيضاً، وكما أظن، بمقتضى الاسم لا بمقتضى الممارسة.

في معظم المجالس التشريعية في العالم وفي عدد من المجالس التشريعية العربية ثمة لجنة دائمة لحقوق الإنسان، وتسمى بذلك الاسم. أقربها إلينا جغرافياً لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب اللبناني، ورئيسها الصديق الدكتور مروان فارس، القيادي في الحزب السوري القومي الاجتماعي.

ليس من الصعب أن نجعل موضوع الحريات والحقوق والواجبات العامة متضمناً في إحدى لجان المجلس الدائمة الموجودة حالياً والتي ينص عليها النظام الداخلي.

إلا أن من الأجمل أن نغرد لموضوع الحريات وما يجاورها لجنة دائمة أسوة بما عليه التعامل العام السائد في كثير من المجالس التشريعية.

ومن الأمور ذات الدلالة العميقة ألا ندعو اللجنة المقترحة باسم لجنة حقوق الإنسان. ندعوها لجنة الحريات والحقوق والواجبات العامة، تذكيراً منا لأنفسنا وللعالم أن دستورنا اهتم بهذه الأمور قبل نيف وثلاثين سنة. ليس إذن بضغط من مشروع بوش بشأن الشرق الأوسط الكبير، أو بضغط من غيره من المشاريع، نشكل تلك اللجنة. بل بضغط من فقهاء الدستور العريق.

من دمشق أعلن الأستاذ نبيه بري رئيس الاتحاد البرلماني العربي إطلاق شرعة حقوق الإنسان العربي. قد يوجه لنا الأستاذ بري، قريباً، دعوة إلى إنشاء لجنة برلمانية دائمة تتابع الموضوع. لماذا ننتظر؟ لماذا لا

نستفيد من ذكرى ثورة آذار، من يوم الدستور السوري في ٣/١٣ من كل عام، لماذا لا نعتمد أيضاً على هذا المقال، لكي ننشئ يوم ٢٠٠٤/٣/١٤ وهو اليوم الذي يعود فيه مجلس الشعب إلى الاجتماع: "اللجنة الدائمة للحريات والحقوق والواجبات العامة"؟

عضو مجلس الشعب، وأستاذ المذاهب

السياسية المحاضر في الدراسات العليا

كلية الحقوق جامعة حلب

جبور: المؤتمر سيكون قفزة نوعية في تاريخ سورية

تقديم:

قبل أشهر من بدء المؤتمر القطري العاشر، أخذت وسائل الإعلام السورية تنشر العديد من الدراسات والمقالات والحوارات عن المؤتمر، وكان منها الحوار التالي الذي أجرته معي جريدة تشرين، ونشر في ٢٠٠٥/٥/١٧.

* * *

سؤال: ينظر إلى المؤتمر القادم للحزب، داخلياً وخارجياً، وكأنه منعطف مفصلي هو الأهم في تاريخ الحزب، من أين تتأتى هذه النظرة، وكأنه المؤتمر الأول؟

جواب: جميع مؤتمرات الحزب كانت مهمة بالتأكيد، ولكن هذا المؤتمر يتمتع بأهمية خاصة أولاً لأن السيد الرئيس بشار الأسد توقع في خطابه أمام مجلس الشعب في ٢٠٠٥/٣/٥ بأن هذا المؤتمر سيكون قفزة كبيرة في تاريخ سورية، وثانياً لأن الظروف المحيطة بالبلاد تعطي للمؤتمر أهمية استثنائية. التوقعات كثيرة ومتضاربة. والنيات وراء التوقعات كثيرة منها ما هو سليم ومنها ما ليس كذلك. إلا أنني أحب أن أتذكر كلمة للسيد الرئيس في خطاب القسم في ٢٠٠٠/٧/١٧ وهي أنه ليس مسلحاً بعصى سحرية تقلب الأمور رأساً على عقب في لحظات. المؤتمر نقطة مفصلية في تطورنا ولكنه ليس كل تاريخنا ومستقبلنا.

كثيرة هي القضايا المطروحة أمام المؤتمر، وبديهي انه سيخرج بكثير من القرارات والتوصيات المهمة، ولكن السؤال هنا عن مدى الجدية في تنفيذ هذه القرارات والتوصيات بعد انتهاء المؤتمر.

يقال أن الحكم القضائي الذي تتاله من المحكمة هو نصر أول ومتواضع، أما النصر الأهم فليس ذلك الذي تعطيك إياه المحكمة بل هو ذلك الذي تقوم به دائرة التنفيذ. إصدار القرارات والبيانات سهل ولكن العبرة في التنفيذ. وإذا كانت القيادة الحزبية تتوي تنفيذ ما تصدره من توصيات وقرارات فإن التنفيذ له عوامله التي قد لا تستطيع القيادة التحكم بها كلها. وأرجو هنا أن تضع القيادة في حساباتها هذا الأمر. كما أرجو بالمقابل أن يدرك الشعب أن هناك نية حقيقية في التنفيذ وأن يدرك أيضاً العوامل المختلفة التي تعوقه. وبرأيي أن الكل مسؤول عن جدية هذا التنفيذ، كل من موقعه.

سؤال: أنت كعضو في مجلس الشعب وكعضو مراقب في المؤتمر ، ومقرب لنقل من القيادات الحزبية، ماذا ترحو من المؤتمر؟

جواب: أرجو أشياء كثيرة، أولها: أن يكون مجسداً ليس لتطلعات البعثيين فحسب بل لتطلعات الشعب بأكمله. وأرجو ثانياً أن يكون منفحاً على مناقشة كل وجهات النظر التي تقدم إليه، علماً بأن خبرتي في المؤتمرات الحزبية بسيطة جداً، فأنا لم أساهم في أي مؤتمر قطري أو قومي من قبل وقد سررت إذ دعيتي القيادة القطرية للمشاركة بصفة مراقب.

سؤال: كمراقب، هل سيكون لك دور خاص في المؤتمر؟

جواب: لا أدري، فخبرتي كما قلت بسيطة، لكن لدي مشروعاً أحاول تحقيقه منذ أن أصبحت عضواً في مجلس الشعب في آذار عام ٢٠٠٣. ففي جلستنا الأولى بعد جلسة القسم، طرحت مشروعاً على عدد من الزملاء الذين أعرفهم منذ فترة فوافقوني الرأي

وعبروا عن تقديرهم وتأييدهم له وإن كان هذا التأييد لم يرق إلى حد التوقيع على طلب رسمي.

أما المشروع الذي أَدْعُو إليه وأتابعه خلال المؤتمر فهو أن يضيف مجلس الشعب إلى اللجان الدائمة فيه، وعددها ١٢ مذكورة في المادة ٧٠ من النظام الداخلي، أن يضيف إلى هذه اللجان لجاناً أخرى في طليعتها لجنة الحريات والحقوق والواجبات العامة وهي المشروع الذي أَدْعُو إليه.

سؤال: لماذا اخترت هذه التسمية، وقضية الحريات وحقوق الإنسان لها مآلها وعليها؟

جواب: هذه التسمية ليست من عندي بل هي من دستورنا الذي أقره الشعب بأغلبية كبيرة في آذار ١٩٧٣. عنوان الفصل الرابع من الباب الأول من الدستور: «الحريات والحقوق والواجبات العامة». وللتذكير فإن الباب الأول من الدستور يشتمل على المبادئ الأساسية. الفصل الأول من الباب الأول هو المبادئ السياسية، والثاني يتضمن المبادئ الاقتصادية، والثالث يتضمن المبادئ التربوية والثقافية بينما يأتي الباب الرابع ليتحدث في موضوع الحريات والحقوق والواجبات العامة.

هذا الفصل يشتمل على ٢٥ مادة، من المادة ٢٥ حتى نهاية المادة ٤٩ وهي مواد مهمة ودقيقة. يبتدئ الفصل بالمادة /٢٥/ وتنص الفقرة الأولى منها على أن «الحرية حق مقدس، تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم» أما المادة ٢٦ فتص على أن «لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وينظم القانون ذلك».

وهناك الفقرة الثالثة من المادة ٢٨ وتنص على أنه «لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك».

مقابل هذه الحريات هناك واجبات عامة أيضاً. هذا الفصل الرابع من الباب الأول من الدستور مهم جداً لأنه يتعامل مع المواطن كفرد في المجتمع يحفظ له حقوقه الفردية ضمن إطار التنظيم الاجتماعي .

وأرى أن تطبيق هذا الفصل ينبغي أن يكون منسجماً مع مضامين مواده. ومن أجل التحقق من صحة التطبيق علينا إنشاء لجنة دائمة في مجلس الشعب تراقب كيفية تطبيق السلطة التنفيذية لهذا الفصل.

وقد قيل في الرد على هذه الفكرة أن مجلس الشعب هو بحد ذاته لجنة لحقوق الإنسان. وهذا قول حق، إلا أن لجنة متخصصة بحقوق الإنسان أمر يؤدي الغرض على نحو أكثر دقة.

سؤال: هل هناك أمل لديكم في أن يتم إقرار المشروع؟

جواب: نعم وقد دعتي جريدة الثورة ذات يوم إلى كتابة مقال بمناسبة ذكرى ثورة آذار، فكتبت مقالاً بعنوان «نحو لجنة في مجلس الشعب للحريات والحقوق والواجبات العامة»، وقد نشر في ٣/١٤ /٢٠٠٤. وكانت اللجنة التي شكلتها القيادة القطرية لبحث الموضوع، وكنت في عضويتها، ما تزال في حالة انعقاد، لكي تقدم تقريرها إلى القيادة. وقد نوقش موضوع رفع الاقتراح إلى

القيادة القطرية في اجتماع شعبة مجلس الشعب^(*) في ٢٨/٢/٢٠٠٥. وتم رفعه إلى القيادة القطرية، لكنني لا أدري إن كانت القيادة ستبحثه قبل عقد المؤتمر أو أنها ستحيله إلى المؤتمر^(**).

وبالنسبة لي أفضل أن يُقرَّ قبل المؤتمر فهو اقتراح رغم أهميته لا ينبغي أن يثير كثيراً من النقاش، فاسم اللجنة مأخوذ من دستور نفتخر به ونفتخر بأنه أطول الدساتير ديمومة في تاريخ البلاد، ونفتخر بأنه الدستور الأول بعد ثورة آذار والذي نوقش علناً ولمدة طويلة قبل إقراره.

سؤال: انطلاقاً من متابعتكم في هذا الموضوع، وكانت سورية قد رشحتكم لمنصب مدير إدارة حقوق الإنسان في اليونسكو، كيف ترى حقوق الإنسان في البلاد وهل تتوقع من المؤتمر أن يبحث هذا الموضوع؟

جواب: ليس ثمة دولة مثالية في العالم فيما يخص موضوع حقوق الإنسان. ولعل أكثر الدول تشدقاً بالدفاع عن حقوق الإنسان، هي الدول الأكثر انتهاكاً لهذه الحقوق وبشكل منظم. الولايات المتحدة

(*) هي شعبة حزبية تضم أعضاء مجلس الشعب من حزب البعث، وترفع محاضرها إلى القيادة القطرية مباشرة.

(**) مسام الرفيق المحامي الأستاذ أحمد الحاج سليمان، أمين شعبة مجلس الشعب آنذاك وهو الآن رئيس فرع نقابة المحامين في حلب، سام في الاقتراح أفكار للمؤتمر عبر مقال في تشرين (٢٤/٥/٢٠٠٥) عنوانه: «المؤتمر القطري للحزب محطة حقيقية لتفاعل الآراء والطروحات». قدم الحاج سليمان ١٠/١٠ اقتراحات لجعل دور مجلس الشعب أكثر فاعلية، وكان نص الاقتراح الثالث منها كما يلي: «٣ - تعديل النظام الداخلي (لنيل عمل المجلس) لجهة إعادة النظر في الصلاحيات الممنوحة لمكتب المجلس واللجان وطريقة تشكيلها وتقاريرها ووجوب إحداث لجان جديدة (لجنة الحريات والحقوق والواجبات العامة) توفيقاً لأحكام الفصل الرابع من الباب الأول من الدستور الذي ينص على المبادئ الأساسية».

تلقى تأنيباً يومياً من هيئات دولية كثيرة بشأن تعاملها مع حقوق الإنسان. أما فرنسا ومنها انطلق إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام ١٧٨٩ فقد صدر فيها في ٢٣ شباط الماضي قانون تجبر إحدى موارده مؤلفي الكتب التاريخية على الحديث عن محاسن الاستعمار الفرنسي. وهذا بالطبع مخالف لحرية الرأي والتعبير وهي أولى حقوق الإنسان.

وسجل سورية في حقوق الإنسان ليس مثالياً وعلينا تحسينه في كل مجال. وأتوقع من المؤتمر أن يبحث هذا الموضوع وأرجو أن يكون بحثاً جاداً جداً. وأنا منذ رشحتي الحكومة السورية عام ١٩٨٧ لمنصب مدير إدارة حقوق الإنسان في اليونسكو أدعو لإنشاء هيئة تعنى بحقوق الإنسان أي بحقوق الفرد في سورية طبقاً للدستور والقوانين والأنظمة.

سؤال: ماذا عن القضايا الأخرى التي سيبحثها المؤتمر؟

جواب: لا ريب أن المسائل الاقتصادية والقانونية والإعلامية سيكون لها مكانها بالإضافة طبعاً إلى الموضوع الأساسي وهو التعددية السياسية ومعاييرها المختلفة. وفي كل حال ثمة شعور متصاعد لدى الجميع بأن الإصلاحات الداخلية يجب أن تستمر وأن تتصاعد وتسيرتها لأن فيها خير البلاد وليس علينا أن نرفضها لأن هناك في الخارج من يطالب بها ونحن نعلم أنه لا يفعل ذلك من أجل خيرنا بل من أجل مصالحه هو بالذات. بل لعله في محاولته الإحياء بأنه يطالب بالإصلاح إنما هو في الحقيقة يحاول تبغيضنا به وإعلاننا عنه لأن الإصلاح هو سبيلنا الأهم لمواجهة التحديات التي يفرضها الخارج علينا.

سؤال: هل وصلتكم تقارير ما عن القضايا التي سيبحثها المؤتمر؟

جواب: حتى الآن، اقتصرت العلاقة بيني وبين المؤتمر على تقديم صورتين لبطاقتي كمراقب. ولم تصلني بعد أية تقارير، ولكن افترض أنها ستوزع علينا قريباً، وافترض أنها ستكون صريحة وواضحة، تذكر العيوب كما تذكر الحسنات، وتمارس النقد الذاتي كما تمارس المدح الذاتي أي تعداد الإنجازات.

المرفق رقم ١/

نص مناقشة المواد ٢٥-٤٩

كما ورد في الجريدة الرسمية

تقديم:

صباح الأربعاء في ١٩٧٣/١/٣ عقدت لجنة الدستور جلستها السادسة وناقشت فيها الفصل الرابع من الباب الأول من مشروع الدستور وهو الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة. النص منشور في "مذكرات لجنة الدستور" ص ١٣٤ - ١٦٨. لم أعلق على النص بأي شرح وقد أفل في الطبعة الثانية من هذا الكتاب، ولم أصحح إلا الأخطاء التي كان من الواضح أنها مطبعية. وأغلقت تصحيح أخطاء أخرى لم أستطع تبين طبيعتها لتختلط مع الأخطاء المطبعية التي قد يكون غفل عنها المنضدون المهرة في مركز سوار الذي أعد قرص هذا الكتاب.

* * *

أولاً- افتتاح الجلسة:

في الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين من صباح يوم الأربعاء التاسع والعشرين من ذي القعدة ١٣٩٢ والثالث من كانون الثاني ١٩٧٣ اجتمعت لجنة الدستور برئاسة رئيس مجلس الشعب رئيس اللجنة الأستاذ فهمي اليوسفي وعضوية مقررها السيد غسان شلهوب وحضور أكثرية الأعضاء.

الرئيس - لحضور الأكثرية أعلن افتتاح الجلسة ويتلو عليكم السيد المقرر أسماء السادة الحاضرين والغائبين من الأعضاء.

ثانياً- أسماء السادة الحاضرين والغائبين:

الحاضرون:

السادة: جرجس صدقني، أديب النحوي، غسان شلهوب، مهدي حداد، محمود عبد القادر، رئيس الفرعان الفياض، محمود الزعبي، جورجيت

ورده، سميح فاخوري، غازي ناصيف مكي، محمود قدور، فتح الله علوش، سعيد الخوري، عثمان عدي، أدهم مصطفى، موريص صليبي، عبد الله الموصلي، مدني الخيمي، محمد عصام النائب.

الغائبون:

السيد حسن اسماعيل

الرئيس - يتلو السيد المقرر خلاصة أعمال الجلسة السابقة.

ثالثاً- خلاصة أعمال الجلسة السابقة:

في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشرة من مساء يوم الثلاثاء الثامن والعشرين من ذي القعدة ١٣٩٢ والثاني من كانون الثاني ١٩٧٣ اجتمعت لجنة الدستور برئاسة رئيسها الأستاذ فهمي اليوسفي وعضوية مقررها السيد غسان شلهوب وحضور أكثرية الأعضاء وغياب السيد حسن اسماعيل.

أعلن الرئيس افتتاح الجلسة وتلا المقرر أسماء الأعضاء الحاضرين وخلاصة أعمال الجلسة السابقة فصدقت.

تابعت اللجنة مناقشة مواد مشروع الدستور المقدم من اللجنة التحضيرية فوافقت على المواد: ٩ كما وردت ١٠ بعد تعديل كلمة مشاركتهم بكلمة حقوقهم ١١، ١٢، ١٣، ١٤، كما وردت ورفع الجلسة للاستراحة، وفي الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين استأنفت اللجنة أعمالها وتابعت مناقشة مواد مشروع الدستور فأقرت المواد: ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، كما وردت ٢١، بعد تصحيح كلمة المساهمة بكلمة الإسهام ٢٢، ٢٣، كما وردت ثم ناقشت اللجنة المادة ٢٤ فقبلتها بعد أن عدلت مطلعها على الشكل التالي: للعلم والبحث العلمي وكل ما يتم التوصل إليه... إلى آخر المادة.

ورفعت الجلسة إلى الساعة التاسعة من صباح الغد الأربعاء الثالث من كانون الثاني ١٩٧٣.

المقرر	نائب الرئيس	رئيس اللجنة
عسان شلهوب	أدهم مصطفى	فهمي اليوسفي

الرئيس - سمعتم الخلاصة فهل من ملاحظة عليها.
(سكوت) الموافقون عليها يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية
قبلت وتسجل كما نليت.

رابعاً- متابعة المناقشة في مشروع الدستور:

الرئيس- والآن ننقل إلى متابعة مناقشة مشروع الدستور المقدم من
اللجنة التحضيرية وقد وصلنا إلى الفصل الرابع المتعلق بالحريات
والحقوق والواجبات العامة ويتلو عليكم السيد المقرر المادة الخامسة
والعشرين.

الفصل الرابع: الحريات والحقوق والواجبات العامة المادة ٢٥-

١- الحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية

وتحافظ على كرامتهم وأمنهم.

٢- المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات.

٣- تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

الرئيس- الكلمة للسيد عبد الله موصلي.

السيد عبد الله الموصلي - سيدي الرئيس تمشياً مع المادة ١٢ من
دستور الاتحاد والتي تنص على أن تكفل دساتير الجمهوريات وقوانينها
المبادئ والحقوق التالية فإنني أقترح تعديل الفقرة الثانية من المادة (٢٥)
على النحو التالي:

(المواطنون أمام القانون والقضاء متساوون في الحقوق والواجبات، ولا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين).

الرئيس- الكلمة للسيد عثمان عدي

السيد عثمان عدي- هذا الفصل بالواقع من أهم الفصول الواردة في هذا المشروع لأنها تتعلق بالحريات والواجبات العامة وقد لاحظت أن في الدستور السوري الصادر عام ١٩٥٠ بعض المقاطع التي يمكن إضافتها على ما ورد في مشروع الدستور الذي بين أيدينا الآن، وأنا أقترح مثلاً إضافة مادة من مواد الدستور السوري لعام ١٩٥٠ وهي (وتكفل الدولة حرية الرأي بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى) كما أن هناك نصاً آخر أهم يقول: (لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك) إنني أقترح إضافة هاتين الفقرتين على فقرات المادة ٢٥ مع أنني أعلم بشأن قضية التعذيب الجسدي أن من شعارات الحركة التصحيحية عندما قامت إلغاء هذا النوع الذي كان يستعمل مع الأسف والذي كان يحط بكرامة الإنسان، وكان يستخدم سواء بالتحقيق أو لمجرد التعذيب فقط وهذا يتنافى في الواقع مع كل القيم الحضارية والإنسانية، وأرجو من الزملاء الكرام أعضاء هذه اللجنة الموافقة على إضافة هاتين الفقرتين لأهميتهما ولأن المشروع إذا جاء خلوا من معان مثل هذه المعاني فسيكون محل انتقاد، وسأقدم باقتراح خطي بإضافة هاتين الفقرتين.

الرئيس- موضوع هذا البحث وارد في المادة ٣٨ التي تقول (لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية) لذلك يمكن أن نناقش هذه الفكرة عند الإعراب عن حرية الرأي لكي لا يكون هناك تكرار، والكلمة للسيد عثمان عدي.

السيد عثمان عدي- المادة ٣٨ تتعلق بإعطاء الحق للمواطن في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية، وهناك نص في دستور ١٩٥٠ يقول (وتكفل الدولة حرية الرأي بالقول والكتابة وكافة الوسائل الأخرى) وهذا التعبير أوسع ومن الممكن إدخاله على المادة ٣٨ وليس هناك من مانع. أما الفقرة التي اقترحتها والتي نقول: (لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك) فهذه غير واردة في هذا المشروع وأرجو إضافتها.

الرئيس- هذه واردة في المادة ٢٨ فالفقرة الثانية منها نقول (لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون).

كما أن الفقرة الثالثة من المادة نقول (حق الدفاع مصون بالقانون) وعندما نناقش المادة ٢٨ يمكننا مناقشة اقتراح الأستاذ عثمان عدي لأن مكانه هناك، أما هنا فلنناقش عن الحرية بشكل عام، نتكلم عن حرية الاعتقاد، حرية الرأي، أو التعبير عن الرأي، حرية ممارسة الشعائر الدينية. والكلمة للسيد عثمان عدي.

الرئيس- أو أن ألقت النظر أن كل موضوع من المواضيع وارد في مكان ونحن نناقش بالتفصيل، علماً بأننا نهجنأ في اللجنة التحضيرية الإيجاز الشامل أكثر من التفصيل. والكلمة للسيد محمود قدور.

السيد محمود قدور- في الحقيقة لا يوجد إيجاز وإنما وردت هذه المواد في دستور الاتحاد وفي بعض الدساتير الأخرى على أساس فقرات وعندما تأتي على شكل فقرات يتضح أن فيها حقوقاً أكثر مما هو وارد هنا، إلا أنني أرى أن كل مادة من هذه المواد هي بمثابة فقرة تغطي ما ذكره الزملاء، ومن الرجوع إلى كل هذه المواد يتضح أنها كافية بالفعل وأنها تغطي كل الحريات العامة.

الرئيس- جميع هذه الأفكار واردة ولكنها بفقرات متعددة. والكلمة للسيد جرجس صدقني.

السيد جرجس صدقني- صحيح أن ما أشار إليه الزميل عبد الله موصلي و ارد في دستور اتحاد الجمهوريات العربية ويقضي بالنص على حدود دنيا من الحقوق والحريات، ولكن هذه الحقوق والحريات واردة في مواد أخرى في نفس الفصل، أما ما يتعلق بعدم التمييز بين الأديان فموضعه في المادة ٣٥، كما أن الفقرة الثانية من المادة ٢٥ التي نناقشها الآن فإنها تغطي أيضاً جانباً من هذا الموضوع باعتبار أنها تنص على أن (المواطنون متساوون أمام القانون بالحقوق والواجبات) وهذا يعني أنه لا تمييز بوجه من الوجوه بين المواطنين لاسيما إذا فهمنا هذه الفقرة بدلالة المادة ٣٥ القادمة أما الحقوق والحريات الأخرى المنصوص عليها في دستور الاتحاد فإن هناك مواداً أخرى قادمة في نفس الفصل ستغطيها.

الرئيس- الكلمة للسيد موريص صليبي.

السيد موريص صليبي- سيدي الرئيس أنا موافق على ملاحظة السيد الرئيس التي تقول بأن ما ذكره للزميل عثمان عدي حول حرية الرأي والقول يمكن مناقشته مع المادة ٣٥ لا حين مناقشة المادة ٣٨.

هناك أمور أخرى بحثت منها (لا يجوز تعذيب أحد جسدياً) وهي اقترح الزميل عثمان عدي فقد فتشت في مواد هذا المشروع فلم أجد ما لم أجد ما يتعلق بموضوعها.

الرئيس- نعم ليست موجودة ولكنني قلت مكانها عندما نبحث عن التوقيف وهذا و ارد في الفقرة الثانية من المادة (٢٨) حيث تقول (لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون) وعندما نتكلم عن التوقيف يمكن بحث هذه الفقرة لأنها مرتبطة به. والكلمة للسيد موريص صليبي.

السيد مورييس صليبي - أنا موافق وبقيت الملاحظة التي أبداها الزميل عبد الله الموصلي وصحيح أن عبارة (المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات) وهي تغطي جميع المواطنين ولكن الدساتير اعتادت أن يوضع فيها عبارة (ولا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة) وذلك للتأكيد، كما أن هذا النص وارد في دستور جمهورية مصر العربية ووارد في المبادئ الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية لذلك فأنا أؤيد هذا التعديل على الفقرة الثانية من هذه المادة ومكانه هنا وشكراً.

الرئيس - الكلمة للسيد أدهم مصطفى.

السيد أدهم مصطفى - الفقرة الأولى من المادة ٢٥ تقول: (الحرية حق مقدس) وقد جاءت كأنها شعار وليس مربوطة تماماً مع المواطنين لذلك أقترح وأعتقد أن الإخوان يوافقوني بجعل الفقرة الأولى من المادة على الشكل التالي: (الحرية حق مقدس لجميع المواطنين وتكفل الدولة لهم حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم) وفي تبديل هذه الصياغة يكون الربط فيها أقوى.

الرئيس - الكلمة للسيد فتح الله علوش.

السيد فتح الله علوش - (الحرية حق مقدس) ذلك شعار للحرية وليس شعار لحرية المواطنين بل هو شعار مطلق بحد ذاته، الحرية شعار مقدس وللوحدة شعار مقدس والاشتراكية شعار مقدس رغم أن استعمال كلمة (مقدس) في رأيي غير وارد أصلاً لا في الدستور ولا في سواه ويكفي أن تكون (حق) وكفى بمعنى أن القداسة والتقديس هي ألفاظ باتت تستعمل لأشياء أخرى والحرية هنا كشعار لا تتصرف للمواطنين وإنما تكفل الدولة للمواطنين هذا الحق، هذا ومن ناحية الاقتراح الذي تقدم به الأخ عبد الله الموصلي فهو غير وارد في نص المشروع لأنه ليس في سورية

فرقة في الأصل والجنس والنوع ولم يثر هذا الموضوع في يوم من الأيام حتى نأتي لنثبت نصاً يشير إلى نفيه.

الرئيس - الكلمة للسيد جرجس صدقني.

السيد جرجس صدقني - بالنسبة لما اقترحه الزميل أدهم مصطفى في الحقيقة الحرية حق مقدس وهي ليست شعاراً وإنما تقهم بدلالة ما بعدها فقد تابعت المادة (وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم) إذن فالحرية حق مقدس لجميع المواطنين وكلمة (مقدس) لا بد منها هنا لأنها تكريم - وأنا أشير هنا إلى ما قاله الزميل فتح الله علوش - فهي لا بد منها لأنها تكريم لهذا الحق ورفع من مرتبته إلى أعلى حد ممكن، طبعاً التقديس لا يحمل هنا أي معنى غيبي وإنما يحمل معنى إنساني أي أنه حق في أعلى مرتبة من مراتب الحقوق وطبعاً فإن وضعه بشكل مطلق ربما فيه رفع لمرتبة حق الحرية بين مراتب الحقوق الأخرى ويعطيه من القوة في التعبير أكثر من قولنا (الحرية حق لجميع المواطنين).

الرئيس - بالنسبة لاقتراح الأستاذ عبد الله موصلي فبرأيي أنه منذ الاستقلال حتى الآن لم يصدر أي قانون فيه تمييز بين أي مواطن ومواطن بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو الأصل أو اللغة، ونحن لا نعاني في بلادنا من هذه المشكلة لكي نضعها ونثبتها، هذا رأيي الشخصي وقد أكون مخطئاً أو مصيباً، وإذا وجدتم أن من الضروري تثبيت ذلك فالموضوع متروك للجنة لأن هذه النصوص إنما توضع عندما يكون الشعب يعاني من مشكلة بينما أن جميع القوانين التي صدرت بعد الاستقلال، لم تميز بين أي إنسان وإنسان أو مواطن ومواطن بسبب الدين أو الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة، وبظري إن النص الذي جاء بأن (المواطنون متساوون) إنما جاء مطلقاً إلا إذا أردنا أن نؤكد على الناحية

السلبية فنذكر الوجه الآخر، وبرأيي أن الفقرة الثانية كافية وتغطي الموضوع.

والكلمة للسيد عبد الله موصلي.

السيد عبد الله موصلي - سيدي الرئيس أنا لم أقل أن هذا القطر يفرق غير أنني أناقش ميثاق دستور الاتحاد الذي جعل كحد أدنى للنص، فضلاً عن أن هذا النص موجود في ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه موجود في اتفاقيات جنيف، والقطر العربي السوري منضم إلى هاتين الجهتين وتأكيداً هنا ليس فيه ضرر بل هو تكريس لمبادئ دولية عامة.

الرئيس - الكلمة للسيد أدهم مصطفى.

السيد أدهم مصطفى - بعد الإيضاح أو الشرح الذي تقدم به الأخ جرجس صدقني أقول مرة أخرى أن الإنسان هو أسمى من كل شيء وأن المواطنين هم أهم من كل شيء، والحرية هي بالأصل من أجل المواطنين، وعندما نربط الحرية بالمواطنين وأنها حق مقدس لجميع المواطنين فإننا لا ننقص من مرتبة الحرية بل نكرم الإنسان بالحرية لذلك أعود فأقول أن النص يجب أن يكون (الحرية حق مقدس لجميع المواطنين) وهذا لا ينقص من قيمة الحرية.

الرئيس - الكلمة للسيد عصام نائب.

السيد عصام النائب - إن ما يقوله الزميل الأستاذ أدهم مصطفى مضمن في المادة بشكلها الحالي والشكل الحالي يعطيها حق أكثر إذ عندما يقال (الحرية حق مقدس) فإن هذا الحق هو للمواطنين قبل كل شيء وقد جاءت بقية المادة لتؤكد ذلك إذ قالت (وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم).

أما بالنسبة للفقرة الثانية ولاقتراح الأستاذ عبد الله الموصلي فالفقرة جاءت عامة وليس في بلدنا مواطن من الدرجة الأولى ومواطن من

الدرجة الثانية أو الثالثة حتى نصر على كلمة (لا تمييز) لأن أي دستور حينما يوضع يأخذ المشكلات الحالية، وفي بلدنا لم نعهد في أي عصر من العصور أي تمييز بين مواطن وآخر سواء في الجنس أو اللغة أو العرق أو الدين الخ، والمادة هنا أنت مطلقة والإطلاق يأتي على إطلاقه بشكل أن كل التباس قد يرد إلى ذهن أي مواطن فإن هذا الالتباس يكون في غير محله، وقد جاء في دستور عام ١٩٥٠ مادة تقول: (المواطنون متساوون أمام القانون في الواجبات والحقوق والكرامة والمنزلة الاجتماعية) كما أن هناك فقرة ثانية تقول (تكفل الدولة الحرية والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين). أما ما جاء بالدستور الاتحادي فهذا لا يعني أن عدم ذكر هذه العبارة بالدستور القطري يناقض الدستور الاتحادي إذ أن هناك نص في الدستور الاتحادي يقول بأن على الدساتير القطرية أن تلائم نصوصها نصوص الدستور الاتحادي وأن لا تخالف ما هو وارد فيه، ولكن عدم ذكر مثل هذه المادة أو هذه الفقرة فليس فيه مخالفة إطلاقاً وهذا الموضوع قد تضمنته الفقرة الثانية التي تقول: (المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات) وشكراً.

الرئيس - الكلمة للأستاذ مورييس صليبي.

الأستاذ مورييس صليبي - أنا موافق على أنه لا يوجد في بلدنا أي نوع من التمييز كما أنه لا يوجد في القوانين أي قانون ينص على التمييز بين مواطن وآخر ويعود ذلك إلى وعي شعبنا وإنسانيته واجتماعيته ولكنه يعود أيضاً إلى النصوص الدستورية التي كانت تتضمن مثل هذه المواد، فالمهم في الدستور أن لا يقيد القوانين فقط وإنما يقيد تصرفات كل فرد، ويمكنني القول بأن بالإمكان وجود نوع من التمييز بالجنس عندنا فيما يتعلق بحقوق المرأة مثلاً، إذ يوجد نوع من التمييز والدساتير كلها ضمنت مساواة المرأة بالرجل، لذلك فإن ذكر هذه المادة هنا تساعدنا في المستقبل

على تعديل التشريعات المتعلقة بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل من حيث القانون ومن حيث الممارسة أيضاً وشكراً.
الرئيس - الكلمة للسيد جرجس صدقي.

السيد جرجس صدقي - الحقيقة يخطر ببالي الآن التعبير الوارد في الفقرة الثانية مصوغ بطريقة إيجابية إذ يجعل المواطنين جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات، وفي رأيي أن هذا النص الإيجابي الصيغة يعبر أولاً على أن لا تمييز بين المواطنين بحسب جنسهم أو لغتهم أو دينهم، وهو من جهة ثانية أفضل من التعبير السلبي الذي يذكرنا بأننا طوائف وأديان وأجناس ولغات مختلفة وليس من المناسب أن نشهر هذه اللفظة في دستورنا بأننا مؤلفون من أجناس وطوائف ولغات مختلفة، نحن في هذا القطر فعلاً ننقسم انقسامات مختلفة بحسب الجنس واللغة والدين إذ يوجد مواطنون لغتهم غير العربية، ويوجد مواطنون من أديان مختلفة، ولكن التعبير الإيجابي يبقى أفضل من التعبير السلبي طالما أنه يؤدي المعنى لاسيما وأن القوانين في المراحل السابقة لم تميز بين المواطنين في القطر العربي السوري حسب هذه التقسيمات أو التصنيفات المشار إليها ورغم أن الدساتير السابقة في القطر العربي السوري لم تعبر بهذا الوضوح والتفصيل وإنما اكتفت في القول بأن (المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات) ولاسيما وأن دستور عام ١٩٥٠ الذي وضع بعد فترة طويلة من الحكم العسكري الديكتاتوري والذي فصل في الحريات بشكل لم يسبق له مثيل في أي دستور في العالم نظراً لكون الفترة السابقة لوضع دستور عام ١٩٥٠ كانت فترة حكم عسكري ديكتاتوري.

أما من جهة الفكرة التي أوردها الزميل موريص صليبي عن ضرورة إيراد عدم التمييز في الجنس وإن ذلك ضرورياً لإثبات حقوق المرأة فإنني أفهم أن الجنس هنا ليس المقصود به تقسيم المواطنين إلى رجال ونساء

وإنما الجنس هنا يتعلق بالفروق العرقية وهذا مما يضيف سبباً آخر يؤكد وجهة نظري بأنه ليس من المناسب أن نعبر في هذا المجال بالطريقة السلبية فنؤكد أننا مؤلفون أيضاً من عروق مختلفة، وطالما أن الطريقة الإيجابية في التعبير إنما تؤدي الغرض فإنها أفضل من التركيز على تقسيم المواطنين في القطر العربي السوري إلى فئات مختلفة، وأعتقد أن كل ما يؤدي بنا إلى طمس هذه الفروق - طمسها وليس القفز فوقها - وأن نركز على ما يوحد لا على ما يفرق فإنني أجده أفضل.

(وهنا تخلى الأستاذ فهمي اليوسفي عن رئاسة الجلسة وترأسها نائب رئيس اللجنة الأستاذ لأهم مصطفى)

الرئيس - لدينا نص المادة ٢٥ كما وردت من اللجنة بفقراتها الثلاث، ولدينا اقتراح الأخ عبد الله الموصلي بتعديل الفقرة الثانية من المادة وهو: اقترح تعديل الفقرة الثانية من المادة ٢٥ على النحو التالي:

٢- المواطنون أمام القانون والقضاء متساوون في الحقوق والواجبات، ولا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

عبد الله موصلي

والآن نطرح المادة كما وردت من اللجنة التحضيرية على التصويت فإن لم تنجح نعود إلى الاقتراح، فالموافقون على المادة ٢٥ بفقراتها الثلاث يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت.

وننتقل إلى المادة ٢٦ يتلوها السيد المقرر

المادة ٢٦ - لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية وينظم القانون ذلك.

الرئيس - سمعت المادة وهي مطروحة للمداولة (سكوت) الموافقون على المادة ٢٦ يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت.

وننتقل إلى المادة ٢٧

المادة ٢٧ - يمارس المواطنون حقوقهم ويتمتعون بحرياتهم وفقاً

للقانون.

الرئيس - سمعتم المادة والكلمة للسيد عثمان عدي .

السيد عثمان عدي - أنا أرى أن المادتين (٢٦-٢٧) تتكلمان عن المواطن أو المواطنين فقط فيما يتعلق في ممارسة حق الإسهام في الحياة السياسية وأنا أقترح إضافة نص على المادة ٢٧ بشكل يمنح الأحزاب والمنظمات الوطنية والتقدمية والتي تؤمن بالوحدة والحرية والاشتراكية حق ممارسة العمل السياسي أيضاً، لأن هذا واقع ولا يكفي أن نقول (المواطن أو المواطنون) فإعطاء نص يسمح للأحزاب والمنظمات لمواصفات معينة بأن تكون تقدمية وذات اتجاه وحدوي أمر ضروري في أن يضاف على نص المادة ٢٧ وسأتقدم باقتراح خطي بإضافة تعبيرات من هذا النوع (وهنا عاد الأستاذ فهمي اليوسفي وترأس الجلسة)

الرئيس - الكلمة للسيد محمود قدور

السيد محمود قدور - سيدي الرئيس ما دامت ممارسة المواطن لحقه تنظم بقانون فسواء كانت هذه الممارسة فردية أو إجماعية فإن القانون هو الذي ينظم حق هذه الممارسة لذلك فإنني أرى أن النص كاف كما ورد

الرئيس - الكلمة للسيد عصام النائب

السيد عصام النائب - كنت أريد أن أقول ما ذكره الزميل محمود قدور وأضيف إلى ذلك إن المادة ٤٨ من مشروع هذا الدستور تقول (للقطاعات الجماهيرية حق إقامة تنظيمات نقابية أو اجتماعية أو مهنية أو جمعيات تعاونية للإنتاج أو الخدمات وتحدد القوانين إطار التنظيمات وعلاقتهما وحدود عملهما) كما أن المادة ٤٩ من هذا المشروع تقول (تساهم التنظيمات الجماهيرية مساهمة فعالة في مختلف القطاعات والمجالس المحددة بالقوانين في تحقيق الأمور التالية:

١- بناء المجتمع العربي الاشتراكي وحماية نظامه

٢- تخطيط وقيادة الاقتصاد الاشتراكي .

إلى آخر المادة لذلك فالمادة ٢٧ هنا أعطت مبدءاً عاماً وكيفي ذلك على ما أعتقد

الرئيس - الكلمة للسيد فتح الله علوش

السيد فتح الله علوش - أرى أن ما اقترحتّه الزميل عثمان عدي يختلف تماماً مع نص المادتين (٤٨-٤٩) إذ أنهما تنصرفان لتنظيمات النقابية والاجتماعية والمهنية والخدمات والإنتاج والتعاون، أما ما يطلبه الزميل فهو حق العمل للأحزاب السياسية وليس لتلك القطاعات على أساس أن الأحزاب القائمة الآن والتي يمكن أن تقوم في المستقبل على أساس النظام الاشتراكي فإن هذا الدستور إنما يجب أن يكون معترف بها ومنظمة بقانون لا بغير ذلك، فإذا كان الأخوة الذين رأوا إن المادة (٤٨) - (٤٩) تفي بالإجابة على الطلب فأنا أرى أن لا بد من النص هنا وفي هذه المادة على ذلك.

الرئيس - الكلمة للسيد عصام النائب

السيد عصام النائب - إن ما ذكر في المادتين (٤٨ و٤٩) هو لا يعني كل شيء فقد سبق أن أقررنا في المادة الثامنة من مشروع هذا الدستور (حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية إلى آخر المادة) وهذه الجبهة عبارة عن أحزاب وقوى تقدمية وهي مفتوحة ليس للأحزاب والفئات المشتركة فيها فحسب بل إنما هي مفتوحة لكل جماعة ولا فئة ذات اتجاه وطني تقدمي كما هو محدد في ميثاق الجبهة، لذلك فإن نص المادة ٢٧ هنا عام والمواد الأخرى تكمله ولا يمكن أن نأخذ نصاً مستقلاً دون أن ننظر إليه في إطار الدستور ككل.

الرئيس - الكلمة للسيد عثمان عدي

السيد عثمان عدي - سيدي نحن نضع في هذا الدستور قواعد - كما يقال عنها بالتشريع والفقهاء - قواعد كلية فنحن كما نعطي الأحزاب والمنظمات السياسية التي هي بالأصل معنية بممارسة العمل السياسي نصاً صريحاً يمنحها هذا الحق، ولا أعتقد أن هناك شيئاً يمنع من ذلك خاصة ما قاله الزميل أن الواقع السياسي نصاً صريحاً يمنحها هذا الحق، ولا أعتقد أن هناك شيئاً يمنع من ذلك خاصة ما قاله الزميل أن الواقع السياسي الموجود في هذا البلد يقرآن فيه منظمات سياسية وفيه ميثاق يضم بعض القوى التقدمية الوطنية وربما يضم غيرها في المستقبل، إلا أنه في إقرار مثل هذا المبدأ لوجود أحزاب سياسية تعنى بالأمور العامة وحولها جماهير وعامل وتمارس عملها السياسي فليس هناك ما يمنع أن نضع مثل هذا النص في الدستور فكما أننا نعطي للمواطن الذي هو فرد في إمكاننا أن نضع مثل هذا النص في الدستور فكما أننا نعطي للمواطن الذي هو فرد في إمكاننا أن نعطي الأحزاب والمنظمات السياسية هذا الحق باشتراطات معينة، وهي كما قلت الأحزاب والمنظمات المؤمنة بشعارات وبذلك لا نكون قد تجاوزنا الواقع الموجودة في بلدنا ولا نكون نتناقض مع أنفسنا بل نكون قد كررنا شيئاً أقررناه في ميثاق الجبهة.

الرئيس - نحن أقررناه في المادة الثامنة صيغة للعمل السياسي بين العناصر والقوى التقدمية من خلال صيغة محددة هي الجبهة الوطنية لكب لا يبقى هناك أحزاب مختلفة ومتنافرة بل ليكون العمل من خلال التعاون والتفاعل الإيجابي وتوحيد طاقات الشعب، فإذا ما أقررنا إقامة أحزاب سياسية منفردة وأقررنا من جهة ثانية قيام جبهة وطنية نكون قد وقعنا في تناقض لأننا في الأصل إنما نسعى جميعاً لتوحيد الطاقات التقدمية التي تؤمن الوحدة والحرية والاشتراكية، هذا كما أقر كصيغة للعمل السياسي

في المادة الثامنة من هذا الدستور التي حدد فيها صيغة العمل السياسي كقيام جبهة تقدمية تضم العناصر والقوى التقدمية وفق الميثاق القابل للتعديل والتبديل والتطوير للوصول إلى التنظيم السياسي الموحد.

والآن لدي اقتراح الأستاذ عثمان الذي يقول: أقترح الإضافة التالية على نص المادة ٢٧.

بحيث تصبح كالتالي: يمارس المواطنون والأحزاب والمنظمات التقدمية والمؤمنة بالوحدة والحرية والاشتراكية حقوقها في ممارسة العمل وفقاً للقانون.

عثمان عدي

ولدينا المادة (٢٧) كما وردت من اللجنة التحضيرية وهي: (المادة ٢٧- يمارس المواطنون حقوقهم ويتمتعون بحرياتهم وفقاً للقانون) .

ونطرح أولاً النص الوارد من اللجنة على التصويت فإذا سقط نطرح اقتراح الأستاذ عثمان عدي فالموافقون على المادة (٢٧) كما وردت يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت ومنتقل إلى المادة (٢٨) بتلوها السيد المقرر:

المادة ٢٨-

١- كل إنسان بريء حتى يردان بحكم قضائي ميرم

٢- لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون.

٣- حق الدفاع مضمون بالقانون.

الرئيس - سمعتم المادة وهي مطروحة للنقاش وإذا كنتم تفضلون مناقشتها فقرة فقرة فإنني أطرح ذلك على التصويت فالموافقون فالموافقون على مناقشة المادة فقرة فقرة يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية. إذن الفقرة الأولى مطروحة للنقاش وهي:

١- كل إنسان بريء حتى يردان بحكم قاضي ميرم.

الرئيس - هذا نص تاريخي ولا موجب للنفاش فيه فالموافقون على الفقرة الأولى يشيرون برفع الأيدي (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت. وننتقل إلى الفقرة الثانية.

٢- لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون.

الرئيس - سمعتم الفقرة والكلمة للسيد فتح الله علوش.

السيد فتح الله علوش - لي ملاحظة على موضوع (توقيفه) ففي الواقع قد يوقف الإنسان لارتكابه جريمة أو بالظن أو بالشك أنه ارتكب جريمة وقد يكون بريئاً، والسلطة التي توقيفه هي السلطة الإدارية، وقد كان النص في دستور ١٩٥٠ يقول إنه لا يجوز التوقيف أكثر من (٢٤) ساعة بدون أمر من السلطة القضائية، وكانت السلطة القضائية عندما يعمد رجال الشرطة أو أية سلطة من السلطات إلى توقيف هذا الإنسان أكثر من ٢٤ ساعة وقدم إليها أخبار فإنها تطلب الموقوف في المكان الذي هو موقوف فيه خلافاً لأحكام الدستور، وكنت أتصفح قانون أصول المحاكمات الجزائية علني أجد نصاً لا يسمح للسلطة الإدارية بالتوقيف أكثر من ٢٤ ساعة لكنني لم أجد مثل هذا النص، لذلك يجب أن ينص هنا بأنه (لا يجوز تحري أحد أو توقيفه أكثر من ٢٤ ساعة) وذلك تمشياً مع النص الوارد في الدستور السابق، وسأقدم باقتراح خطي.

الرئيس - الكلمة للسيد مورييس صليبي

السيد مورييس صليبي - سيدي الرئيس، المادة ٤٢ من دستور جمهورية مصر العربية تقول: (كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأي قيد يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيدأه مادياً أو معنوياً، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم للسجون). أنا أرى أن يضاف إلى فقرة (لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون) فقرة أخرى تمنع - كما

تفضل الزميل عثمان عدي - تمنع التعذيب والإساءة وإذا لم يتقدم الزميل عدي بتعديل فإنني سأقدم به شخصياً.
الرئيس - الكلمة للسيد عصام النائب.

السيد عصام النائب - سيدي الرئيس، السادة الزملاء بالنسبة للموضوع الذي تطرق إليه الزميل علوش فإن أي دستور حتى دستور عام ١٩٥٠ الذي ورد فيه أنه يجب أن يبلغ الموقوف خطياً خلال ٢٤ ساعة أسباب توقيفه فقد صدر (القانون) عام ١٩٥٢ أو ١٩٥٣ ولم يستطع هذا القانون أن يتلاءم مع هذا النص الدستوري بأن يضع زمناً محدداً تتمكن معه السلطات الإدارية من تقديم الإنسان الموقوف لديها إلى القضاء، حتى أن الشيء الشائع وهو مدة (٢٤) ساعة وهي مدة الجرم المشهود لا يحدد بزمان وإنما تمده إلى أن يزول أثره ووقعه في المجتمع وهذا ممكن أن يكون لمدة (٢٤) ساعة أو ممكن أن يكون ليومين أو ثلاثة أو أربعة أيام وهكذا فإن بإمكان أي تحقيق أن يطول أكثر من ذلك الوقت، ولذلك فإننا نجد غالبية أو بعض رجال الشرطة يأخذون إنناً وهذا الإذن يكون شكلياً لتمديد التوقيف وأعتقد أن لمحكمة النقض أكثر من اجتهاد بعدم تحديد الجرم المشهود ب- (٢٤) ساعة أو (٤٨) ساعة وإنما نترك هذا بشكل اعتباطي إلى أن يزول أثر هذا الجرم في المجتمع الذي حدث فيه.

أما بالنسبة لموضوع التعذيب، فالتعذيب هو جرم بحد ذاته نصت عليه القوانين وخاصة قانون العقوبات وهذا الجرم معاقب عليه سواء ارتكبه مواطن أو أي موظف من الموظفين فالقوانين نصت على أن من يرتكب أي جرم من الجرائم سواء أكان تعذيباً أو ضرباً أو إهانة فإنه يعاقب وهناك عقوبات نصت عليها القوانين النافذة، وسواء كان هذا الإنسان الجاني أو الضارب وهو موظف أو مواطن عادي فلا أرى موجباً

لوضع هذا النص السلبى إذ كأننا نقول أن التعذيب بالأصل مسموح به بينما هو غير مسموح به إطلاقاً والقوانين بصورة مطلقة تعاقب من يقوم بذلك وأعتقد أن العبارة الواردة في هذه الفقرة هي عبارة مختصرة وواقعية بالمعنى.

الرئيس - الكلمة للسيد فتح الله علوش.

السيد فتح الله علوش - سيدي إن الأخ عصام يعرف - كما أعرف أنا لأنه قد مارس القضاء - بأن التوقيف أكثر من (٢٤) ساعة غير جائز إلا إذا مدد بأمر قضائي أي إذا طلبت السلطة الإدارية من القاضي المختص أو من المحامي العام في محافظة من المحافظات تمديد مدة التوقيف، هذا معناه أن ما كان في السابق لدير ناحية مثلاً وهو سلطة ضابطة أن يوقف إنساناً أكثر من (٢٤) ساعة فإن ذلك يتطلب أن يستحصل على مذكرة تمدد مفعول التوقيف، وإذا لم يستحصل على هذه المذكرة وأوقف إنساناً أكثر من (٢٤) ساعة كان لهذا الإنسان الحق في مقاضاة من خالف أحكام الدستور، أما القول بأن هذا النص لم يرد في قانون أصول المحاكمات مع أن قانون الأصول صدر بعد الدستور لعام ١٩٥٠ فقد كان يجب أن تعدل أحكام قانون أصول المحاكمات التي تتعلق بالتوقيف وينص فيها على أنه لا يجري التوقيف أكثر من (٢٤) ساعة وإلا كان باستطاعة رئيس أي مخفر أن يوقف أي إنسان أسبوعاً على ذمة التحقيق ويكون هذا الإنسان فيما بعد غير مذنب أصلاً، لذلك فإما أن يوضع هذا النص هنا وإما أن نقول أن قانون أصول المحاكمات واجب التعديل وهذا ليس موضوع بحثنا الآن.

هنا نضع قاعدة عامة لأنه لا يجوز توقيف أي إنسان أكثر من (٢٤) ساعة، أما المخالفات التي تقع من مؤسسات وغيرها بتوقيف إنسان خلافاً للقانون ووفقاً لأحكام قانون الطوارئ أو وفقاً لأحكام القوانين العرفية

فتلك مواضيع أخرى، أما نحن هنا فإننا في مناقشة عامة وهل يجب أن يوضع نص أو لا يوضع، وبرأيي أنه يجب وضع نص وإلا لبقى الأمر مطلقاً وكان رجال الضابطة العدلية كالقضاة سواء بسواء من حيث صلاحية التوقيف وتطبيق القانون.

الرئيس - أنا مع إعطاء كل مواطن كل الضمانات لكي لا يوقف تعسفياً، لكن النقطة التي يجب أن نناقشها هل ترد هذه الضمانات والإجراءات ضمن الدستور أم أنها ترد في القانون؟ حسب معلوماتي فإن القانون يتضمن أحكاماً مفصلة في هذا الموضوع ويمنع التجاوز، ومن خلال ممارستي العمل في المحكمة العسكرية فقد رفع مواطن دعوى على ضباط في الشرطة العسكرية أوقف مواطناً أكثر من المدة المحددة دون أن يأخذ إذناً من القاضي، والتوقيف أكثر من (٢٤) ساعة يعتبر حجراً للحرية ويعاقب المواطن أو الموظف عليه، فالعبرة في رأيي ليس أن نضع النص بالدستور أو أن نضعه في القانون بل العبرة أن يتقيد من ينفذ النص الدستوري أو القانون بحدود هذا النص، وأعتقد أن في القانون ضمانات كافية لكل مواطن والنقاش هنا يجب أن ينصب هل تأتي هذه النصوص الإجرائية في الدستور أم أن مكانها في القانون، وحسب اطلاعي على الدستور المصري فهناك نصوص كثيرة وردت في ذلك الدستور ومكانها في رأيي القانون لأنها تفصيلات مطولة بينما الدستور يأتي بأحكام عامة ويترك للقانون النص على التفصيل وكيف يراجع المواطن في حالة مخالفة القانون، هذا ما يجب أن نناقشه هل نضع هذه النصوص في الدستور أم نضعها في القانون؟ هذا وإني مع كل الضمانات التي تعطي المواطن الحق في أن نحمله من الممارسات الخاطئة التي قد يرتكبها بعض الموظفين. والكلمة للسيد عثمان عدي.

السيد عثمان عدي - إنني أذكر أن هناك نصاً في قانون أصول المحاكمات الجزائية يقول بعدم جواز توقيف المواطن إلا بموجب أمر من السلطة القضائية، وإذا أوقف فيجب أن يحال إلى القضاء خلال (٢٤) ساعة.

الرئيس - يوجد نص فقد حاكمت شخصاً عليه وأذكر أنه نص قانوني إذ لا يوجد في الدستور المؤقت مثل هذا النص.
والكلمة للسيد عثمان عدي.

السيد عثمان عدي - إذا لم يكن هناك نص في قانون أصول المحاكمات الجزائية ففي الواقع يجب أن نضع هذا النص في صلب الدستور لاسيما وأن دستور عام ١٩٥٠ قد ورد فيه هذا النص بالتفصيل (كل شخص يقبض عليه يجب أن يبلغ خطياً خلال (٢٤) ساعة أسباب توقيفه والنص القانوني الذي أوقف بموجبه ويجب أن يسلم للسلطات القضائية خلال (٢٤) ساعة على الأكثر من توقيفه) وإنني غير متأكد فيما إذا كان قانون أصول المحاكمات الجزائية قد تضمن مثل هذا النص علماً بأن ليس ما يمنع من إيراد هذا النص في الدستور، كما سبق إن أثرت قبل هذه المرة اقتراحاً بإضافة فقرة جديدة على هذه الفقرة الثانية من المادة (٢٨) بحيث ينص فيها بشكل بين عدم جواز تعذيب أحد جسدياً أو نضيف فقرة تقول (لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك).

يا سيدي أنا أعتقد أن أكثر الموجودين هنا سبق لهم أن تعرضوا لتعذيب جسدي لفترة من الفترات لذلك يجب علينا أن نستنكر التعذيب جميعاً وبالإجماع وأن نضع نصوصاً تمنع إلى الأبد استخدام مثل هذه الوسائل لذلك أتقدم وکلي رجاء أن نضع هذا النص في صلب الدستور

وسيكون - بقدر ما- لهذه اللجنة وهذا المجلس شرف وضع مثل هذا النص في الدستور.

الرئيس - الكلمة للسيد عصام النائب

السيد عصام النائب - أنا مع القائلين بوضع نص - إذا استطعنا - في قانون أصول المحاكمات الجزائية يحدد بالضبط مدة الجرم المشهود التي جرت العادة لمدة (٢٤) ساعة، ويأتي هذا النص متوافقاً مع الفقرة الثانية من مشروع الدستور هذا، وقد سبق وأن ذكرت أن فقرة الـ (٢٤) ساعة غير محددة بقانون أصول المحاكمات الجزائية وإنما حددت فترة التوقيف الإداري بمدة الجرم المشهود وكان تعريفها بشكل عرفي اعتباري بمدة (٢٤) ساعة فقط لا غير، إلا أن اجتهادات محكمة النقض جاءت لتعدل هذا التحديد وذكرت أنه إلى أن يزول أثر هذا الجرم في البيئة أو في المجتمع أو في الحي الذي وقع فيه هذا الجرم، وحينما نذكر في قانون أصول المحاكمات مدة (٢٤) ساعة أو (٣٠) أو (٥٠) ساعة فإنه يبقى متوافقاً مع نص هذه الفقرة، لذلك فإذا استطعنا أن نضع هذا النص في قانون أصول المحاكمات الجزائية يكون أجدى وملائماً مع الواقع على اعتبار أن القانون هو الذي يمسوس علاقتنا اليومية المستمرة، أما ما ذكر من أن بعض الناس حوكموا على أساس المبدأ الدستوري فلا يوجد في بلدنا إنسان يحاكم في مكاكنا تبعاً لما نص عليه الدستور عليه الدستور فحين ذلك يطعن في دستورية القانون، لا يوجد إنسان واحد أحيل للمحكمة العادية وكان مخالفاً للنص الثاني أو الثالث أو الرابع أو الخامس من نصوص الدستور إذ أن هناك قوانين منفذة، وإذا كانت هذه القوانين المنفذة تخالف مع ما هو وارد في الدستور إذ أن هناك قوانين منفذة، وإذا كانت هذه القوانين المنفذة تخالف مع ما هو وارد في الدستور فيجب أن يطعن بدستورية هذا القانون وبالتالي يحاكم ذاك الشخص وشكراً .

الرئيس - الكلمة للسيد جرجس صدقني

السيد جرجس صدقني - لا أعتقد أن الخلاف واقع على المبدأ لا سيما كما أشار الزميل عثمان عدي إلى أنه ربما لا يوجد في هذه القاعة من لم يتعرض في فترة من لم يتعرض في فترة ما إلى التعذيب الجسدي، هذا الصحيح، وإذا كانت القضية قضية استتكار فأعتقد أنه لا يوجد بيننا من لا يستتكر التعذيب الجسدي، لكن القضية المختلف هل نورد هذه الأمور في الدستور في القوانين؟ أعتقد أن ما ورد في دستور عام ١٩٥٠ عن عدم جواز توقيف المواطن أكثر من (٢٤) ساعة أعتقد أن وروده كان شذوذاً عن القواعد الدستورية إذ أن مورد هذه النصوص هو في القوانين فهذا نقص في القانون، أما إذا لم نورد هذا النص في الدستور فليس هذا نقصاً دستورياً.

في الدستور المصري القائم حالياً فعلاً توجد تفصيلات كثيرة تعلق بالحريات وأعتقد أن سبب هذه التفصيلات ظروف سياسة معينة، كما أنني لا أعتقد أن بيننا من يخالفني للرأي في أن المواطن الفرنسي يتمتع بحرياته لدنية بشكل جيد إن لم نقل بشكل كامل وقد راجعت الدستور الفرنسي يتمتع بحرياته المدنية بشكل جيد إن لم نقل بشكل كامل وقد راجعت الدستور الفرنسي - وهو الآن بين يدي - فوجدت أن النص متعلق بهذه الأمور وارد في المادة (٦٦) من الدستور الفرنسي الحالي وهو يقول (لا يجوز القبض على أحد أو حبسه إلا وفقاً للقانون. تحافظ السلطة القضائية على الحرية الفردية وتضمن احترام هذا المبدأ بالشروط المنصوص عليها في القانون) ولا يوجد في الدستور الفرنسي أي نص خلاف ذلك ومورد هذه الأمور التي لا تختلف عليها هي في ورودها - بالأصل - في الدساتير شذوذ عن القاعدة الدستورية ونوع من التحوط الزائد الناجم عن تجارب مؤسفة مرت في فترات معينة، في ظل حكم

الشيشكلي مثلاً وما شابه ذلك، إنما في الحقيقة إن هذه الأمور لا ترد عاد في الدستور موردها القانون.

الرئيس - الكلمة للمسيد الله علوش

المسيد فتح الله - تقول الفقرة (لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون) واعتقد أننا اتفقنا على أن القانون لا يحوي شيئاً يتعلق بمنع التوقيف أكثر من (٢٤) ساعة لذلك لا بد من إيجاد مخرج للموضوع وتخطيطه بنص في الدستور يقرر أصلاً عدم جواز مثل هذا التوقيف بعد أن اتفقنا على عدم وجوده بقانون أصول المحاكمات الجزائية، فإذا ما تم الأمر على هذه الشاكلة وحذف نص دستور عام ١٩٥٠ فإن المفهوم من هذا إنه يجوز التوقيف أكثر من (٢٤) ساعة وهذا ليس قصدنا جميعاً بل قصدنا كما الأخ صدقني غير ذلك تماماً .

الرئيس - اعتقد أن ذلك وارد في قانون الضابطة العدلية.

المسيد فتح الله علوش - يا سيدي ليست الضابطة العدلية وحدها التي توقيف فالنص عندما يأتي على إطلاقه يأتي المضابطة العدلية ولسواها والموضوع ليس متعلقاً بالجرم المشهود وحده فالأصل في الفقرة الثانية أن ترد أن ترد في الفقرة الأولى التي تقول (كل إنسان بريء حتى يدين بحكم قضائي مبرم) وبالتالي لا يجوز تحري أحد أو توقيفه لأنه قد يكون بريئاً ولا يجوز لأي سلطة أن توقف المواطن أكثر من (٢٤) ساعة لأن السلطة القضائية ستقرر فيما إذا كان بريئاً أو غير بريء أو فيما يجب أن يوقف أو لا يوقف فالتوقيف الأصلي هو للسلطة التي تملك حق المحاكمة وليس لمن يقوم بالإجراءات الأولية، ونعرف جميعاً كما ذكر الزملاء أن هناك من أوقف بدون مذكرة ومن عذب بدون نذب وكانوا جميعاً من حيث النتيجة ليسوا أبرياء فقط بل أكثر من ذلك. من أجل كل هذا لا بد وجود نص.

الرئيس - إنني أسأل، لأنه أحيل إلينا إنسان بمادة فقد أوقف أحد النقيب إنساناً أكثر من (٢٤) ساعة ولا أذكر المادة في أي قانون وقد حاكمناه على أساها ولكنني كما ذكرت لا أتذكر بأي قانون. والكلمة للسيد أديب النحوي.

السيد أديب النحوي - السيد الرئيس السادة الزملاء في الحقيقة إن موضوع التوقيف لمدة (٢٤) ساعة ورد عليه نص بقانون أصول المحاكمات الجزائية وهو مستنتج من عدد من النصوص موجودة الآن أمامي، وطبعاً الحق مع الأستاذ علوش لأنني لدى مراجعتي للنصوص الأولية المتعلقة بمهمة الضابطة العدلية لم يرد هذا النص هناك، لم يرد ولكنه مستنتج وبصورة بديهية وطبيعية أخذاً عن أن النصوص لا تسمح لا تسمح له بتوقيفه وفقاً أحكام القانون لأكثر من (٢٤) ساعة وبالتالي فإن السلطة القضائية وبقانون أصول المحاكمات الجزائية لا يمكنها أن تستمر في توقيف شخص دون استجوابه ودون توقيفه بمذكرة توقيف إذا كان محضراً لديها، أي أن نفس السلطة القضائية مقيدة خلال (٢٤) ساعة والنصوص واضحة وسألوها عليكم، ومستنتج من هذا في حالة غير حالة الجرم المشهود وطبعاً الجرم المشهود أمر آخر وقد أشار الأخ عصام أن محكمة النقض تجتهد في أن الجرم المشهود ليس (٢٤) ساعة فقط بل يمتد إلى وصف آخر موصوف بقرارات قضائية . أما النصوص فقد وردت في قانون أصول المحاكمات الجزائية وفي المادة (١٠٤) الفقرة الأولى منه نقول: (حال انقضاء الأربع والعشرين ساعة يسوق رئيس النظر، من تلقاء نفسه، المدعى عليه إلى النائب العام فيطلب هذا إلى قاضي التحقيق استجواب المدعى عليه، فإن أبى أو كان غائباً أو حال دون ذلك مانع شرعي طلب النائب العام إلى قاضي تحقيق آخر أو إلى رئيس المحكمة البدائية أو إلى قاضي الصلح أن يستجوبه. فإن تعذر

استجواب المدعى عليه أمر النائب العام بإطلاق سراحه في الحال) أما المادة (١٠٥) فهي النص الذي تفضلت بالسؤال عنه يا سيادة الرئيس وهو الذي حاکمت عليه ضابط الشرطة إن أن هذه المادة من قانون أصول المحاکمات الجزائية تقول: (إذا أوقف المدعى عليه بموجب مذكرة إحضار وظل في النظارة أكثر من أربع وعشرين ساعة دون أن يستجوب أو يساق إلى النائب العام وفقاً لما ورد في المادة السابقة اعتبر توقيفه عملاً تعسفياً ولو حق الموظف المسؤول بجرمة حجز الحرية الشخصية المنصوص عنها في المادة (٣٥٨) من قانون العقوبات.

الرئيس - يعني هذه النصوص موجودة.

السيد أديب النحوي - متابعاً - نعم وهي مستنتجة من خلالها أما بالنسبة للضابطة العدلية فليس هنالك من إشارة صحيحة ولكنها مستنتجة أخذاً من أن السلطة القضائية بالذات إذا أحضرت شخصاً فيالمنص لا تملك توقيفه أكثر من (٢٤) ساعة وهي إما أن تخلي سبيله أو أن توقيفه وفقاً لأحكام السلطة القضائية فبالأحرى كيف يجوز ذلك لغير السلطة القضائية.

الرئيس - الكلمة للسيد موريس صليبي.

السيد موريس صليبي - إذا أردنا أن لا ننص في الدستور عن أي أمر ورد في القوانين فيجب أن نحذف نصف مواد الدستور، والدستور هو منظم للقوانين والمبادئ الأساسية لهذه القوانين تأتي في الدستور لكي لا تخالفها القوانين، فإذا لم ترد الحقوق الأساسية للمواطن في الدستور فيمكن للقوانين في المستقبل أن تعدل بما لا يتناقض مع الدستور، واللجنة التشريعية في المجلس كما نعلم جميعاً تقول إن هذا القانون لا يتعارض مع الدستور فإذا ما جاء قانون وقال إنه ممكن للتوقيف شهراً ولم هذا منصوص عليه في الدستور فالقانون يصبح دستورياً ، لذلك فإن المبادئ

الأساسية للحريات لا بد من ذكرها في الدستور وإن كانت واردة في القوانين وشكراً .

الرئيس - يجب أن نتفق على المبادئ الأساسية التي يجب أن نضعها في الدستور فقد تكون مشكلة التوقيف (٢٤) ساعة في نري مشكلة أساسية، وقد يكون التعذيب مشكلة أساسية، وقد يكون التحري غير الشرعي مشكلة أساسية، هناك العديد من المشاكل وكلها أساسية فهل ننقلها جميعها إلى الدستور أم ننقل نصفها أم ننقل واحدة منها فقط؟ هذه أيضاً مشكلة. والكلمة للسيد عصام النائب .

السيد عصام النائب - إن مجلس الشعب بإمكانه أن يعدل نصوص قانون أصول المحاكمات الجزائية ويضع نصاً يحدد به الزمن الذي يراه مناسباً للتوقيف الإداري لكسي يقدم رئيس المخفر أو السلطة القائمة بالتحقيق للقضاء كل الثبوتيات الموجودة لديها، إلا أنني ذكرت أن مدة ال (٢٤) ساعة لم تجدها محكمة النقض كافية في بعض الجرائم فاجتهدت الاجتهادات التي ذكرتها، وأضيف إلى ذلك أثناء ممارستي لعمل في النيابة العامة فإن الكثير من الضبوط كانت تمر علي وكل رئيس مخفر بعد مرور (٢٤) ساعة يطلب التمديد مرة أولى وثانية وثالثة ورابعة وخامسة وكأننا في ذلك قد خرقنا الدستور عملياً، أو إن لم تكن قد خرقناه للدستور القدسية التي نريدها وتتصورها له حينما يعمد القاضي إلى تمديد التوقيف لدى مخفر الشرطة أو لدى السلطة القائمة بالتحقيق حوالي أربع أو خمس مرات وكل مرة لمدة (٢٤) ساعة ليومين أو ثلاثة أيام وشكراً.

الرئيس - الكلمة للسيد أدهم مصطفى

السيد أدهم مصطفى - لقد انصبت المناقشة إلى الآن على ناحيتين طال حولهما النقاش الأولى هي التي تتعلق بالتوقيف، ونحن هنا في اللجنة وعددنا قليل نتناشنا طويلاً حول هذا الموضوع أي أن الكلام حول هذه

النقطة فيه مجال كبير للأخذ والرد بالنأ إذا ما انتقل هذا الدستور إلى أيدي
النقدین وهم يبلغون الألاف ما بین قضاة ورجال أمن وإدارة إلى آخره،
معنی ذلك أن التباساً ما يمكن أن یصل إلى الدهن حول عدم وضوح هذه
النقطة المتعلقة بالتوقيف، وهذه النقطة لا بد من إيضاحها هنا ولو جئنا
على شيء من التفصیل لأنها بالواقع تتناول كل مواطن وخاصة بالنسبة
للاتجاه السابق، على أن الأهم من إيضاحها هنا ولو جئنا على شيء من
التفصیل لأنها بالواقع تتناول كل مواطن وخاصة بالنسبة للاتجاه السابق،
على أن الأهم من هذا هو ما ورد عن التعذيب، فقد مرت علينا سنوات
سابقة وكان كل موقف لا بد أن یعذب وقد أصبح هذا نوعاً من العرف.
الرئيس - كل واحد منا ذاق هذه المرحلة.

السید أدهم مصطفى - (متابعاً) كل إنسان مر على التوقيف معناه
لا بد له من أن یعذب، هذا في الحقيقة ما زال یلعب في ضمیر شعبنا
ووجدانه، إما ما أورده الأخ صدقني من الدستور الفرنسي تكلم بطريقة
إيجابية عن موضوع التوقيف أو الحبس أو حرية الفرد أو الحفاظ على
حرية الفرد فهذا يتعلق بالجمهورية الفرنسية وقد مر على ثروتها حوالي
مئة عام ومع ذلك فإننا نجد بین مناسبة وأخرى تجاوزاً لحریات
المواطنين، لذلك فأنا أقول بأن الاقتراح الذي تقدم به الأخ عثمان لا بد من
إیراده في مكان ما من هذا الدستور ومن الواجب أن يأتي نص يتعلق
بالتعذيب حتى نجنب المواطنين خطأ الالتباس أو نجنب الرجال المسؤولين
عن التوقيف والتحقيق مثل هذا الخطأ، لهذا فأنا أؤید الاقتراح الذي تقدم به
الأستاذ عثمان عدي وأعتقد أن الصيغة التي أوردها جيدة .

الرئيس - الكلمة للسید فتح الله علوش

السید فتح الله علوش - سيدي النصوص التي تلاها الأخ الأستاذ
أديب النحوي هي نصوص تتعلق بمذكرات الإحضار التي يصدرها

قاضي التحقيق والإجراءات تجري أمامه، وقد استنتج منها أن ما يخضع له هذا القاضي يجب أن تخضع له السلطة الإدارية أو السلطات الأخرى التي تقوم بالتوقيف. أنا أذهب معه أكثر من ذلك فعندما تكون هناك مذكرات إحضار أو جرم مشهود فتلك أمور يمكن أن يحل فيها الأشكال، هذا فيا الجنايات أما في الجرح فلا يوجد فلا يوجد نص في قانون أصول المحاكمات الجزائية أصلاً ويحق للمواطن أن يوقف إنساناً ويقول إن هذا الإنسان قتل فلاناً، كما يحق للشرطي ورئيس المخفر ومدير الناحية أن يفعل ذلك وبدون أي قيد، وإنما لا نستطيع أن ننقل نصاً مطبقاً على قضاة التحقيق حتى لنطبقه على السلطات الأخرى سواء كانت من سواها، أما عندما يكون هناك نص في الدستور يلزم بأنه لا يجوز التوقيف أكثر من ٢٤ ساعة فسواء ذكر هذا النص في مجموعة القوانين المطبقة في الجمهورية العربية السورية أو لم يذكر فإن هذا النص يكون ساري المفعول تجاه الجميع تجاه المواطنين وتجاه القائمين على الأمور التي يستدعي عملهم فيها إجراءات توقيف ما، لذلك فإيراد هذا النص هنا ليس لكونه غير وارد في أصول المحاكمات الجزائية، إذ سواء أكان وارداً أو لم يكن فإن النص يجب أن يرد في الدستور حتى لا يخلف أي قانون آخر، وكما لا يتم توقيف أكثر من أربع وعشرين ساعة سواء أكان مشهوداً أو غير مشهود، جنائية أو جنحة أو ادعاء أو مخالفة أو لظن سياسي أو مدني إذ يجب أن تصد مذكرة عن مرجع قضائي ما، وإن لا يكون التوقيف العادي خلافاً لأي سلطة قضائية سواء كانت سلطة المحكمة العليا أو سلطة محاكم الميدان أو سلطات محاكم الجزاء أو محاكم الجمارك أو إلى آخره. إذن يجب أن ينص على قاعدة عامة هنا وهذه القاعدة لا يجوز أن تخالف ولا لزوم للقول بأن نعدل جميع القوانين التي تخول أصحابها حق التوقيف أو نعدل للقرارات التي خولت أصحابها حق

التوقيف بل نقول في القاعدة العامة (لا يجوز التوقيف أكثر من ٢٤ ساعة) وبذلك يصبح هذا النص ساري المفعول تجاه الجميع ولا حاجة لتعديل كل النصوص لأننا قد نستهلك كثيراً من الوقت حتى نستطيع أن نستجمع جميع النصوص التي تمكن من توقيف إنسان ما، فالقاعدة - ولا بد من وجود قاعدة - تنطلق منها الأمور الأخرى ولا أعتقد أنها وضعت في السابق عبثاً فقد وضعت في دستور عام ١٩٥٠، أما سبب عدم وضعها في الدستور الفرنسي لأن في فرنسا من القوانين الأخرى غير اللائحة الدستورية ما ضمن للمواطنين تطبيق هذه القاعدة المكثفة في دستورهم.

الرئيس - الكلمة للسيد عبد الله موصلي

السيد عبد الله موصلي - سيدي الرئيس أنا مع رأي الأخوة الزملاء علوش وعدي وصليبي فيما يتعلق أن الفصل الرابع الذي نبخته الآن يجب أن نكرس فيه المبادئ الأساسية والتفصيل هو أوضح لأن الدستور هو المهيمن على القوانين ولا يجوز للقوانين أن تخالف النص الدستوري، وكما تفضل الأخ الأستاذ أليب النحوي نجد أن النصوص تتماشى مع المثل القائل (اقرأ نقرح جرب تحزن) فكم من موقوفين ظلوا في دوائر المخابرات أو الشعبة السياسية شهوراً وسنين ولم يتمكن حتى المحامي وبواسطة القاضي من مقابلة هذا الموقوف، إنني أذكر أنه في أيام الوحدة ورد إلينا من ذوي الموقوفين - مثل وزيرنا الحالي وزير المواصلات - لمراجعة من يخبونه ولم نتمكن نحن نواب مجلس الأمة من مراجعة المسؤولين لإخلاء سبيلهم وكانوا قد أوقفوا أكثر من ستة أشهر لذلك أرى أن ننص صراحة في الفصل الرابع من هذا الدستور على جميع الأمور التي أوردتها الزملاء وأنا مع اقتراحهم.

الرئيس - الكلمة للسيد سعيد الخوري

السيد سعيد الخوري - سيدي الرئيس التوقيف هو حجز للحرية، وهو اعتداء عليها وقد أقررنا في المادة (٢٥) أن الدولة تكفل حرية المواطنين الشخصية والمحافظة على كرامتهم وأمنهم، وليس قانون أصول المحاكمات الجزائية هو الذي يبحث عن حجز الحرية أو عن التوقيف إنما بالواقع هو قانون العقوبات العام، والتوقيف أو حجز الحرية إما أن يكون من شخص عادي أي من مواطن على مواطن وإما أن يكون من موظف على مواطن، وقد نصت المادة (٥٥٥) من قانون العقوبات على ما يلي: (من حرم آخر حريته الشخصية بأية وسيلة كانت عوقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين) أي أن كل شخص يعتدي على حرية أخيه المواطن بأية وسيلة من وسائل سواء أكانت توقيفاً أو حجز حرية أو بإدخاله لغرفة مدة أربع أو خمس فإن ذلك يشكل جريمة قانونية، وإذا كان هذا الفاعل موظفاً فإن المادة (٣٥٧) من قانون العقوبات تنص: (كل موظف أوقف أو حبس شخصاً في غير الحالات التي تنص عليها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة) وهذه عقوبة جنائية، إذن فالقوانين النافذة - بالحقبة - حفظت الحريات الشخصية ونصت على عقوبات عن أفعال سواء قام بها مواطنون أو قام بها موظفون، وأنا شخصياً أعتقد أن النص الوارد في المشروع كاف لأن هذه النصوص تغني عن ذكر أي شيء آخر.

الرئيس - الكلمة للسيد فتح الله علوش

السيد فتح الله علوش - ملاحظة صغيرة حول رأي الأخ الأستاذ سعيد الخوري فقانون العقوبات ينص على من يخلف أحكام القوانين أي القوانين الأخرى، ومن جملة هذه القوانين الأخرى القوانين التي تبيح لدوائر معينة أو لأشخاص معينين أن يقوموا بملاحقة الناس وتوقيفهم وإذا لم يكن هناك من نص يحدد مدة التوقيف فإن هؤلاء يكونوا قد قاموا

بصلاحيتهم ضمن حدود القوانين المرعية الإجراء وبإمكانهم أن يوقفوا إنساناً ما مدة ٢٤ ساعة أو ٤٨ ساعة أو ١٠ أيام أو أكثر دون أن يكونوا خالفوا القاعدة الأساسية للقوانين التي هي الدستور.

الرئيس - أنا أذكر عندما كنا في حلب دخل لص إلى القرية وأراد أن يسرق مواطناً فألقى أحد المواطنين القبض عليه وأوقفه لمدة ست ساعات ريثما أحضروا رجال المخفر ليحققوا معه وفي اليوم الثالث أصبح اللص هو المدعي وسبق الذي أوقفه إلى العدالة وحكم عليه سنة أشهر وهو من الفلاحين وأعتقد أن الأخ محمود عبد القادر يعرف هذه القصة. والكلمة للسيد سعيد الخوري.

السيد سعيد الخوري - التوقيف الإداري الذي يجري من قبل الطرف الآخر لا يكون فقط إلا في حالة الجرم المشهود، وهذا التوقيف لم يعط لأفراد الضابطة العدلية فقط وإنما أعطي لأي مواطن كان، فحينما يقع جرم مشهود ويشاهد المجرم فلأي إنسان أن يلحق به إلى أي مكان كان ليقبض عليه ويأتي به إلى السلطات المختصة، الجرم المشهود معرف بالقانون وتعريف القانون هو النافذ وليس اجتهاد المحاكم، وأنا من خلال عملي القضائي لمدة ثلاثين سنة أعلم أن التوقيف من قبل الشرطة أو الضابطة العدلية مهما كان أفرادها يكون في الجرم المشهود والذي يقع حين ارتكاب الجرم، أما إذا استمر وكانت القضية جنائية، فالضابطة العدلية مكلفة أن تبعث إلى النائب العام أو قاضي التحقيق كي يخرج ويضع يده على التحقيق ويمكن ذلك بعد ٣ ساعات أو ٥ ساعات وقاضي التحقيق أو النائب العام الذي يقوم مقام قاضي التحقيق بالتحقيق الجنائي لمجرد إلقاء القبض على فاعل الجرم يصدر بحقه مذكرة توقيف أثناء التحقيق، فإذا قلنا لم يكن هنالك قاضي التحقيق ولم يكن هنالك النائب العام وإنما هنالك الشرطة فبمجرد مرور ٢٤ ساعة على وضع يدها على

الجريمة الجنحية عليها أن تقدم مرتكب الجنحة إلى القضاء إذا كان قد أُلقي القبض عليه. وإن لم تقدمه خلال هذه الفترة فهي مسؤولة عن توقيفه توقيفاً غير مشروع، إذن فالتوقيف الإداري محدد بالقانون وكل من يتجاوز عليه يعتبر توقيفه توقيفاً غير مشروع وبالتالي حجزاً على حرية المواطن وقد يعاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة التي هي عقوبة إرهابية. لقد تفضل الزميل علوش وتكلم عن الضابطة العدلية بأنها ليست وحدها التي تقوم بتوقيف الناس كما أن المناقشة ل تجري حول الجرائم المشهودة فقط، والضابطة العدلية بموجب المادة ٦/ من قانون أصول المحاكمات مكلفة باستقصاء الجرائم وجمع أدلتها والقبض على فاعليها وبعد ذلك إحالتهم على المحاكم، وهذا القبض جاء على إطلاقه فالضابطة العدلية هي المحافظ ومدير المنطقة ومدير الناحية ومدير الشرطة ومدير الأمن العام ورئيس القسم العدلي ورئيس الأدلة القضائية وضباط الشرطة ونقباء الشرطة ورؤساء المخافر ومختارو القرى ورؤساء المراكب البحرية والجوية هؤلاء جميعاً يستطيعون بحكم المادة ٦/ من قانون العقوبات أن يقوموا بالقبض على فاعلي الجريمة ضمن الصلاحيات المعطاة لهم بموجب هذا القانون، وفي القوانين الخاصة لا يوجد كما لا يوجد في هذا القانون إطلاقاً أي نص يلزم هؤلاء بأن يقدموا المقبوض عليهم خلال ال- ٢٤ ساعة أو ٤٨ ساعة تطبق عليه المادة المنصوص عنها بقانون العقوبات.

الرئيس - الكلمة للسيد سميح فاخوري

السيد سميح فاخوري - السيد الرئيس السادة الزملاء أنا أعتقد أن النص على مدة الحجز الاحتياطي هو من المبادئ الأساسية التي يجب أن ينص عليها في هذا الدستور، وقد نصت معظم الدساتير التي بين أيدينا على ذلك، فالدستور المصري مثلاً نص على أن القانون يحدد مدة الحجز

الاحتياطي، والدستور البلغاري الصادر عام /١٩٧١/ نص على أنه لا يمكن احتجاز أي فرد لمدة تزيد على ٢٤ ساعة دون إذن المحكمة أو الادعاء العام، والدستور السوري الصادر عام /١٩٥٠/ نص على ذلك أيضاً، أما ما يتعلق بالدستور الفرنسي فإن هذا الدستور فقد نص في أول سطر منه على احترام المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وأعتقد من ضمن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان أنه لا يجوز توقيف أو حجز إنسان لأكثر من مدة معينة أو بالجرم المشهود ولذلك أرجو من السادة الزملاء الموافقة على النص المقترح لأن الحجز الاحتياطي لا يجوز لأكثر من ٢٤ ساعة.

الرئيس - لدينا نص الفقرة الثانية من المادة /٢٨/ ولدينا اقتراح السيد عثمان عدي وهو:

اقترح إضافة الفقرة ٢ من المادة ٢٨ بحيث تصبح كالتالي: (لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون وبموجب أمر صادر عن السلطات القضائية، أو إذا قبض عليه في حالة الجرم المشهود، أو بقصد إحضاره إلى السلطات القضائية بتهمة ارتكابه جريمة أو جنحة. وكل شخص يقبض عليه يجب أن يبلغ خطأً وخلال ٢٤ ساعة أسباب توقيفه والنص القانوني الذي أوقف بموجبه ويجب أن يسلم إلى السلطات القضائية خلال ٤٨ ساعة على الأكثر من توقيفه).

عثمان عدي

ولدينا اقتراح من السيد فتح الله علوش وهو:

السيد الرئيس - تحية.

اقترح إضافة فقرة ثالثة إلى المادة ٢٨ بحيث تصبح على الشكل

التالي:

فقرة ٣- كل شخص يقبض عليه يجب أن يبلغ خطياً خلال أربع وعشرين ساعة أسباب توقيفه والنص القانوني الذي أوقف بموجبه. ويجب أن يسلم إلى السلطات القضائية خلال ثمان وأربعين ساعة على الأكثر من توقيفه.

فتح الله علوش

والكلمة للسيد فتح الله علوش

السيد فتح الله علوش - سيدي إنني أسحب اقتراحي لصالح اقتراح الأستاذ عثمان عدي واشترك معه في هذا الاقتراح.

الرئيس - إذن بقي لدينا الفقرة الثانية كما وردت من اللجنة واقتراح الأستاذين عدي وعلوش فالموافقون على الفقرة الثانية من المادة ٢٨/ كما وردت من اللجنة يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت. والآن نطرح اقتراح السيدين عدي وعلوش الذي تلوناه عليكم وهذا الاقتراح هو إضافة على المادة.

السيد جرجس صدقني - الإضافة تعني فقرة مستقلة.

الرئيس - الموافقون على الاقتراح يشيرون برفع اليد (أقلية) سقط وقد وردني اقتراح مقدم من السيد عثمان عدي بإضافة فقرة على المادة وهي (٣- لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك) فالموافقون على إضافة هذه الفقرة يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت. ويصبح رقم هذه الفقرة / ٣/ أما الفقرة الثالثة الواردة من اللجنة فتصبح فقرة رابعة وهي:

٤- حق الدفاع مضمون بالقانون.

الرئيس - سمعتم الفقرة الرابعة والكلمة للسيد عبد الله موصلي.

السيد عبد الله موصلي - سيدي انسجماً مع الفقرة (و) من المادة / ١٢/ من دستور اتحاد الجمهوريات العربية يجب تعديل الفقرة الرابعة من

هذه المادة وإضافة أن حق النقاضي وسلوك سبل الطعن والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون) لأن (حق الدفاع) لا يفي بالأمر بل يجب إضافة حق النقاضي وسلوك سبل الطعن وإني سأقدم باقتراح بذلك.

الرئيس - قدم لنا اقتراحاً خطياً، وإن حق النقاضي وسلوك سبل الطعن يعتبر من البديهيات ونحن نتبنى ذلك وليس من مانع لدينا وإني أتلو عليكم الاقتراح المقدم من السيد عبد الله موصلي:

أقترح تعديل الفقرة الرابعة من المادة /٢٨/ على الشكل التالي:

٤- حق النقاضي وسلوك سبل الطعن والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون.

عبد الله موصلي

نحن نتبنى هذا الاقتراح كلجنة تحضيرية وسأطرحه على التصويت كفقرة رابعة من المادة /٢٨/ فالموافقون عليه يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) إجماع قبلت.

والآن - أ طرح مجمل المادة /٢٨/ بفقراتها الأربع على التصويت فالموافقون عليها يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت وننتقل إلى المادة التاسعة والعشرين.

مادة ٢٩ - لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني.

الرئيس - هذا النص تاريخي فالموافقون على المادة يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) إجماع قبلت.
وننتقل إلى المادة /٣٠/.

المادة ٣٠ - لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يكون لها أثر رجعي ويجوز في غير الأمور الجزائية النص على خلاف ذلك.

الرئيس - سمعتم المادة فالموافقون عليها يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت. وننتقل إلى المادة /٣١/.

المادة ٣١ - المساكن مصنونة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا في الأحوال المبينة في القانون.

الرئيس - سمعتم المادة فالموافقون عليها يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت وننتقل إلى المادة الثانية والثلاثين.

المادة ٣٢ - سرية المراسلات البريدية والاتصالات السلكية مكفولة وفق الأحكام المبينة في القانون.

الرئيس - سمعتم المادة فهل من ملاحظة عليها (سكوت) الموافقون عليها يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت وتلى عليكم المادة /٣٣/.

المادة ٣٣ -

١- لا يجوز إبعاد المواطن عن أرض الوطن.

٢- لكل مواطن الحق بالتنقل في أراضي الدولة إلا إذا منع من

ذلك بحكم قضائي أو تنفيذاً لقوانين الصحة والسلامة العامة.

الرئيس - سمعتم المادة فالموافقون عليها يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت وننتقل إلى المادة الرابعة والثلاثين.

المادة ٣٤ - لا يسلم اللاجئون السياسيون بسبب مبادئهم السياسية أو دفاعهم عن الحرية.

الرئيس - سمعتم المادة فالموافقون عليها يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت. وننتقل إلى المادة الخامسة والثلاثين.

- ١- حرية الاعتقاد مصونة وتحترم الدولة جميع الأديان.
- ٢- تكفل الدولة حرية القيام بجميع الشعائر الدينية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام.

الرئيس - سمعت المادة والكلمة للسيد عبد الله موصللي.
السيد عبد الله موصللي - سيدي الرئيس أعود إلى الاقتراح الذي تقدمت به عندما بحثنا المادة الثالثة وقد أرجأنا هذا الاقتراح بموافقة اللجنة لبحثه في المادة /٣٥/ واقترحي يتضمن تعديل هذه المادة.
أولاً بإضافة كلمة (سماوية) إلى نهاية الفقرة الأولى، وثانياً إضافة فقرة ثالثة على المادة تقول: (الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية).

الرئيس - أنا أقترح أن نناقش هذه المادة فقرة فقرة فالموافقون على مناقشتها بهذا الشكل يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية إذن نتلى عليكم الفقرة الأولى.

- ١- حرية الاعتقاد مصونة وتحترم الدولة جميع الأديان.
- الرئيس - الكلمة للسيد سميح فاخوري.
السيد سميح فاخوري - إنني أؤيد اقتراح الأستاذ موصللي بجعل نهاية الفقرة (جميع الأديان السماوية).

الرئيس - أعتقد أن بقاء الفقرة (جميع الأديان) على إطلاقها قد تفيدنا خارجياً وأفضل أن يعتقد كل إنسان العقيدة التي يؤمن بها. والكلمة للسيد غسان شلهوب.

مقرر لجنة الدستور الدكتور غسان شلهوب - في الواقع أن اللجنة التحضيرية كانت قد بحثت إضافة كلمة (السماوية) على (جميع الأديان) ولكن بعد النقاش والمداولة روي أنه لو تركنا (جميع الأديان) على

الإطلاق نكون قد راعينا شيئاً وكرسنا الهدف الذي أردناه، القصد من الهدف رعاية الأديان السماوية وبنفس الوقت نكون أيضاً قد سمحنا لعدد من المواطنين أن لا نقيدهم بقيود قد يشنوا هم أنفسهم عنها فالفقرة بالشكل التي هي عليه ترعى ضميرياً القصد والغاية التي تهدف إليها وهي احترام جميع الأديان ويقصد بها السماوية.

الرئيس - الكلمة للسيد فتح الله علوش.

السيد فتح الله علوش - أنا أرى أن يترك النص على إطلاقه لأن الحرية حق مقدس للناس ولأن الأديان السماوية والتي نحن نعترف بها سماوية معروفة، وهناك أديان أخرى لا نعترف بها سماوية ولكن هي بالواقع فقد يترأى للبعض بأن يعتقدوا من المذاهب الأخرى التي تسمى ديانات أيضاً كالكونفوشيوس والبوذيين إلى آخره فترك الأمر على إطلاقه يفيد هذا ويفيد ذلك.

الرئيس - أنا أسمع عن الفئة التي يقولون عنها الزيدية وهم يعبدون الشيطان وعددهم كبير في الجزيرة ولهم حريتهم، ونحن نحترم حرية أي مواطن وبدأنا بأن الحرية حق مقدس. والكلمة للسيد جرجس صدقني.

السيد جرجس صدقني - هذا النص سوف يطبق هنا في القطر العربي السوري والديانات الموجودة في القطر معروفة لذلك أجد أن المشكلة المطروحة للمناقشة ليست مشكلة على الإطلاق، يعني إذا قلنا (جميع الأديان) ووضعنا نقطة تعني انتهاء المادة فالقصد معروف والاحترام والدين سينصرفان إلى المعنى وهو الأديان السماوية الموجودة في القطر العربي السوري لذلك فإن إضافة كلمة (السماوية) لا تغني الفقرة ومن جهة أخرى لا أعتبر إضافتها مشكلة ولا تضر ولكن ربما من الأفضل والأليق أن نتركها على إطلاقها.

الرئيس - الكلمة للسيد مدني الخيمي.

السيد مدني الخيمي - أنا أعتقد أن إضافة كلمة سماوية على الفقرة يزيل الحرية من الفقرة وما نسميه نحن غير سماوي قد يكون أكثر سماوية والخليفة عمر بن الخطاب اعترف بالزرديشتية مع أنها لم تذكر في القرآن واعترف بأنها دين سماوي لذلك فأنا أرى أن كلمة (سماوية) هنا لا عمل لها.

الرئيس - لدي اقتراح من السيد عبد الله موصلي يقول:

اقتراح إضافة كلمة (السماوية) على نهاية الفقرة الأولى.

عبد الله موصلي

وإنني أطرح النص كما ورد من اللجنة التحضيرية، على التصويت فإذا سقط نصوت على الاقتراح المقدم من الأستاذ موصلي فالموافقون على الفقرة الأولى من المادة /٣٥/ كما ورتت يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت وننتقل إلى الفقرة الثانية:

٢- تكفل الدولة حرية القيام بجميع الشعائر الدينية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام.

الرئيس - سمعتم الفقرة والكلمة للسيد جرجس صدقني.

السيد جرجس صدقني - ملاحظة لغوية بسيطة فعندما تدخل (أن) على (لا) يجب أن تدغم ويقال (ألا) بدلاً من (أن لا).

الرئيس - هذه عملية إجرائية ونحن نتبناها والموافقون على هذه الفقرة بعد التصحيح يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) إجماع قبلت.

ولدي اقتراح من الأستاذ عبد الله موصلي بإضافة فقرة ثالثة على المادة وهي: (الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصنونة ومرعية) فمن يود الكلام؟. الكلمة للسيد سعيد الخوري.

السيد سعيد الخوري - إنني أتبني هذه الفقرة (الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصنونة ومرعية) ذلك بالنسبة للمسيحيين فالحوال الشخصية تكون في أربعة أبواب الزواج والطلاق والوصاية والإرث، وباب النفقة يدخل في الزواج والطلاق، والزواج والطلاق عند المسيحيين يختلف اختلافاً كلياً عنه عند الطوائف الأخرى، ذلك أن الزواج يعرف النصراني سر من أسرار الكنيسة، سر من العقيدة المسيحية منذ آلاف السنين لا يتم ولا يمكن أن تنتج مفاعيله إلا إذا حدث أمام الكاهن واستمع إليه الكاهن أو باركه ذلك أن العقيدة المسيحية تقول: (ما جمعه ريفرقه الإنسان) ولهذا منع على المسيحيين الطلاق، فالأحوال الشخصية فيما يتعلق بالزواج والطلاق - كما ذكرت - تتعلق بالعقيدة، بحرية العقيدة. أما الوصايا والإرث وغيرها من الأمور التي تدخل ضمن الأموال الشخصية فالمسيحي وغير المسيحي سواء أمام القانون والمحاكم الشرعية هي التي تنظم أو تحكم بذلك. إنني أؤيد الاقتراح لأنني كما ذكرت أعتقد جازماً أن لها صلة بالفقرة الأولى من هذه المادة وهي حرية الاعتقاد ولذلك أؤيدها.

الرئيس - أنا أعتقد أن الفقرة الأولى من المادة ٣٥/ التي تقول (تحترم الدولة جميع الأديان) متضمنة لهذا المفهوم ولا أعرف إذا كان هناك قانون خاص بالأحوال الشخصية للطوائف الدينية. والكلمة للسيد فتح الله علوش.

السيد فتح الله علوش - يا سيدي هناك فرق بالواقع بين الأديان، عندنا الدين تشريع، والتشريع في الطوائف الأخرى موجود ويعرف خاص وقد حدد فيما بعد بلوائح وهي بمثابة قوانين لذلك فمن رأبي أن يرد عليه نص، ولكن أرى أن النص المقترح من الأخ عبد الله موصلي والذي يقول (الأحوال الشخصية للطوائف الدينية) يمكن استبداله بالقول (الأحوال الشخصية لغير المسلمين) حتى لا ترد عبارة الطوائف ونحن كنا نود لو

يكون هناك قانون موحد للأحوال الشخصية ولكن هذا غير ممكن عملياً، والأفضل أن يقال (الأحوال الشخصية لغير المسلمين مصونة ومرعية في حدود القانون).

الرئيس - الكلمة للسيد موريس صليبي.

السيد موريس صليبي - سيدي الرئيس أنا لست مع التعديل للأسباب الآتية: أنا أعتقد بتغيير الأحوال مع الزمن وبعدم حتمية القواعد التي تنظم العلاقات مع البشر لأن المجتمع والعلاقات تتطور، والعلاقات الشخصية سواء للمسيحيين أو لغير المسيحيين وضعت في أزمنة عابرة وإذا ما أردنا أن نأتي بهذه القوانين والأنظمة التي تطبق الآن وتطبقها محاكم روحية من رجال دين لم يدخل أحدهم معهد الحقوق وأصبح قاضياً بحكم وظيفته نجد أن فيها نقصان: الأول أنها جامدة ولا تتعدل ولا تتطور، وثانياً أن من يمارسونها لا يعرفون شيئاً بأمور القضاء وأمور القانون لذلك فربما يظهر مصلحون في المستقبل يدرسون هذه الأنظمة والقوانين ويضعون قواعد متطورة تتسجم مع الحضارة ولا يجب أن نقطع الطريق على ذلك. أنا لا أقول أن تحول كل محاكمة زواجية إلى المحاكم الشرعية، هذا ليس قصدي كما لا يوجد في الدستور من المواد ما يفرض ذلك أبداً، وإنما أقول أن المادة المقترحة تقيد وتمنع تعديل هذه الأسس والأصول والقوانين التي تمارس الآن لدى بعض الطوائف ونحن نعلم جميعاً أن في إيطاليا مثلاً أزمة كبرى ناجمة عن منع الطلاق ويعطون أرقاماً مذهلة عن الأولاد الناجمين عن الزواج الثاني والذين لا يحق لوالديهم أن يسجلانهم في نواتر الأحوال المدنية، يختلف الرجل والمرأة فيفصلان فصلاً ولا يسجل هذا الانفصال أو هذا الطلاق في الدوائر الرسمية، والإنسان لا يمكن أن يعيش أعزب طوال عمره فيتزوج من امرأة أخرى ويعاشرها وينجب أولاداً ولا يمكن لهؤلاء الأولاد أن يكونوا

مواطنين لأي بلد من البلدان، أنا لا أريد أن أطبق مبادئ الطلاق على المسيحيين وإنما أرجو ألا يكون في دستورنا نص يمنع من إعادة دراسة الأحكام وتطورها حسب الحاجات والتطور وشكراً.

الرئيس - الكلمة للسيد عبد الله موصلي.

السيد عبد الله موصلي - سيدي الرئيس إنني أولاً مع اقتراح الزميل الأستاذ علوش بإضافة كلمة (غير مسلمين) بدلاً من (للطوائف الدينية) كما أنني أخالف رأي الزميل موريص صليبي على اعتبار أن جميع الذين يتولون إدارة المحاكم الروحية يحملون شهادات دكتوراه في السوربون، وفيما يتعلق بالطوائف الأرمنية فإنهم محامون كالزميل الأستاذ كريكور أبلغتسيان، كما أن محكمة النقض السورية لها رقابة على جميع الأحكام التي تصدر فيما إذا وجدت أن القضاة قد خالفوا الأصول والقانون، لذلك فإنني أطلب تأييد هذا الاقتراح.

الرئيس - أنا رأيي شخصياً كراي أي واحد من اللجنة أن لا يرد هذا النص في الدستور وأن تبقى القوانين النافذة والإجراءات المعمول بها دون أن نشير هذه المشكلة في الدستور بمعنى أن ورودها في الدستور لن يزيدها قوة وحذفها من الدستور لن يمنع تطبيق القوانين والإجراءات النافذة.

والكلمة للسيد عبد الله موصلي.

السيد عبد الله موصلي - لقد وردت هذه المادة في دستور عام ١٩٥٠ وفي دستور عام ١٩٥٣ وفي دستور عام ١٩٦٢ فلماذا لا ترد هنا في هذا الدستور؟.

الرئيس - لقد وردت نصوص أخرى في دستور عام ١٩٥٠ ولم نأخذ كل نص ورد فيه بل نأخذ النص الذي يلائم تطورنا والذي يلائم التطورات التي ننظر إليها، نحن نريد أن نقضي على جميع الاختلافات

ونسعى كما قال الزميل موريس صليبي أن نصل إلى قانون أحوال شخصية موحد للجميع.

والكلمة للسيد فتح الله علوش.

السيد فتح الله علوش - طالما أن النص وضع على احترام جميع الأديان فإن القواعد المتعلقة بالأحوال الشخصية تختلف من دين لآخر، فما هو منصوص عليه في الديانة اليهودية غير منصوص عليه في الدين الإسلامي، والمنصوص عليه في الدين الإسلامي غير ما هو في الدين المسيحي، حتى الطائفة الواحدة لكل مذهب فيها تحريم وتحليل وإجراءات تختلف عن الإجراءات الأخرى، وأعتقد أنه يمكن أن يكون هناك نظام موحد للأحوال الشخصية في حال تطبيق العلمانية، وطالما أن الأمر قد أقر قبل قليل باحترام الأديان فيجب أن توضع تقييداً عنه قاعدة بترك الأحوال الشخصية المنصوص عليها في قوانين خاصة سارية المفعول، أما إذا لم يوضع هذا التعديل فإن جميع الإجراءات وما يتبعها والمتعلقة بالأحوال الشخصية للطوائف سوف تكون عرضة للطعن وسوف يجبر أعضاء الطوائف على أن يطبقوا قانون الأحوال الشخصية الذي وضع للمسلمين فقط.

الرئيس - كل ما لم يمنع في الدستور أو القانون فهو مسموح به. والكلمة للسيد عصام النائب.

السيد عصام النائب - أنا أرى - كما ذهب السيد الرئيس - سواء وضعت هذه الفقرة أو لم توضع فهي نافذة حكماً ولها سند دستوري ورد في الفقرة الأولى من هذه المادة بأن حرية الاعتقاد مصونة وتحترم الدولة جميع الأديان، وشيء آخر أحب أن أستوضح عنه من الأستاذ عبد الله موصلي هل كان دستور عام ١٩٥٣ وبمستور عام ١٩٦٢ سوى إعادة

للعمل بدستور عام ١٩٥٠؟ يعني هل وضع دستور جديد أم جاء نص بأن يعاد العمل بدستور عام ١٩٥٠ الذي كان معطلاً.
الرئيس - الكلمة للسيد أديب النحوي.

السيد أديب النحوي - يدي الرئيس السادة الزملاء، بالنسبة لموضوع المحاكم والأحوال الشخصية لدى الطوائف فإنني أسأل الأستاذ عبد الله موصلي عما إذا كان من الممكن أن يضاف إلى اقتراحه نص بأن القانون يمكن أن يتدخل من أجل تكريس وضعها الحالي ولكن بنصوص قانونية واضحة بأن نبقى على طرق التقاضي وطرق الطعن كما ينص على شروط تعيين القضاة بمواصفات معينة، ذلك أنه بلغني عدة مرات ومن زملائي المحامين أن طرق الطعن أمام هذه المحاكم أو سلوك هذه الطرق أو مراجعة المتقاضين لها تنقسم بالخلاف بين محكمة وأخرى ومن طائفة إلى أخرى رغم أن طرق الطعن والتقاضي وشروط تعيين القضاة يجب أن تكون واحدة، يعني إذا أخذنا مثلاً الوصف الديني في تعيين القضاة فهذا كاف لأنها بالأصل محكمة أحوال شخصية، وعندما نحن في المحاكم الشرعية فهناك وصف القاضي الشرعي إذ يكفي بالوصف الديني بالإضافة إلى حيازته شيئاً معيناً من الثقافة القانونية والحقوقية، لذلك ولمصلحة الطوائف والمتقاضين بالذات، يعني في ذهني أن يكون النص المقترح (أن الأحوال الشخصية بالنسبة للطوائف الدينية مرعية مصونة وفقاً لأحكام القانون وينظم القانون المحاكم المختصة للنظر فيها وشروط تعيين قضاتها وطرق التقاضي أمامها) إذ ينبغي أن نكرس عملية المحاكم لدى الطوائف الدينية الشقيقة كاملة في قانون كامل ينظر فيه مجلس الشعب ويضع فيه شروطاً واضحة من أجل مواصفات قضاتها وطرق الطعن أمامها بحيث أن أي مواطن من المتقاضين أو أي محام يأخذ هذا القانون الواضح ولا يدخل في التعدد ووجوه الخلاف القائمة من طائفة إلى

أخرى لأن الشروط التي نطلبها جميعاً للمواصفات العامة هي واحدة، في الأصل قد تختلف الأحكام ذاتها هذا أمر آخر، أما أن تشكل المحكمة مثلاً من قاض يتمتع بالكفاءة الحقوقية والقانونية مع الوصف الديني الذي لا بد منه فهذا أمر سهل وأعتقد أن فيه حلاً لكثير من الإشكالات، كما يمكن أن ينص على طرق طعن واحدة أمام المراجع القضائية وهكذا يكون هذا النص خطوة إلى الأمام من أجل تطوير هذه المحاكم بالذات وخدمة للمتقاضين من أبناء الطوائف الدينية الشقيقة.

الرئيس - الكلمة للسيد عبد الله موصلي.

السيد عبد الله موصلي - أولاً فيما يتعلق بملاحظة الأخ عصام النائب فإن دستوري عام ٩٥٣ و ٩٦٢ لم ينصا على الرجوع إلى دستور عام ١٩٥٠ إذ بين يدي دستور عام ١٩٦٢ والمادة ٣/ منه تتضمن نصاً اقتراحياً. أما فيما يتعلق بملاحظة الأخ الأستاذ أديب النحوي فإنني أتكلم عن الطوائف الكاثوليكية لأنني وكيلها وأعرف مداها، والطوائف الكاثوليكية وحدت اجتهاداتها وجعلت لها محكمة واحدة وهي المحكمة التي يلجأ إليها كل كاثوليكي في كل ما يتعلق من خلاقات، كما أنني قد قلت أنه منذ عام ١٩٣٣ وحتى الآن بأن المرجع الأخير لتنفيذ هذه الأحكام فيما إذا كانت مخالفة لم موافقة للأصول المتبعة هي محكمة النقض، فإذا ما قررت محكمة النقض السورية أن النفاضي أمام هذه المحكمة كان مخالفاً للقانون بما يتعلق بتشكيلها أو بأصول المحاكمة لديها فإن قرار محكمة النقض هو الأخير حول تنفيذ هذا الحكم، وطالما أننا أقررنا المادة ٣/ التي تنص على (أن الفقه الإسلامي هو مصدر رئيسي للتشريع) فأرى من الضرورة أن تضاف هذه الفقرة لأن الأحوال الشخصية تكرر فقه الدين المسيحي من الأزل أي منذ نزول الإنجيل الشريف، لذلك أصر على إدراج هذه الفقرة في الدستور.

الرئيس - الكلمة للسيد أديب النحوي.

السيد أديب النحوي- إن الفكرة التي طرحتها لم آخذ جواباً عليها لأنني في الحقيقة أعتبر أن جواب الأستاذ عبد الله موصلي موافق لما ذكرت، يعني أنا أريد بهذا النص أن تطور هذه المحاكم وقلنا أن الأحوال الشخصية تكون وفقاً لأحكام القانون أي وفقاً للقانون الذي يكرس هذا الفقه بنصوص قانونية، هذا أمر مطلوب وفيه مصلحة لأبناء الطوائف الدينية الشقيقة وفيه مصلحة للمتقاضين وللمحامين، وعندما ينص بأن القانون ينظم هذه المحاكم وشروط تعيين قضااتها وطرق التقاضي أمامها وكل ذلك يصور بنصوص قانونية تصدر عن مجلس الشعب فلا بد أن يراعى فيه أيضاً الوصف الديني أولاً، لأننا كما قلنا بأنها محاكم تنظر بالأحوال الشخصية ويمكن لأبناء الطوائف الدينية الشقيقة أن يقدموا من بين شبابهم المتقنين عدداً كبيراً جداً من القانونيين ومن الحقوقيين بحيث يطبق ما يجري الآن بالنسبة للمسلمين، فيتصوري لا يوجد قاض شرعي لا يحمل إجازة في الحقوق، وهذا متوفر على ما اعتقد بالنسبة للطوائف الأخرى وقد أشار الزميل الأستاذ موصلي إلى أن الأخ الأستاذ ابليغتيان بأنه عضو في هذه المحكمة ويمكن لأي مواطن من أبناء الطوائف الدينية الشقيقة أن يكون قاضياً فيها وفق الشروط التي يحددها القانون، وأنا أتصور أن عملية التنظيم هذه إنما هي من مصلحة المتقاضين من أبناء هذه الطوائف وأقترح أن يكون النص بالصورة التي طرحتها إذا كان ليس هناك من مانع لا أعرفه أنا وقد يدلنا عليه الأستاذ عبد الله موصلي.

الرئيس - الكلمة للسيد مقرر اللجنة.

مقرر اللجنة الدكتور غسان شلهوب - السيد الرئيس ، السادة الزملاء أنا كمواطن وكفرد في مجتمع كنت أود لو أننا نحينا منحي بناء الدولة العلمانية بوضوح وصراحة، ولو أقمنا قانوناً مدنياً بحكم العلاقات العائلية

والأحوال الشخصية لجميع المواطنين في القطر العربي السوري على قدم المساواة أو ذلك وانتظره وأمله إن لم يكن لجبلي فلجليل الذي يأتي بعدي وذلك انطلاقاً من كوني مؤمناً بالعلم والاشتراكية بالتفكير، ولكن واقعنا يجب أن لا ننساه.

ورداً على استيضاحات الأستاذ أديب النحوي أقول أن القوانين التي تتعلق بالحق العائلي والتي تنظم الأحوال الشخصية للطوائف المسيحية وللمذهب الدرزي وللطائفة الموسوية وهي عبارة عن أربعة قوانين سبق أن صدرت عن الدولة بمراسيم تشريعية بعد أن قدمتها الطوائف المعنية. أما المحاكم المذهبية والطائفية فكلها مجبرة على تطبيق قانون أصول المحاكمات المدنية وهي محاكم تتألف من درجة بدائية ودرجة استئنائية ويطعن بأحكامها أمام محكمة النقض بغرفة خاصة تشكل للنظر في أمورها ويكون واحد من أعضاء هذه الغرفة ينتسب إلى المذهب المختص، ولوزارة العدل حق الرقابة عليها كمحاكم وهو نفس الحق الذي تمارسه وزارة العدل ومفتشيها على بقية المحاكم. إذن فإن وضعها القانوني واضح ومقنن ولكن - كما قلت - انسجماً وانطلاقاً مع آرائي الشخصية أقول طالما نصصنا في المادة ٣٥/ وفي الفقرة الأولى منها على احترام جميع الأديان فانطلاقاً من هذا النص إلى فلسفة الدين المسيحي كدين نجد أن الزواج هو شيء مقدس ويمارس وفق أصول ومنطلقات فكرية ودينية تنظمه وتنظم قواعده ولا تستطيع المؤسسات التي تشرف على الزواج والطلاق وتحكم بالنفقة بين الزوجين وللأولاد لا تستطيع هذه المحاكم وهذه المؤسسات أن تخرج في وضعها الحالي عن إطار التفكير الديني وعن إطار الفلسفة الدينية، لذلك وطالما وافقنا على نص الفقرة الأولى فبرأيي ما لا يدرك كله لا يترك جله، أي طالما أننا لم نستطع أن ننحو منحى القانون المدني وإقامة الدولة العلمانية، فلا بأس من ترك هذا

النص مضافاً كفقرة إلى هذه المادة بل يجب إضافته إلى أن يأتي اليوم الذي نستطيع أن نتطور فيه كمجتمع، للتطور الذي نصبو إليه والذي نقوله اليوم بحياء وخفر ونريده صراحة وعلانية وشكراً.

الرئيس - لدي اقتراح من الأستاذ عبد الله موصلي بإضافة فقرة ثالثة إلى المادة /٣٥/ تقول (الأحوال الشخصية لغير المسلمين مصنونة ومرعية) فالموافقون على إضافتها بعد هذا النقاش يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أقلية ٨ أصوات سقطت. والآن الموافقون على المادة /٣٥/ بفقرتها يشيرون برفع اليد رفعت الأيدي أكثرية قبلت.
وترفع الجلسة ربع ساعة للاستراحة.

استئناف الجلسة

(وفي الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والعشرين استأنفت اللجنة أعمالها)

الرئيس - نستأنف أعمال الجلسة ويتلو السيد المقرر المادة (٣٦).

المادة ٣٦-

١- العمل حق لكل مواطن وواجب عليه وتعمل الدولة على توفيره

لجميع المواطنين.

٢- بحق لكل مواطن أن يتقاضى أجره حسب نوعية العمل

ومردوده وعلى الدولة أن تكفل ذلك.

٣- تحدد الدولة عدد ساعات العمل وتكفل الضمان الاجتماعي

للعاملين وتنظم لهم حق الراحة والإجازة والتعويضات

والمكافآت.

الرئيس - سمعتم المادة فهل من ملاحظة عليها (سكوت) الموافقون عليها يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت وتلى عليكم المادة (٣٧).

المادة ٣٧ - التعليم حق تكفله الدولة وهو مجاني في جميع مراحله والزامي في مرحلته الابتدائية وتصل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم وتوجهه بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج.

الرئيس - سمعتم المادة فالموافقون عليها يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) الأكثرية قبلت وننقل إلى المادة ٣٨.

المادة ٣٨ - لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية وأن يساهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي وتكفل الدولة حرية الصحافة والنشر وفق القانون.

الرئيس - سمعتم المادة والكلمة للأستاذ عثمان عدي. السيد عثمان عدي - أنا لي تعليق بسيط على هذه المادة، فعندما نقول (لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية يجب أن نضيف عليها) (بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى) كما أننا عندما نصل بالمادة إلى جملة (وتكفل الدولة حرية الصحافة والنشر) فيجب أن نضيف إليها (والطباعة) بحيث تصبح (تكفل الدولة حرية الطباعة والصحافة والنشر).

الكلمة للسيد جرجس صدقي.

السيد جرجس صدقي - استيضاح من للزميل الأستاذ عثمان عدي ماذا يفهم من كلمة (النشر)؟ ألا تتضمن (الطباعة).

الرئيس - الكلمة للسيد عثمان عدي.

السيد عثمان عدي - ربما يكون (النشر) في نشرات، (والنشر) في الصحافة وأحياناً تكون في مطبوعات غير الصحافة، (والطباعة) تشمل حتى طباعة الكتب لذلك فإن إضافة كلمة (الطباعة) أفضل وهذا النص ليس من عندي بل هو وارد في دستور عام ١٩٥٠ وأظن أن وروده هنا أسلم طالما أننا نسعى إلى حرية الصحافة والنشر ونضيف الطباعة لتعطي وفقاً أوسع.

الرئيس - الكلمة للسيد جرجس صدقي

السيد جرجس صدقي - في مفهومي أن كلمة (النشر) تشمل (الطباعة) لأن النشر يعني إعلان الرأي أو توزيعه أو نشره عن طريق الطباعة، وتعبير حرية الصحافة والطباعة والنشر أعتقد أنه غير مستخدم في غير البلاد العربية واستخدمه في البلاد العربية نوع من الخطأ أما في اللغات الأجنبية فيقال (الصحافة النشر) أما (الطباعة) فداخله ضمن عبارة النشر.

الرئيس - لدينا المادة كما تلاها السيد المقرر ولدينا اقتراح لتعديلها من الأستاذ عثمان عدي على الشكل التالي:

مادة ٣٨ - لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلمية
بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى، وأن يساهم في
الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي
ويدعم النظام الاشتراكي وتكفل الدولة حرية الصحافة
والطباعة والنشر وفقاً للقانون.

والكلمة للأستاذ عبد الله موصلي.

السيد عبد الله موصلي - سيدي الرئيس، فيما يتعلق بالطباعة فإنني أؤيد اقتراح الزميل لأن لا يجوز طبع أية وثيقة مهما كانت، وعلى سبيل

المثال فإنني رئيس لناد في حلب وقد تقدمت بطباعة بمناسبة عيدي الميلاد ورأس السنة المجيدة وبقي طلبي في الأمن مدة سبعة أيام للموافقة على هذه الطباعة مع أنها لا تنشر وإنما هي للطباعة فقط وللموافقة على طبعتها لذلك فإنني أؤيد اقتراح الزميل من أجل حرية الطباعة.

الرئيس - حتى لو أضيفت الطباعة وطالما هي وفقاً للقانون ستكون خاضعة للرقابة طالما أن هناك قيداً وهو وفقاً للقانون وإذا كان القانون يقضي بالمراقبة فستكون الطباعة أيضاً خاضعة للرقابة وإننا كلجنة ننبنى هذا الاقتراح وباعتقادي أن هذه الإضافة لا تؤثر في المعنى الأساسي والآن اطرح المادة بالشكل الذي جاء باقتراح الأستاذ عثمان عدي والذي تبنته اللجنة فالموافقون عليها بهذا الشكل يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت وبنقل إلى المادة (٣٩)

مادة ٣٩ - للمواطنين حق الاجتماع سلمياً في إطار مبادئ الدستور وينظم القانون ممارسة هذا الحق.

الرئيس - سمعتم المادة والكلمة للسيد غازي ناصيف.
السيد غازي ناصيف مكي - سيدي أنا أقترح تعديل مطلع المادة (٣٩) على الشكل التالي (للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً) فبالواقع أن الاجتماع هو للتعبير أو للمناقشة بشيء، أما التظاهر فهو انتقال هذا الاجتماع من مكان إلى مكان وهذا ما يتم عملياً في هذا القطر بإقامة المسيرات الشعبية، وطالما هي سلمية لذلك أقترح إضافة كلمة (والتظاهر سلمياً) وماتقدم باقتراح خطي.

الرئيس - أعتقد أن موضوع التظاهر متضمن في (حق الاجتماع) وهي أشمل ولا لزوم لهذه الإضافة من وجهة نظري شخصياً.
والكلمة للسيد غازي ناصيف

السيد غازي ناصيف مكي - (متابعاً) نعم وهي مثل المسيرات التي ننظمها الآن وحتى لا تتعارض هذه المسيرات التي تقام الآن مع الدستور. الرئيس - أنت تقصد التظاهر الايجابي للتأييد لكن هنا فكلمة التظاهر جاءت مطلقة.

السيد غازي ناصيف مكي - سيدي القانون يحدد ذلك. الرئيس - التظاهر هنا يأتي سلبياً وإيجابياً وسلبياً أي بدون سلاح أما كلمة (التظاهر) فهي تعني الإيجابية والسلبية وهذا ما لا تعنيه بهذا الاقتراح قطعاً. والكلمة للسيد محمود الزعبي.

السيد محمود الزعبي - لقد جاء في المادة (٣٨) إن (لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية، القول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى) ومعنى ذلك أنه يمكن للمواطن أن يعبر عن رأيه بالتظاهر لذلك لا لزوم لإضافتها في المادة (٣٩).

الرئيس - الكلمة للسيد مورييس صليبي.

السيد مورييس صليبي - لو كانت المادة (٣٨) تغطي (التظاهر) أو تتضمن حق التظاهر لكان بالأحرى أن تتضمن حق الاجتماع ولما كانت للضرورة تقضي لوضع المادة (٣٩)، ولكن المادة (٣٩) التي تنص على حق الاجتماع والعادة في جميع الدساتير تكون عبارة التظاهر مرافقة لعبارة الاجتماع خصوصاً وأن على هذه المادة بالذات قيدين وإذا ما أضيف التظاهر فيصبح ثلاثة قيود القيد الأول أن يكون سلبياً والقيد الثاني في إطار مبادئ الدستور والقيد الثالث ما ينظمه القانون لذلك لا أرى محذوراً طالما أن اتحاد نقابات العمال وغيره يقومون أحياناً بمسيرات شعبية للدفاع عن مطلب شعبي أو لإظهار شعورهم القومي الوطني أو الإنساني. لذلك أنا لا أجد أي ضرر من إضافة التظاهر لتثبيت هذا الحق الذي نمارسه فعلاً.

الرئيس - الكلمة للسيد فتح الله علوش.

السيد فتح الله علوش - أنا مع ما ذهب إليه الأخ مورييس صليبي فلو كانت المادة (٣٨) تغني الموضوع لما جاءت للمادة (٣٩) أصلاً لأن المادة (٣٩) مكرسة لأكثر من شخص من الذين سوف يحدد قانون خاص كيفية استعمالهم لحق الاجتماع وأنا مع الاقتراح بإضافة التظاهر لأن الاجتماع سلمياً للمفهوم منه صراحة أنه من غير أسلحة وأن يكون ضمن أحكام هذا الدستور، وأن يكون بقصد الإعلان عن ملاحظات أو رغبات بناءة تقدم عوناً للمجتمع وتبين رأي المؤسسات المعترف بها شرعياً بموجب أحكام هذا الدستور من نقابات أو ما شابهها من مؤسسات، فحق الاجتماع هو حق يقتصر على رأي المجتمعين وهو فيما بينهم أو بين من حضر الاجتماع أما التظاهر فهو إعلان الرأي الذي اتفق عليه من اجتماع أو من يمثل مؤسسة وذلك لإعلام الرأي العام ولإعلام الناس في وقت معين بمسألة معينة، وأرى أن إضافتها تكون أسلم وأصح.

الرئيس - لقد جاء في المادة (٣٨) أن لكل مواطن الحق في أن يعرف عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى وأن يساهم في الرقابة والنقد والبناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي وكل ذلك مقيد بالقانون، كما أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مقيدة بالقانون أو وفق القانون، وقد جاءت المادة (٣٨) لتضع حدوداً ولتنظم حرية التعبير أما هنا فإن حق الاجتماع سلمياً جاء ليحدد الاجتماعات التي تجري خلافاً للقوانين حالياً إذ من يود الاجتماع بعرض فإن ذلك يتطلب تصريحاً من خلال قوانيننا النافذة أو إذا كانوا يرغبون في الاجتماع في أي مكان فيجب أن يكون لديهم تصريحاً وقد أعطي هنا حق الاجتماع ولم يعط حق التظاهر لأنه في الدولة الاشتراكية تكون طبقة العمال والفلاحين هي المسيطرة وتكون

الطبقات الكادحة هي التي تعبر عن آرائها بشكل من الأشكال إما بالصحافة أو بالخطابة أو بالتظاهر أحياناً، لذا فأنا لا أجد ضرورة إضافة (التظاهر) والموضوع متروك للجنة.

والآن نطرح المادة (٣٩) كما وردت فإذا سقطت نصوت عليها مع إضافة (التظاهر). فالموافقون على المادة بدون (التظاهر) يشيرون برفع اليد (رفعت أليدي) أقلية ٧ أصوات سقطت. والآن الموافقون على المادة (٣٩) بإضافة كلمة (التظاهر) وهي وفق اقتراح السيدين غازي ناصيف وسميح فاخوري حيث تصبح المادة على الشكل التالي (للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً في إطار مبادئ الدستور وينظم ممارسة هذا الحق).

يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية ١٣ صوتاً قبلت. وننتقل إلى المادة (٤٠).

المادة ٤٠ -

١ - جميع المواطنين مسؤولون في تأدية واجبهم المقدس بالدفاع

عن سلامة الوطن واحترام دستوره ونظامه الوحدوي

الإشتراكي.

٢ - الجندية إلزامية وتنظم بقانون.

الرئيس - سمعتم المادة والكلمة للسيد موريس صليبي.

السيد موريس صليبي - أنا أرى أن التعبير عن النظام هنا لا بد أن تتسجم أوصافه مع ما ورد في المادة الأولى من هذا الدستور التي تحدد نظام الحكم في بلدنا، لا أن يعطى للنظام أوصاف تختلف من مادة لأخرى فالمادة الأولى التي أقررناها نقول: (الجمهورية العربية السورية دولة ديموقراطية شعبية اشتراكية) ولا أريد أن يفهم من كلامي أنني ضد كلمة

(الوحدوي) - لا - بالعكس ولكن يمكن أن نضيفها إذا كنا نريد أن نتمسك بالنصوص ونريد أن نجعل انسجاماً بين المواد.

الرئيس - نظام الحكم نظام جمهوري في تعريف نظام الحكم إذ ورد نظام الحكم في القطر نظام جمهوري وليس ديموقراطي شعبي وقد ورد ذلك في المادة الثانية من هذا الدستور.

السيد موريس صليبي - نعم ورد هنا وحدوي اشتراكي وورد هناك جمهوري.

الرئيس - الكلمة للسيد فتح الله علوش.

السيد فتح الله علوش - يكفي أن تنتهي المادة بجملة (واحترام دستوره ونظامه) وتنشطب الإضافة الأخيرة.

الرئيس - الكلمة للسيد أديب النحوي.

السيد أديب النحوي - سيدي الرئيس السادة الزملاء أنا أعتقد أن ثمة خطأً ينظم أحكام الدستور من بدايته إلى نهايته، في قضية النظام، في قضية الشعب، في أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية، فعندما نبحث عن سلامة النظام فهناك بحث وارد في معرض سلامة النظام يعني سلامة النظام من ناحية الأخطار التي تتهدده من أعداءه، أما موضوع النظام الديموقراطي الشعبي فهو يعني مسألة دستورية بحتة تتعلق فيما بين السلطات بعضها مع البعض الآخر وفي علاقاتها مع المواطنين، أما حفظها نظامها الوحدوي الاشتراكي فهو تجاه أعداء النظام وتجاه أعداء القضية لذلك فإن التعبير (نظامه الوحدوي الاشتراكي) هو تعبير مستقيم ومنسجم كل الانسجام مع ما ورد من أهداف للأمة العربية ومع كل ما ورد من وصف للنظام في القطر العربي السوري لذلك فأنا أتصور أن وجودها ضروري وأن الخط الوحدوي الاشتراكي هو بالحقيقة التعبير العملي والفعلية عن قضي الوحدة والحرية والاشتراكية التي

التزمنا بالقسم عليها منذ البداية وقلنا أنها هي محور الثورة ومحور المسيرة منذ بدايتها إلى نهايتها، لذلك أنا أطلب الموافقة على النص كما ورد.

الرئيس- إذن لدينا نص المادة كما ورد وكما تلاه السيد المقرر ولدينا اقتراح من الأستاذ فتح الله علوش يقول: أقترح شطب عبارة (ونظامه الوحدوي الاشتراكي) والآن نصوت على المادة (٤٠) بقرئتها كما وردت من اللجنة التحضيرية فالموافقون عليها يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت. وننتقل إلى المادة (٤١).

المادة ٤١- أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون.

الرئيس- سمعتم المادة فهل من ملاحظة عليها (سكوت) الموافقون عليها يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت. وننتقل إلى المادة (٤٢).

المادة ٤٢- الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب

على كل مواطن.

الرئيس- سمعتم المادة والكلمة للسيد عثمان عدي.
السيد عثمان عدي- سيدي أنا أرى أن هذه المادة مع بضعة مواد مثلها وردت على شكل توصيات وهي: الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة وإن ذلك واجب على كل مواطن، فإذا ارتكب أحد ما يناقض الوحدة الوطنية أو ما يفشي أسرار الدولة ألا يجب أن يكون هناك من نص رادع؟.

الرئيس- هذه واجبات على المواطن أو مؤيدات جزائية وهي تأتي في القوانين حيث تحدد كل مخالفة وتوضع لها العقوبة الملائمة.

السيد عثمان عدي- إذن يجب أن يقال ويعاقب المخالف حسب القوانين النافذة.

الرئيس- المؤيدات الجزائية تأتي بشكل محدد ومفصل في القوانين إنما هنا تأتي كخط عريض تستوحي منه القوانين التي تنظم هذه الأمور سواء منها ما تتعلق بالوحدة للوطنية أو بصيانة أسرار الدولة، لأن كل واحدة فكرة مستقلة، إذن فالوحدة للوطنية هي فكرة مستقلة عن صيانة أسرار الدولة وقد أخذنا هذا النص من المادة (٦٠) من الدستور المصري. والكلمة للسيد أديب النحوي.

السيد أديب النحوي - السيد الرئيس السادة الزملاء في الحقيقة أن الأحداث الأخيرة في جمهورية مصر العربية تعطينا درساً في أنه من الضروري أن يصدر قانون ينظم العقوبات الرادعة لمن يعيث بالوحدة الوطنية وبالتالي فإن وجود هذا النص في الدستور يسهل إصدار مثل هذا القانون وإن كان هذا حاصل ضمناً ولكن لا بأس في أن يكون النص الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن وينظم القانون أو يكفل القانون هذا الحق وأرى من المفيد أن يكون بهذا النص فقد يكون هناك في المستقبل ثمة طعن من الناحية الدستورية أن واجب للوحدة الوطنية واجب أملاه الدستور ولكنه لم ينص بأن من يخالف ذلك بطريقة ما معاقب عليه، فقد طعن في دستورية قانون يريد الحفاظ على الوحدة الوطنية بالتفصيل في المستقبل في أن الدستور لم يتضمن عقوبة على من لا يقوم بهذا الواجب أو على من يخالفه - ولو أن هذا حاصل ضمناً - لأن النصوص الدستورية تكفل حماية القانون لكن من أجل دستورية هذا القانون في المستقبل فمن الأضمن لنا أن نضيف نصاً يشير إلى ذلك.

الرئيس - لدي اقتراح من الدكتور غسان شلهوب بإضافة (ويحدد القانون) عقوبة من يخالف ذلك) والكلمة للسيد موريص صليبي.

السيد موريص صليبي - سيدي الرئيس مرت مبادئ كثيرة لم نذكر فيها العقوبات وإنما قلنا أنها تنظم بقانون أو وفقاً لنصوص القانون وغير ذلك، فالأحسن أن لا يرد في الدستور ذكر للعقوبات إلا عند الحاجة القصوى لأن المفروض أن يكون في آخر كل قانون نصوصاً خاصة بالعقوبات لمن يخالف الأحكام الأولى الواردة في هذا القانون، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن قضية الوحدة الوطنية يمكن أن يساء تفسيرها أحياناً وقد قرأت القانون الذي صدر في مصر تحت اسم الوحدة الوطنية وعندما فكرت في تطبيقه وجدت مثلاً أنه إذا قام إنسان يطالب بالعودة إلى حرب الاستنزاف فيمكن أن يعاقب بهذا القانون بالسجن المؤبد لأنه يخالف سياسة الدولة، وقد قرأت هذا القانون وكانت النصوص شديدة جداً حتى تصل إلى الإعدام ليس بسبب القتل أو أعمال الشغب أو محاولة قلب الحكم بل بالعكس فإنها تصل أحياناً إلى أمور تشبه إبداء الرأي أو الحريات التي نضمنها نحن الآن هذا الدستور فالوطن يحوي اتجاهات مختلفة وطبقات مختلفة وفي رأيي أنه يستحيل أن نتحدد الطبقات طالما يوجد مستثمر ومستثمر فكيف يمكن أن نوحّد بينهما؟ لذلك أرى أن لا تطلق عبارة الوحدة الوطنية جزافاً بهذا الشكل وأن نقيدها بالقول مثلاً: حماية المكاسب الاشتراكية والحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن دون أن نضيف عليها شيئاً يتعلق بالعقوبات وغيرها وسأقدم باقتراح بذلك.

الرئيس - لقد سحب الدكتور غسان شلهوب اقتراحه باعتبار أن النص يسمح بصدر أي قانون ينظم الوحدة الوطنية ويفرض العقوبات الملائمة لكل مخالف. والكلمة للسيد أديب النحوي.

السيد أديب النحوي - أنا أتبنى اقتراح الزميل الذي سحبه وأرجو أن يعرض على التصويت، كما أنني أجيب على النقاط التي سردها الأستاذ موريس ببيان، فاولاً أنا لم أتحذ عن القانون ولم أدخل في تفاصيله والقانون يصدره مجلس الشعب وهو أدري بما يضع فيه من نصوص لا تسمح عند تطبيقه بتأويله أو معاقبة من لا يجب أن تطوله نصوص ذلك القانون، يضاف إلى ذلك أن حماية المكاسب الاشتراكية أمر رائع ومفيد جداً أن نضيفه إلى هذا النص، ولكن ليس أن نشير إلى حماية المكاسب الاشتراكية، وإلى الحفاظ على الوحدة الوطنية ولا نشير إلى صدور قانون من أجل ذلك في حين أننا لم نختلف على أن القانون يجب أن يصدر وأن لا بد من صدوره، ولم نختلف على أن عدم وجود النص على ضرورة إصدار القانون يحول دون ذلك، نحن لم نختلف على ذلك بل قلنا أن النص الدستوري يكفي وإن لم يحتو إشارة إلى صدور القانون، وأنا قلت من باب الاحتياط والوضوح أنه ليس عندنا حتى الآن قانون الوحدة الوطنية. ويمكن الإشارة في المستقبل إلى أن قانون من هذا القبيل قد يفسر بأن النص الدستوري وضع وإجباً على المواطنين ولم يضع له الردع والعقوبات اللازمة فأنا قلت من باب الاحتياط ومن أجل أن يكون القانون دستورياً ومن أجل أن ينص على ذلك قد تبين اقتراح الأستاذ موريس من ناحية إضافة المكاسب الاشتراكية على مطلع الفقرة، واقتراح الدكتور شلهوب المضاف إلى نهاية الفقرة.

الرئيس - الكلمة للسيد جرجس صديقي.

السيد جرجس صديقي - أنا أعتقد أنه بالنسبة إلى حماية المكاسب الاشتراكية أعتقد أن المادة (١٤) التي تم إقرارها تغطي جانباً من ذلك في فقرتها الأولى التي تقول أن من واجب المواطنين حماية ملكية الشعب،

ومنم ضمن ملكية الشعب الممتلكات الناجمة عن الإجراءات الاشتراكية
أعتقد أنه ربما كان ذلك كافياً.

الرئيس - الكلمة للسيد فتح الله علوش.

السيد فتح الله علوش - أنا مع النص فهو أسلم من كل النصوص
المقترحة فالحفاظ على الوحدة الوطنية أمر بديهي لا حاجة أصلاً لإيراد
نص عليه، كما أن صيانة أسرار الدولة من الأمور المقررة التي وضع
لها في قانون العقوبات نصوص خاصة، لا سيما وموضوع الوحدة
الوطنية مطاط جداً يزيد وينقص بين حين وحين على حسب المعطيات
الموجودة في الدولة.

لذلك بقاء النص كما هو أفضل من النصوص المقترحة.

الرئيس - الكلمة للسيد أدهم مصطفى.

السيد أدهم مصطفى - أنا مع الاقتراح القائل بإضافة حماية المكاسب
الاشتراكية، أما ما أشار إليه الأخ صدقي فإن المادة (١٤) تنحصر في
الملكية أما الموضوع عنان فأكثر عمومية مما ورد في المادة (١٤) بمعنى
أن المكاسب الاشتراكية ليست فقط حماية التأمينات أو ملكية الشعب، لا
بل يمكن أن يكون على شكل قوانين أعطت مكاسب للعمال والفلاحين
وكلها تدخل في باب حماية المكاسب الاشتراكية، لذلك أنا مع إضافة
(حماية المكاسب الاشتراكية) إذ تقوى المادة أكثر ويعطيها شمولاً أكثر.

الرئيس - لذي الاقتراحات التالية: اقتراح من السيد أديب النحوي

وهو:

حماية المكاسب الاشتراكية والحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة
أسرار الدولة واجب على كل مواطن، ويحدد القانون عقوبة من يخالف
ذلك.

أديب النحوي

واقترح من السيد موريس صليبي وهو:

السيد الرئيس

تحية واحترام

أقترح أن يضاف في أول المادة (٤٢) العبارة الآتية: حماية للمكاسب الاشتراكية.

موريس صليبي

أعتقد أن الأستاذ موريس يسحب اقتراحه طالما أن اقتراح الأستاذ النحوي يتضمنه.

السيد موريس صليبي - نعم أسحبه.

الرئيس - رأيي الشخصي أن نص المادة (٤٢) كاف مع ذلك سأتلو عليكم المادة كما وردت فإذا لم تتجح نصوت على اقتراح الأستاذ النحوي.

المادة ٤٢ - الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن.

الموافقون على المادة (٤٢) كما وردت يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت. وننتقل إلى المادة (٤٣) يتلوا عليكم السيد المقرر:

المادة ٤٣ - ينظم القانون الجنسية العربية السورية ويضمن تسهيل خاصة للمغتربين العرب السوريين وأبنائهم ولمواطني أقطار الوطن العربي.

الرئيس - سمعتم المادة فالموافقون عليها يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) إجماع، قبلت وننتقل إلى المادة (٤٤):

المادة ٤٤ -

١ - الأسرة هي خلية المجتمع الأساسية وتحميها الدولة.

٢ - تحمي الدولة الزواج وتشجع عليه بإزالة العقبات المادية والاجتماعية التي تعوقه وتحمي الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم.

الرئيس - سمعتم المادة والكلمة للسيد جرجس صدقني.
السيد جرجس صدقني - في الفقرة الثانية من هذه المادة يوجد خطأ مطبعي أرجو أن يصحح فكلمة (النشء) بحذف الألف، كما أن التعبير السارد في السطر الأول من الفقرة الثانية يؤدي معنى غير مقصود من الناحية اللغوية فعندما نقول المادة (وتشجع عليه بإزالة العقبات المادية) فإن هذا التعبير يوحي بأن التشجيع يقتصر على هذا الأسلوب الذي هو إزالة العقبات المادية، في حين أن العبارة في سياقها تعني أن الدولة تحمي الزواج وتشجع عليه وتزيل العقبات المادية والاجتماعية وتحمي الأمومة والطفولة إلى آخر المادة، لذلك أقترح أن تصبح الفقرة الثانية كما يلي:
(تحمي الدولة الزواج وتشجع عليه وتعمل على إزالة العقبات المادية) إلى آخر المادة.

الرئيس - قدم لنا اقتراحاً خطياً والكلمة للسيد أديب النحوي.
السيد أديب النحوي - سيدي الرئيس، إن ما اقترحه الأخ صدقني كان موجوداً في المشروع الذي بحثته اللجنة التحضيرية، وعندما وصلنا إلى ما بعد عبارة (وتشجع عليه وتعمل على إزالة العقبات المادية والاجتماعية) إلى آخر النص بحثنا مفصلاً بماذا تشجع عليه؟ وما يقصد من هذا النص، فالمفروض أن يكون له مضموناً معيناً وهو أن الدولة يجب أن تشجع على الزواج وصرف النظر عن إزالة العقبات المادية والاجتماعية لأنها مقطع آخر في هذا النص، وتسألنا كيف تشجع عليه؟ تشجع عليه بمكافأة لمن يتزوج أو بإعفاء من يتزوج مثلاً من ضريبة أو من أمور أخرى يعني: المفروض أن يكون له مضموناً معيناً وقلنا بأن

هذا المضمون - في الحقيقة - غير واضح في ذهننا وأن ما يمكن للدولة في هذه المرحلة بالنسبة لتشجيع الزواج هو أن تزيل العقوبات المادية والاجتماعية التي قد تقف في طريقه. وهناك تفاصيل حول هذه العقوبات المادية والاجتماعية إذا توفر للدولة أو لمجلس الشعب التشريع فيها فهي أكبر عملية تشجع على الزواج، وأذكر أن هناك مشروعاً لدى الاتحاد النسائي يتعلق بموضوع المهور بحثته مع الأخوات أعضاء الاتحاد النسائي وقلنا أن بإمكان المجلس التشريعي أن يصدر نصاً يقول: «إن المهر المسمى لا حد لأقله ويمكن أن ينصرف أكثره إلى مهر المثل» بحيث أن تسمية المهر مهما كبرت وقد تبلغ ٢٠ أو ٣٠ ألف كما يعمد كثير من العائلات إلى وضع هذه القيود على الزوج عندما يريد أن يتزوج وعلى الزوجة وهي ابنتهم أيضاً لأنهم يتمسكون بقشور اجتماعية أو بالمظاهر أو غير ذلك، ويمكن أن يدل النص على أن هذا المهر ينصرف على من يماثل هذه الزوجة في الأعراف السائدة في القطر.

إن هناك مجالات واسعة جداً للتشجيع على الزواج عن طريق التشريع بإزالة العقوبات المادية والاجتماعية التي تعوقه، أما إذا قلنا تشجع عليه ثم تزيل العقوبات فلا بد أن يكون التشجيع عليه أمراً ذا مضمون وعلى الدولة أن تقدم هذا لمضمون لا أن تنص عليه وتتركه بدون مضمون، لذلك اخترنا أن يكون التشجيع عليه بإزالة العقوبات المادية والاجتماعية.

الرئيس - من قرائن النص يتبين أن التشجيع عليه قد لا يكون بإزالة العقوبات المادية والاجتماعية فقط فقد تشجع عليه بزيادة التعويض العائلي للطفل أو للمولود وقد تشجع عليه بإجراءات كثيرة. إذن هناك اختلاف بين النصين وعبرة (وتشجع عليه) جاءت مطلقة بكافة السبل والوسائل وهي تعمل على إزالة العقوبات أي إضافة إلى التشجيع عليه تزيل أيضاً العقوبات

من طريقه، والنص المقدم من اللجنة يقول: (تحمي الدولة الزواج وتشجع عليه بإزالة العقوبات المادية والاجتماعية) إذن لدي الآن نصان النص الأول وارد من اللجنة وهو الذي تلوته عليكم والنص الثاني اقتراح من الأستاذ جورج صدقني بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٤٤ حيث تصبح (تحمي الدولة الزواج وتشجع عليه وتعمل على إزالة العقوبات) والأمر متروك للجنة والكلمة للسيد أدهم مصطفى.

السيد أدهم مصطفى - أنا أرى أن نصوت على المادة فقرة فقرة.
الرئيس - لا يوجد تعديل على الفقرة الأولى بل إن التعديل منسوب على الفقرة الثانية لذلك نصوت أولاً على المادة ٤٤ كما وردت من اللجنة.

السيد جورج صدقني - طالما أن هناك اقتراحاً بالتعديل فلا بأس من إجراء التصويت على الفقرة الأولى أولاً.
الرئيس - لدي اقتراح واحد بتعديل الفقرة الثانية والكلمة للسيد سعيد الخوري.

السيد سعيد الخوري - أنا أرى حذف حرف (و) الواردة في نهاية الفقرة الأولى بحيث تصبح الفقرة (الأسرة هي خلية المجتمع الأساسية تحميها الدولة).

الرئيس - النص يعني أن الأسرة خلية المجتمع الأساسية وتحميها الدولة. والآن نصوت على المادة ٤٤ كما وردت من اللجنة التحضيرية فإذا لم تنجح نصوت على الاقتراح المقدم من الأستاذ جورج صدقني فالموافقون على المادة ٤٤ كما وردت يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أقلية سقطت. الآن الموافقون على المادة ٤٤ مع تعديل الفقرة الثانية بحيث تصبح (تحمي الدولة الزواج تشجع عليه وتعمل على إزالة العقوبات المادية

والاجتماعي وإلخ المادة) يشيرون برفع اليد، (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت
وننتقل إلى المادة ٤٥.

المادة ٤٥ - على الدولة أن توفر للمرأة جميع الفرص التي تنتج لها
المساهمة الفعالة في الحياة العامة وأن تعمل على إزالة
القيود التي تمنع تطورها بما يمكنها من المشاركة في بناء
المجتمع العربي الاشتراكي.

الرئيس - سمعتم المادة والكلمة للسيدة جورجيت وردة.
السيدة جورجيت وردة - حرصاً على أن تشارك المرأة بشكل أكثر
فعالية في بناء هذا المجتمع الذي يحتاج إلى الكثير من جهود أبنائه أقدم
باقتراح بأن تستبدل المادة (٤٥) بالنص التالي: (تكفل الدولة للمرأة جميع
الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية
والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتعمل على إزالة القيود التي تمنع
تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي) وكلي أمل أن
تتبنى اللجنة هذا الاقتراح، كما أمل من الأخوة الزملاء أن يكونوا أكثر
مني حماساً لهذا الاقتراح لأن الموضوع لا يتعلق بالمرأة فقط بل بالمجتمع
ككل وشكراً.

الرئيس - الكلمة للسيد موريس صليبي.
السيد موريس صليبي - أنا متفق مع الزميلة جورجيت أن نص
المادة (٤٥) كما ورد هو أضعف الإيمان، فهو لا يعطي المرأة حقوقاً
جديدة كما لا يحسن أوضاعها بل إن روح هذه المادة تنصب على أن
توفر للمرأة الفرص التي تنتج لها المساهمة الفعالة في الحياة العامة، أي
أننا نطلب منها أشياء ونطلب منها واجبات وهذا نوع من تحرير المرأة
فهي تأتي وتشتغل وتنتج في الحياة العامة وكلمة (العامة) هنا لا تنحصر
بالحياة الاقتصادية بل تتعلق بأمور أخرى، لذلك أرى أن هذه المادة

ضعيفة، وكنت قد حضرت تعديلاً ينسجم مع ما ذكرته السيدة جورجيت وسأقرؤه على سبيل الاستئناس وربما أراجع عنه لصالح اقتراحها وهو:
(تكفل الدولة مساواة المرأة بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وخصوصاً في العمل والأجر والراحة والتأمينات الاجتماعية والتعليم ويمنح القانون للأمر إجازة مدفوعة الأجر في فترة الولادة وتؤمن الدولة المزيد من دور التوليد والحضانة).

إن هذه المبادئ في رأيي ضرورية جداً لا لصالح أخواتنا ونسائنا فحسب بل لصالح المجتمع ككل فنحن في هذا المرق لا يزال نصفنا أو القسم الأكبر من نصف المجتمع الذي هو النساء شبه مشلول، وإذا أخذنا الإحصاءات نجد أن نسبة المتعلّقات ونسبة العاملات منها للمتعلمين والعاملين ضئيلة جداً، وهذا مظهر تخلف، وفي الفترة القادمة يجب أن نسعى لكي نستفيد من جميع كفاءات النساء وبينهن الذكيات والعبقريات والقدرات على القيام بأعمال مثل أو أحسن أحياناً من قسم كبير من الرجال، لهذا فإنني أقدم هذا الاقتراح وبعد أن أستمع ملياً إلى اقتراح الزميلة جورجيت فإذا وجدته مطابقاً لاقتراحي - لأنني لم أسمع جيداً - فيمكن أن أسحبه.

الرئيس - الكلمة للسيد جرجس صدقني.

السيد جرجس صدقني - في الحقيقة أن اقتراح الزميلة جورجيت اقتراح وجيه وهو يعني نص للمادة (٤٥) ويقدمه في صياغة أفضل وتعبير أقوى، لذلك فإنني أتبنى هذا الاقتراح وأثني عليه، أما اقتراح الزميل الأستاذ صليبي فأعتقد أنه أضاف أموراً ليس مكانها هنا لأن ما يتعلق بالأمومة والطفولة قد مر ذكره في الفقرة الثانية من المادة السابقة التي أقرناها لتونا، بالإضافة إلى أن تعبير (مساواة المرأة بالرجل) تعبير - في رأيي - غير علمي، فالتعبير العلمي الصحيح هو أن تتال المرأة

حقوقاً، ونيل المرأة لحقوقها - في رأيي أيضاً - تابع لمدى تطورها ونضالها، ولا يمكن أن تمنح المرأة حقوقاً وإنما هي تأخذ حقوقها وواجب الدولة أن تفسح أمام المرأة (الفرصة الكاملة) وهو تعبير موفق ورد في اقتراح السيدة جورجيت لأن واجب الدولة إتاحة الفرصة أمام نصف المجتمع لكي يأخذ دوره، وفي الحقيقة لو فرضنا أن الدولة قد تجاوزت ذلك إلى ما يسمى بمنح المرأة حقوقاً كاملة فإن المعوقات التي تعيق مشاركة المرأة في بناء المجتمع العربي الاشتراكي ليست معوقات قانونية أو معوقات من الدولة فقط وإنما هي معوقات ذاتية ناجمة عن وضع اجتماعي كامل، لذلك أعتقد أن النص الذي ينسجم مع طموحنا هو النص عن واجب الدولة في إتاحة فرص كاملة أمام المرأة لكي تساهم الآن وفي المستقبل وبصورة متطورة ومتنامية في بناء المجتمع العربي الاشتراكي وأعتقد أن النص الذي اقترحته السيدة جورجيت أفضل من النص الوارد من اللجنة التحضيرية ويعبر تعبيراً جيداً عما ترمي إليه، لذلك أرجو من الزملاء الكرام أن يوافقوا على اقتراح التعديل المقدم من الزميلة الكريمة.

الرئيس - الكلمة للسيد محمود قدور.

السيد محمود قدور - إنني ولا شك مع إعطاء المرأة كافة حقوقها ولكنني أجد في هذا النص زيادة ولو خيرت لحنفته للأسباب التالية: يبدو أننا ما زلنا نشعر أن المرأة قاصرة في هذا المجتمع وأنها حسب التعبير العامي (ضلع قاصر) ولو عدنا إلى مطلع هذا الفصل لرأينا أن الحرية حق مقدس وتكفله الدولة للمواطنين، كما أن المواطنين متساوون أمام القانون وتكفل الدولة تكافؤ الفرص بين المواطنين، وكذلك في الانتخابات فالناخبون هم المواطنون جميعهم كما أن المرأة لها حرية القول والعمل والحقوق السياسية والثقافية والتعليمية، فالمواطنون أو المواطن في اللغة يشمل الجنسين أي أن كل المواد التي سبقت والموجودة في هذا الدستور

لم تفرق بين مواطن ومواطنة، وقد ناقشت اللجنة في هذه الجلسة موضوع الإضافة الذي طرح من قبل أحد الزملاء بأن لا يكون هناك تفريق بسبب الأصل والجنس أو الدين ولم تقره اللجنة لأن ذلك من الأمور البديهية المسلم بها في هذا الدستور، كما أن مجتمعنا مقر فعلاً لهذه الأمور، وحيثما يعرف قانون العمل أن العامل مثلاً له حقوق كذا وكذا فإنه لا يفرق بين العامل والعاملة وكون هذا ذكر أم أنثى، وكذلك القوانين الأخرى فقد صدر في هذا القطر قانون بأن للنساء تنظيم نقابي كبقية المنظمات الأخرى، لهذه الأسباب فإن أي تعديل أو تأكيد في حق المرأة يعني كأننا نحن مقصرون بينما أن مجتمعنا غير مقصر فالمرأة آخذة كامل حقها في هذا المجتمع ولكن الأمر يتوقف على نشاط المرأة وعلى إثبات قدرتها وكفاءتها في مختلف الميادين، لذلك إنني مع النص الذي ورد ولا داعي إطلاقاً أن يدخل عليه التعديل المقترح وذلك لمصلحة المرأة.

الرئيس - الكلمة للسيد غازي ناصيف.

السيد غازي ناصيف مكي - سيدي الرئيس أنا مع النص الذي اقترحت الزميلة جورجيت لأنه يوفق بين ما اقترحه الزميل موريس وبين ما تقترحه الزميلة جورجيت بما يتعلق بالمساواة الكاملة فعندما نقول (المساهمة الفعالة الكاملة) فإن كلمة (الكاملة) تعني المساواة بين الرجل والمرأة كما أنني أقترح أن تبذل كلمة (المساهمة) الواردة في السطر الأول من المادة بكلمة (المشاركة)، وتبديل جملة (بما يمكنها من المشاركة في بناء المجتمع العربي الاشتراكي) بحيث تصبح (ومشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي) وهذه الجملة واردة في السطر الأخير من هذه المادة.

الرئيس - قدم اقتراحاً خطياً والكلمة للسيدة جورجيت وردة.

السيدة جورجيت وردة - أريد أن أرد على ما قاله الزميل محمود قدور لأن أغلب الدساتير قد لوحظ فيها فقرة أو مادة خاصة عن المرأة وهناك دول هي أسبق منا في التطبيق الاشتراكي وفي التطور ففي الاتحاد السوفييتي مثلاً فإن المرأة مساهمة ومشاركة في مختلف المجالات ومع ذلك يوجد ضمن الدستور السوفييتي نص خاص بالمرأة وهو بالواقع أغنى بكثير من النص المقترح من قبلي، أما حول ما قاله الأخ مورييس من أن اقتراحني يطلب من المرأة بعض الواجبات دون الحقوق فلأننا نشعر أن الحق يؤخذ ولا يعطى والمرأة من خلال مساهمتها الفعالة في هذا المجتمع سنصل إلى الهدف الذي نهدف الوصول إليه وشكراً.

الرئيس - الكلمة للسيد عصام للنائب.

السيد عصام النائب - أنا مع الاقتراح للقاضي بأن يكون في هذا الدستور نص يبين ويعطي للمرأة حقوقها الكاملة فدساتير ألمانيا الديمقراطية والاتحاد السوفييتي - وهي دول متقدمة - لا تفرق بين المواطن سواء أكان رجلاً أو امرأة فإن في دساتيرها نصوصاً تتعلق بالمرأة وقد نصت الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من دستور ألمانيا الديمقراطية على ما يلي: (يتساوى كل من الرجل والمرأة في الحقوق أمام القانون وذلك في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والحكومية والشخصية، إن تشجيع المرأة وخاصة في مجال التأهيل المهني يعتبر مهمة اجتماعية وحكومية) فصحيح أن الدستور لا يفرق بين مواطن ومواطنة ولكن تكريماً للمرأة ولإعطائها حقها، وهي تشكل نصف المجتمع فلا بد من وجود نص يضمن لها هذا الحق وشكراً.

الرئيس - الكلمة للسيد عثمان عدي.

السيد عثمان عدي - إنني بالواقع مع فكرة إيراد نص في الدستور يضمن للمرأة مساهمة فعالة في الميادين السياسية والاجتماعية

والاقتصادية. إلا أنه - وللأمانة - أقول أن في كلام الزميل محمود قدور شيء كثير من الصحة ونحن في قوانيننا سواء ما كان منها متعلقاً بالحياة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو في مضمار التوظيف وما شابه ذلك، لا يوجد أي قيد على حق ممارسة المرأة أو على ميزات تعطى للرجل تزيد عن الميزات الممنوحة للمرأة وإنني أعتبر أن سورية في هذا المضمار متقدمة عن غيرها حتى على بعض البلدان الأوروبية لأنني أعلم أن في بعض البلدان الأوروبية الآن كثيراً من الوظائف أو كثيراً من الأعمال يمنع فيها العمل عن المرأة أو يقال أن المرأة تعمل في وظيفة كذا وكذا وفي عمل كذا وكذا بينما نحن في قوانيننا السابقة والمعمول بها حالياً لا يوجد أي قيد أو يضع أية عقبات في وجه ممارسة المرأة أي عمل من الأعمال أو أية وظيفة من الوظائف. هذا من ناحية التوظيف أما من النواحي السياسية فقد سبق أن كان هناك قيد فيما يتعلق بحق الانتخابات إلا أنه قد ألغي أيضاً وأصبحت المرأة من خلال مشاركتها في الانتخابات والترشيح شأنها شأن الرجل تماماً.

إن فمن حيث الواقع لا توجد قيود على حرية المرأة جاءت بشكل قوانين يستدعي الأمر إزالتها كما لا توجد عقبات تستدعي تنذيلها، إلا أن العقبات الفعلية في وجه المرأة هي قائمة بالواقع في أذهاننا نحن، في أذهان الرجل وفي عقله الباطن وفي تقديره الكامل لدور المرأة وهذا شيء مسرورث عن الماضي وأنا طبعاً ضد كل عقلية من هذا النوع، وبقاء هذا أو زواله مرهون بتطور مجتمعنا ككل، ومتوقف بالدرجة الأولى على جدارة المرأة كمرأة وعلى ما يمكن أن تقدمه من صور يمكن أن تغير التصور الذي يكنه الرجل لها في كثير من الشؤون ومع هذا فأنا لا أعارض في إدراج للنص الذي اقترحته الزميلة جورجيت في الدستور.

الرئيس - الكلمة للمسيد مورييس صليبي.

السيد موريس صليبي - أكرر هنا أنه يمكن أن تكون في القوانين مبادئ تتفق مع الأفكار التي نريد أن ندخلها في الدستور، ولا يجوز أن يعتبر وجود هذه المبادئ - كما قلت - يمكن أن تتبدل إذا لم ينص الدستور على عدم تبديلها باتجاه معين، هذه هي النقطة الأولى أما النقطة الثانية التي تفضلت بها السيدة جورجيت بأن الحق يؤخذ ولا يعطى فهذا صحيح، صحيح الحق يؤخذ ولكن يسجل في وثيقة ما ونحن نريد أن يؤخذ هذا الحق ويسجل في هذا الدستور ولا يبقى مجرد كلام بل يجب أن يسجل في مكان ما، أما ما تفضل به الزميل محمود قدور بأن هذه الحقوق مصنونة وما تفضل به الزميل عدي من أن العقبة في أذهاننا فإنني أقول بأن الدستور ليس فقط نصوصاً بل هو وسيلة لتحسين هذه الأذهان والدستور هو وثيقة تثقيفية للشعب ويجب أن يكون إنجازاً يشعر الناس أنه جاء بحقوق جديدة وخصوصاً فيما يتعلق بالمساواة بين جميع المواطنين وعندما يكون هناك نقص فالدستور يجب أن يهتم - خاصة - بسد الشغرات وإزالة النواقص حتى ولو كانت المواد الأخرى تغطي ذلك ضمناً وإلا فكل دساتير العالم يمكن في هذه الحالة أن تقتصر على (١١) أو (١٢) مادة وكفى، وأنا أعتقد أنه يجب أن نفتش على نقاط الضعف عندنا ونبرزها ونضع لها حلولاً في الدستور ليكون هذا الدستور حافظاً على إزالة نقاط الضعف هذه، أنا لا أجد قانوناً يقول أن المرأة لا تعمل ولكن إذا أخذنا الواقع نجد أن نسبة العاملات في الدولة والصناعة نسبة ضئيلة جداً فكيف يمكن أن نعالج ذلك هل بالقول أن لكل مواطن الحق بالعمل؟ يجب أن نتقف الناس في مواد الدستور ويجب أن نتضافر جميع الجهود، جهود الحكومة والشعب والزوج والابن لكي يسمح لزوجته أو شقيقته أن تشتغل وأن تعمل وأن يسهل لها ذلك باعتبار أن لها أوضاعاً خاصة تحول بينها وبين العمل كأن تكون مهمة تربية طفل مثلاً لذلك اقترحت في المادة

أن تشجع الدولة دور الحضانة لكي تتمكن المرأة من وضع ابنها في دار الحضانة لكي تذهب وتعمل وتنتج فإن كل إنسان جديد في هذا الوطن يزيد في ثروته القومية، وأخيراً تفضل الزميل عصام النائب وقرأ لنا مادة في الدستور الألماني وأما في المادة في الدستور المصري تقول: (تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية) كما أن هناك مادة في الدستور السوفييتي تقول: (تمنح المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتؤمن للمرأة إمكانية ممارسة جميع هذه الحقوق) ومن هنا نفهم أن الحق يمكن أن يضمن ولكن هناك صعوبات أمام ممارسته لذلك يأتي التأكيد على ضرورة تأمين الإمكانات لممارسة هذه الحقوق بمنحها حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في العمل والأجر والراحة والتأمينات الاجتماعية وجميع مراحل التعليم وبحماية الدولة مصالح الأم والطفل والمساعدات التي تخصصها الدولة للأمهات الكثيرات الأولاد وللأمهات الوحيدات وأعتقد أن القصد منها هي التي ليس لها مورد إلا من عملها وتمنح المرأة إجازات مدفوعة الأجر أثناء الحمل والتوسيع من دور التوليد ودور الحضانة ورياض الأطفال. إن الحق لا يكفي أن ينكر ويعرف به وإنما يجب أن تهيأ الظروف لإمكانية ممارسته. لهذه الأسباب تقدمت بتعديل هذه المادة وشكراً.

الرئيس - الكلمة للسيد جرجس صنفني.

السيد جرجس صنفني - ما تفضل به الزميل محمود قدور من أن قوانيننا وخاصة قانون العمل لا يميز بين الرجل والمرأة صحيح، وما أشار إليه أيضاً من أن بعض المواد التي سبق لنا إقرارها في هذا الدستور مثل (المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات) فكلمة (مواطنون)

تشمل الرجل والمرأة وهذا أيضاً صحيح ولكن رغم ذلك أجد من المناسب بل ومن المفيد جداً أن تخص المرأة بمادة معينة في هذا الدستور لاسيما وأن هذه المادة لا تمنح المرأة حقوقاً بقدر ما تكلفها من واجبات بل بالأحرى أن هذه المادة تفرض على المرأة أن تشارك في بناء المجتمع وتهيئ لها فرصة المشاركة أما القول بأن مجتمعنا لا توجد فيه قيود على تطور المرأة أو أن الفرص ممنوحة تماماً أمام المرأة لكي تساهم في بناء المجتمع فالواقع يناقض ذلك رغم جميع النصوص وسأعطي مثلاً بسيطاً جداً فإن كثيراً من المواطنين يوصلون أولادهم الذكور إلى المدارس ولا يرسلون أولادهم البنات، وعندما نضع نصاً يلزم فيه الدولة بإزالة القيود التي تمنع تطور المرأة فهذا يعني أن الدولة عندما تريد أن تنفذ إلزامية التعليم في منطقة من المناطق فإن هذا يعني أن من واجبها أن تجبر هذا المواطن الذي يمنع بناته من الذهاب إلى المدرسة على أن يرسلهن لتلقي العلم، إن هذه الفتاة القاصرة عندما تبلغ سن الرشد وعندما تصبح ناضجة وراشدة وإذا ما بقيت جاهلة فهذا يعني أنه لم تتح الفرصة لكي تشارك في بناء مجتمعها، وعندما تصبح ناضجة وراشدة وإذا ما بقيت جاهلة فهذا يعني أنه لم تتح الفرصة لكي تشارك في بناء مجتمعها، وعندما تكفل هذه المادة لهذه المرأة أن تتاح لها الفرصة لبناء هذا المجتمع فهذا مفيد جداً. والخلاصة فإن إيراد مادة خاصة عن المرأة في الدستور أمر لا غنى عنه رغم أن ما تفضل به الزميل الأستاذ محمود قدور صحيح.

الرئيس - أقترح أن نتبنى كلجنة تحضيرية اقتراح الزميلة السيدة جورجيت ورده وأظن للجنة موافقة ونحن عندما نورد مادة خاصة لموضوع معين، معنى ذلك أننا نريد أن نلفت الانتباه ونؤكد على معالجة هذا الموضوع وإعطاءه اهتماماً خاصاً، وهذا لا يضر رغم أن ما أورده

الأستاذ محمود قنور هو صحيح. والآن نعود لاقتراح السيدة جورجيت ورده.

السيد موريس صليبي - الفكرة الأساسية التي نحن بحاجة لها هي قضية المساواة في الحقوق وهي غير واردة في هذا الاقتراح وإذا ما أضيفت بشكل ما فأنا أصبح مع الاقتراح.

الرئيس - لننظر ضمن هذه الحدود (وكثير خيرك) والآن أطرح اقتراح السيدة جورجيت الذي تبنته اللجنة التحضيرية على التصويت فالموافقون عليه يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبل وننتقل إلى المادة /٤٦/:

المادة ٤٦ -

١ - تكفل الدولة كل مواطن وأسرتة في حالات الطوارئ والمرض

والعجز واليتم والشيخوخة.

٢ - تحمي الدولة صحة المواطنين وتوفر لهم وسائل المعالجة

والنفاذ.

الرئيس - سمعتم المادة والكلمة للسيد عثمان عدي.

السيد عثمان عدي - أنا أرى أن الفقرة الأولى من المادة كأنها لباس فضفاض وغير قادرين أن نوفق بينه وبين جسمنا وإمكاناتنا كدولة فإن عبارة (تكفل الدولة كل مواطن وأسرتة في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة) أعتقد أنه ليس بإمكاننا في مثل هذه الظروف وربما لسنوات قادمة أن نكون قادرين على القيام بمثل هذه الكفالة وأضرب مثلاً أننا عندما كنا نناقش قانون نقاعد المحامين طلبت أنا من وزير المالية أو من الحكومة التي يمثلها وزير المالية وضع نص بقضي بدفع (٢٠٠ ألف ليرة) لصندوق نقاعد المحامين تعود للشيوخ من المحامين الذي هم مواطنون طبعاً فكان ما كان من معارضة ومن احتجاج

لأن هذا مستحيل وأنه مرهق لخزانة الدولة وغير قادرة عليه ويؤثر على خطة التنمية إلى آخره، سقط الاقتراح علماً بأنني قلت أثناء المناقشة أن النقابة تحمل عبئاً هو بالأصل مرتبط على الدولة وأن النقابة التي تمول نفسها ذاتياً تدفع ٩٥% تقريباً ومع ذلك فإن الاقتراح إضافة ٢٠٠ ألف ليرة سورية سقط بحجة أنهم غير قادرين على تقديم مثل هذا العون لهذا القطاع من المواطنين علماً بأن هذا النص موجود في الدستور المؤقت بالذات، أي عندما ناقشنا تلك المادة فإنما كنا نناقش بالاستناد إلى نص دستوري أيضاً لذلك يجب عدم وضع نصوص نحن نعرف سلفاً أنها غير قابلة للتطبيق وإنني أقدم باقتراح لتعديل هذه المادة على الشكل التالي: (تعمل الدولة على تهيئة الظروف التي تكفل كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة) أي أنني أعطي (نفس) للدولة بأن تخطط في المستقبل على كفالة كل مواطن وأسرته في الحالات المعددة في هذه المادة لا أن نقول تكفل الدولة للمواطن كذا وكذا.

الرئيس - الكلمة للسيد جرجس صدقني.

السيد جرجس صدقني - ما قاله الزميل الأستاذ عثمان عدي حول الفقرة الأولى من هذه المادة صحيح، يعني أن الدولة غير قادرة فوراً أن تكفل كل مواطن وأن تكفل أسرته في هذه الحالات المتعددة والكثيرة، ولكن - كما يبدو لي - أن النص الوارد هنا موضوع كهدف ولغة فإن الكلام بالزمن الحاضر يسمح بانصراف المعنى إلى المستقبل، ودايتيرنا السابقة كما في هذا الدستور نصاً أقرناه في المادة (٣٧) يعلق بالإلزامية التعليم للمرحلة الابتدائية وهذا النص موجود منذ الدستور السوري لعام ١٩٢٠ وهو الدستور الذي أقر في أيام حكم الملك فيصل ومع ذلك وحتى اليوم لم تستطع الدولة أن تنفذ إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية بصورة شاملة، ولكن هذا لم يمنع في الدساتير السابقة ولم يمنعنا في هذا الدستور

من أن ننص على إلزامية التعليم الابتدائي كهدف، وأكثر من ذلك ففي المادة /٣٧/ أيضاً تقدمنا خطوة وقلنا تعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى أي أن النص الذي أقرره يلزم الدولة في مرحلة التعليم الابتدائي كما يلزم الدولة بأن تعمل على جعل الإلزام يشمل مرحلة أعلى من المرحلة الابتدائية، وطالما أننا متفقون على أن نص الفقرة الأولى من المادة /٤٦/ لا يعني التنفيذ الفوري وإنما يعني أن تعمل الدولة على تحقيق هذا الهدف فإنني لا أجد مانعاً من قبول اقتراح الزميل الأستاذ عثمان عدي لأنه بالفعل يعبر عن نفس المعنى الوارد في المادة الأصلية، أي أن تضع الدولة نصب عينها الوصول إلى كفالة كل مواطن وكفالة أسرته في الحالات المذكورة في المادة.

الرئيس - الكلمة للسيد موريص صليبي.

السيد موريص صليبي - لقد أغنائي الزميل جرجس صدقني عن الكلام ولكنه ترك الأمر للخيار بين التعديل الذي اقترحه الزميل عدي وبين المادة الأصلية، وأنا انسجماً مع المقدمة التي ذكرها الزميل مع الفقرة الأولى من المادة كما هي خصوصاً أن الدستور لا يصف فقط ما هو قائم وإنما يضع أهدافاً للمستقبل.

الرئيس - الكلمة للسيد عثمان عدي

السيد عثمان عدي - إذا بقي النص كما هو وارد الآن أي (تكفل الدولة كل مواطن) فأنا أعتقد وكذلك زملائي من الحقوقيين أو المحامين أن بإمكان أي مواطن - مع وجود هذا النص - أن يرفع دعوى على الدولة في حالة العجز أو اليتيم أو الشيوخوخة ويقاضيهها ويأخذ حكماً بنفقة منها أي إذا بقي هذا النص فكل مواطن يقيم دعوى على الدولة ويربحها، أما إذا أردتم بقاء مثل هذا النص فأنا شخصياً أسحب التعديل الذي تقدمت به.

الرئيس - الكلمة للسيد أدهم مصطفى.

السيد أدهم مصطفى - إن الفقرة الأولى من المادة كما وردت تتسجم مع مجمل هذا الدستور ومع تطلعاتنا الاشتراكية وهي كما تحدث الزملاء تنصب على كونها هدفاً عاماً عريضاً للمستقبل رغم أننا الآن لا نستطيع أن نوفّر الوسائل الأساسية الضرورية للمواطنين ولكن النص هنا في رأيي جيد وأنا موافق عليه.

أما ما يتعلق بالفقرة الثانية وهي (تحمي الدولة صحة المواطنين وتوفّر لهم وسائل المعالجة والتداوي) وجملة وحماية صحة المواطنين جاءت هنا مطلقة ولدي اقتراح أن تكون الفقرة على الشكل التالي (تعمل الدولة على حماية صحة المواطنين بتعميم الطب الوقائي وتوفّر لهم وسائل المعالجة والتداوي) فقد قصدت بإضافة عبارة: (تعميم الطب الوقائي) لأن هذا هو هدف كل المؤسسات الصحية في العالم، ونحن إذا ما أوردناه هنا قطعاً لا يمكن أن نقول أن بالإمكان تطبيقه غداً ولكن وضعه في الدستور معناه اتجاه لتعميم الطب الوقائي وهو أجدى من كل الحمايات الصحية وإنني أرفع الاقتراح لمقام الرئاسة.

الرئيس - الكلمة للسيد جرجس صدقي.

السيد جرجس صدقي - في الحقيقة أنا لم أقصد أن أجبر اللجنة هل تقبل النص الوارد من اللجنة التحضيرية أم اقتراح الأستاذ عثمان عدي إنما أردت أن أعبر عن أن المضمون واحد سواء صوتنا إلى جانب النص كما ورد من اللجنة التحضيرية أو إذا صوتنا مع الاقتراح فالمعنى المقصود هو أن مضمون هذا النص هو هدف تسعى الدولة إلى تنفيذه، وكما هو معروف أن مناقشاتنا مرجع في تفسير النصوص فيما بعد، وواضح تماماً أننا اتفقتنا أثناء هذه المناقشات على أن المعنى منصرف إلى المستقبل وليس منصرفاً إلى اللحظة الحاضرة. أما المشكلة التي أثارها

الزميل الأستاذ عدي فلا أوافقها عليها وهي حول أن أي مواطن يستطيع أن يقيم دعوى في المحكمة لأن القاضي لا ينظر في النصوص الدستورية وإنما يلتزم بالنصوص القانونية بينما أن النصوص الدستورية تلزم المشرعين فقط وتلزم السلطات التشريعية.

أما الاقتراح الوارد من الزميل أدهم مصطفى بالنسبة للفقرة الثانية من المادة فلمست أدري إذا كانت وسائل المعالجة والتداوي تشمل الوقاية من الأمراض مثل التطعيم ضد الجدري ضد الكوليرا أو ما شابه ذلك. وإذا ما وجدت اللجنة أن تعبير (وسائل المعالجة والتداوي) لا يفي بالغرض فيمكن أن يقال (وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي) وهذا لا يكلف الدولة عبئاً إضافياً جديداً.

الرئيس - نحن نتبنى كلجنة تحضيرية أن تكون نهاية الفقرة الثانية وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي).

السيد أدهم مصطفى - هذا يؤدي نفس الغرض ولذلك أسحب اقتراحي.

الرئيس - إذن أصبحت المادة /٤٦/ على الشكل التالي:

١- تكفل الدولة كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة.

٢- تحمي الدولة صحة المواطنين وتوفر لهم وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي.

فالموافقون على المادة بهذا الشكل يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت وننتقل إلى المادة /٤٧/:

المادة ٤٧ - تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل

بوجه خاص على توفيرها للقرية رفعا لمستواها.

الرئيس - سمعتم المادة فالموافقون عليها يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية قبلت ومنتقل إلى المادة /٤٨/.

المادة ٤٨ - للقطاعات الجماهيرية حق إقامة تنظيمات نقابية أو اجتماعية أو مهنية أو جمعيات تعاونية للإنتاج أو الخدمات وتحدد القوانين إطار التنظيمات وعلاقاتها وحدود عملها.

الرئيس - سمعتم المادة والكلمة للسيد موريص صليبي.
السيد موريص صليبي - سبق للزميل الأستاذ عثمان عدي أن اقترح مادة حول حق تشكيل الأحزاب السياسية وأعتقد أن المكان المناسب لإضافتها هنا حيث يصبح مطلع المادة (للقطاعات الجماهيرية حق إقامة تنظيمات سياسية أو اجتماعية أو مهنية الخ المادة) ولذلك فأنا أقترح إضافة كلمة (سياسية) للأسباب التي بينها الزميل عثمان عدي آنذاك.
الرئيس - الكلمة للسيد عصام النائب.

السيد عصام النائب - لقد سبق أن ذكرنا في المادة الثامنة من هذا الدستور أن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد للمجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية (والجبهة) هي عبارة عن أحزاب قائمة ومن الممكن أن تتضمن إليها أحزاب أخرى والميثاق هو الذي يحددها فلذلك فإن النص الوارد في هذه المادة يكفي.

الرئيس - الكلمة للسيد فتح الله علوش.

السيد فتح الله علوش - سيدي الرئيس إن النص لا يغني عن الإضافة فلو كان ما ذهب إليه الأستاذ عصام عدي صحيحاً لوجب عدم إيراد المادة /٤٨/ بوجود المادة التاسعة التي تقول (المنظمات الشعبية والجمعيات التعاونية مؤسسات تضم قوى الشعب العاملة إلخ المادة) لهذا فأنا مع اقتراح الأخ موريص.

الرئيس - الكلمة للسيدة جورجيت وردة.

السيدة جورجيت وردة - المنظمات الشعبية الواردة في المادة التاسعة هي فيما يخص المنظمات القائمة، أما في المادة ٤٨/ فهي تتعلق بالتنظيمات التي قد تقوم مستقبلاً.

الرئيس - لدي اقتراح من الأستاذ موريس صليبي بإضافة كلمة (سياسية) حيث يصبح مطلع المادة (للقطاعات الجماهيرية حق إقامة تنظيمات نقابية أو اجتماعية أو مهنية الخ المادة) علماً أنني أوضحت كما قال الزميل عصام النائب أن المادة الثامنة قد أقرت تشكيل التنظيمات السياسية من خلال الجبهة الوطنية التقدمية، والآن لدينا نص المادة كما وردت من اللجنة التحضيرية ولدينا اقتراح الأستاذ موريس صليبي فالموافقون على المادة كما وردت يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) أكثرية (٢٢ صوتاً) قبلت وبنقل إلى المادة ٤٩/:

المادة ٤٩ - تساهم التنظيمات الجماهيرية مساهمة فعالة في مختلف القطاعات والمجالس المحددة بالقوانين في تحقيق الأمور التالية:

- ١- بناء المجتمع العربي الاشتراكي وحماية نظامه.
- ٢- تخطيط وقيادة الاقتصاد الاشتراكي.
- ٣- تطوير شروط العمل والوقاية والصحة والثقافة وجميع الشؤون الأخرى المرتبطة بحياة أفرادها.
- ٤- تحقيق التقدم العلمي والتقني وتطوير أساليب الإنتاج.
- ٥- الرقابة الشعبية على أجهزة الحكم.

الرئيس - سمعتم المادة فالموافقون عليها يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) قبلت وورفع الجلسة إلى الساعة الخامسة من مساء يوم الأربعاء.

أولاً- افتتاح الجلسة:

في الساعة الخامسة والدقيقة الثلاثين من مساء يوم الأربعاء التاسع والعشرين من ذي القعدة ١٣٩٢ والثالث من كانون الثاني ١٩٧٣ اجتمعت لجنة الدستور برئاسة رئيسها الأستاذ فهمي اليوسفي وعضوية مقررها الدكتور غسان شلهوب وحضور أكثرية الأعضاء.

الرئيس- لحضور الأكثرية أعلن افتتاح الجلسة وتلى عليكم أسماء الغائبين والمعتذرين.

ثانياً- أسماء السادة الحاضرين والمعتذرين والغائبين

الحاضرون:

السادة: جرجس صدقني - عصام النائب - أديب النحوي - مهدي حداد - محمود عبد القادر - رئيس الفرعان الفياض - محمود الزعبي - جورجيت وردة - محمود قدور - فتح الله علوش - سميح فاخوري - سعيد الخوري - عثمان عدي - أدهم مصطفى - موريص صليبي - الدكتور مندي الخيمي - غازي ناصيف مكي.

الغائبون:

السادة: حسن اسماعيل - عبد الله موصلي.

الرئيس - والآن نتلى عليكم خلاصة أعمال الجلسة السابقة.

ثالثاً- خلاصة أعمال الجلسة السابقة:

في الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين من صباح يوم الأربعاء التاسع والعشرين من ذي القعدة ١٣٩٢ والثالث من كانون الثاني ١٩٧٣ اجتمعت لجنة الدستور برئاسة رئيسها الأستاذ فهمي اليوسفي وعضوية مقررها السيد غسان شلهوب وحضور أكثرية الأعضاء وغياب السيد حسن إسماعيل.

أعلن الرئيس افتتاح الجلسة وتلا خلاصة أعمال الجلسة السابقة
فصنفت.

تابعت اللجنة مناقشة مواد مشروع الدستور المقدم من اللجنة
التحضيرية فأقرت المواد ٢٥، ٢٦، ٢٧ كما وردت والمادة ٢٨ أقرت
الفقرتين الأولى والثانية منها كما وردت وإضافت فقرتين جدينتين عليها
بعد إلغاء الفقرة الرابعة وهما:

٣- لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة
ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك.

٤- حق النقاضي وسلوك سبل الطعن والدفاع أمام القضاء مصون
بالقانون.

المادة ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥ كما وردت ورفعت الجلسة
للاستراحة.

وفي الساعة الثانية عشرة والدقيقة الثلاثين استأنفت اللجنة أعمالها
وتابعت مناقشة المواد فأقرت ٣٦، ٣٧ كما وردت.

المادة ٣٨- عدلتها على الشكل التالي: لكل مواطن الحق في أن
يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير
الأخرى وأن يساهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء
الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي وتكفل الدولة حرية الصحافة
والطباعة والنشر وفقاً للقانون.

المادة ٣٩ كما وردت بعد تعديل مطلعها على الشكل التالي:

(للمواطن حق الاجتماع والتظاهر سلمياً) إلى آخر المادة.

المادة ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣ كما وردت. المادة ٤٤ كما وردت بعد

تعديل مطلع الفقرة الثانية منها على الشكل التالي:

(تحمي الدولة الزواج وتشجع عليه وتعمل على إزالة العقبات إلى آخر الفقرة).

المادة ٤٥ عدلتها اللجنة على الشكل التالي:

(تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي).

المادة ٤٦ كما وردت بعد أن أضيفت كلمة (الوقاية) إلى آخر الفقرة الثانية منها حيث تصبح (وتوفر لهم وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي).

المادة ٤٧، ٤٨، ٤٩ كما وردت.

ورفعت الجلسة إلى الساعة الخامسة من مساء اليوم الأربعاء.

رئيس اللجنة

نائب الرئيس

المقرر

فهمي اليوسفي

أدهم مصطفى

غسان شلهوب

انتهى

المرفق رقم /٢/
نص المواد /٢٥-٤٩/
كما ورد في الدستور

المادة ٢٥ -

- ١ - الحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم.
- ٢ - المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات.
- ٣ - تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

المادة ٢٦ - لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وينظم القانون ذلك.

المادة ٢٧ - يمارس المواطنون حقوقهم ويتمتعون بحرياتهم وفقاً للقانون.

المادة ٢٨ -

- ١ - كل متهم بريء حتى يدان بحكم قضائي مبرم.
- ٢ - لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون.
- ٣ - لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك.
- ٤ - حق التقاضي وسلوك سبل الطعن والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون.

مادة ٢٩ - لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني.

المادة ٣٠ - لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يكون لها أثر رجعي ويجوز في غير الأمور الجزائية النص على خلاف ذلك.

المادة ٣١ - المساكن مصنونة لا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا في الأحوال المبينة في القانون.

المادة ٣٢ - سرية المراسلات البريدية والاتصالات السلكية مكفولة وفق الأحكام المبينة في القانون.

المادة ٣٣ -

- ١ - لا يجوز إبعاد المواطن عن أرض الوطن.
- ٢ - لكل مواطن الحق بالتنقل في أراضي الدولة إلا إذا منع من ذلك بحكم قضائي أو تنفيذاً لقوانين الصحة والسلامة العامة.
- المادة ٣٤ - لا يسلم اللاجئين السياسيون بسبب مبادئهم السياسية أو دفاعهم عن الحرية.

المادة ٣٥ -

- ١ - حرية الاعتقاد مصنونة وتحتزم الدولة جميع الأديان.
- ٢ - تكفل الدولة حرية القيام بجميع الشعائر الدينية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام.

المادة ٣٦ -

- ١ - العمل حق لكل مواطن وواجب عليه وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين.
- ٢ - يحق لكل مواطن أن يتقاضى أجره حسب نوعية العمل ومربوده وعلى الدولة أن تكفل ذلك.
- ٣ - تحدد الدولة عدد ساعات العمل وتكفل الضمان الاجتماعي للعاملين وتنظم لهم حق الراحة والإجازة والتعويضات والمكافآت.

المادة ٣٧ - التعليم حق تكفله الدولة وهو مجاني في جميع مراحلہ وإلزامي في مرحلته الابتدائية وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى وتشرف على التعليم وتوجهه بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج.

المادة ٣٨ - لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى وأن يسهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي وتكفل الدولة حرية الصحافة والنشر وفقاً للقانون.

مادة ٣٩ - للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً في إطار مبادئ الدستور وينظم القانون ممارسة هذا الحق.

المادة ٤٠ -

١ - جميع المواطنين مسؤولون في تأدية واجبهم المقدس بالدفاع عن سلامة الوطن واحترام دستوره ونظامه الحدودي الاشتراكي.

٢ - الجندية إلزامية وتنظم بقانون.

المادة ٤١ - أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون.

المادة ٤٢ - الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن.

المادة ٤٣ - ينظم القانون الجنسية العربية الموروثة ويضمن تسهيلات خاصة للمغتربين العرب السوريين وأبنائهم ولمواطني أقطار الوطن العربي.

المادة ٤٤ -

- ١ - الأسرة هي خلية المجتمع الأساسية وتحميها الدولة.
- ٢ - تحمي الدولة الزواج وتشجع عليه وتطلى على إزالة العقبات المادية والاجتماعية التي تعوقه وتحمي الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم.

المادة ٤٥ - تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي.

المادة ٤٦ -

- ١ - تكفل الدولة كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة.
- ٢ - تحمي الدولة صحة المواطنين وتوفر لهم وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي.

المادة ٤٧ - تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية رافعاً لمستواها.

المادة ٤٨ - للقطاعات الجماهيرية حق إقامة تنظيمات نقابية أو اجتماعية أو مهنية أو جمعيات تعاونية للإنتاج أو الخدمات وتحدد القوانين إطار التنظيمات وعلاقاتها وحدود عملها.

المادة ٤٩ - تشارك التنظيمات الجماهيرية مشاركة فعالة في مختلف القطاعات والمجالس المحددة بالقوانين في تحقيق الأمور التالية:

- ١ - بناء المجتمع العربي الاشتراكي وحماية نظامه.
- ٢ - تخطيط وقيادة الاقتصاد الاشتراكي.
- ٣ - تطوير شروط العمل والوقاية والصحة والثقافة وجميع الشؤون الأخرى المرتبطة بحياة أفرادها.
- ٤ - تحقيق التقدم العلمي والتقني وتطوير أساليب الإنتاج.
- ٥ - الرقابة الشعبية على أجهزة الحكم.

هل تلقت ثلاث منظمات غير حكومية سورية
هبات صغيرة من أمريكا من أجل عملها
في مجال حقوق الإنسان؟ سؤال وجواب

أوردت نشرة كلنا شركاء الإلكترونية (وصاحبها المهندس أيمن عبد
النور) يوم ٢٠٠٦/٤/٧ سؤالاً وجهه الدكتور جورج جبور إلى المهتمين
بحقوق الإنسان في سورية هذا نصه:
خاص (كلنا شركاء): ٢٠٠٦/٤/٧:

نشرت جريدة السفير (٢٠٠٦/٤/٦ الصفحة ١٧) خلاصة عن تقرير
رسمي أمريكي يقول بأن ثلاث منظمات غير حكومية سورية تلقت هبات
صغيرة في العام ٢٠٠٥ من أجل عملها في مجال حقوق الإنسان.
هل هذا التقرير للرسمي الأمريكي صادق أم أنه أعلن ما أعلن لأنه
يستهدف القضاء على صدقية هيئات حقوق الإنسان في سورية؟
ذلك سؤال يخطر في بال أي قارئ سوري أو غير سوري يهتم
بحقوق الإنسان في سورية. ومن المفيد قيام كل هيئة تعنى بحقوق الإنسان
بإيضاح موقفها مما نشرته الجريدة.
وأوردت النشرة ذاتها يوم ٢٠٠٦/٤/٨ النص التالي:

عناية الدكتور جورج جبور المحترم

مجلس إدارة المنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية) المؤلف من
الصحفية منتهى سلطان الأطرش والدكتور صادق جلال العظم والدكتور
طبيب التيزيني والدكتور عاصم العظم والأستاذ محمد ملص والمهندس
بسام إسحق والمحامي مهدي الحميني يهدونكم التحية مقترين جهودكم في

العمل لما فيه رفعة وسؤدد حقوق الإنسان في سورية.

وفي معرض ردنا على ما ورد في مؤالكم لجمعيةات حقوق الإنسان حول ما جاء في جريدة السفير بتاريخ ٦/٤/٢٠٠٦ عن تلقي ثلاث منظمات غير حكومية سورية هبات صغيرة عام ٢٠٠٥ من أجل عملها في حقوق الإنسان، نحيطكم علماً بأننا في المنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية) لم نتلّق أي هبات من أي جهة كانت لا خلال عام ٢٠٠٥ ولا غيرها من الأعوام ونحن ملتزمون بالعمل بشفافية وعلنية لما فيه تحقيق أهدافنا (...). والعمل على نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في سورية.

باحترام

رئيس المنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية)

مهند الصني المحاسي

المؤلف

- ولد في صافيتا (محافظة طرطوس) بسورية في ١٩٣٨/١٢/٢٨ ودرس فيها وفي دمشق والولايات المتحدة الأمريكية ومصر.
- مارس التدريس الجامعي منذ عام ١٩٦٤ في أمريكا وسورية (جامعتي دمشق وحلب) ومصر، وحاضر في جامعتي أوكسفورد وكيمبردج وغيرهما من أبرز جامعات العالم. كذلك تفرغ بين عامي ١٩٧٧ — ١٩٧٩ أستاذاً ورئيساً لقسم السياسة في معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة التابع للمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة.
- عمل قاضي نيابة في اللاتيف بسورية عام ١٩٦٠، وموظفاً دولياً في الأمم المتحدة بأوروبا، ومستشاراً لرئيس الدولة العربية السورية ومديراً لمكتب دراسات رئيس الجمهورية العربية السورية، ومستشاراً في رئاسة مجلس الوزراء السوري وهو الآن أستاذ مقرر المذاهب السياسية المحاضر في الدراسات العليا بكلية حقوق جامعة حلب.
- يتم اختياره من بعض الجامعات العربية منذ عام ١٩٧٧ وحتى الآن، عضواً في لجان تقييم الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم السياسية بهدف الترقية.
- رشحته الحكومة السورية عام ١٩٨٧ لشغل منصب مدير إدارة حقوق الإنسان في اليونسكو، وأدرج اسمه مرتين مرشحاً لمنصب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة.
- في عام ٢٠٠٢ تم تعيينه، بفضل الجهود الدبلوماسية السورية، ممثلاً للقارة الآسيوية في مجموعة العمل من الخبراء في شؤون المتحدرين من أصل إفريقي، وهي هيئة تعمل في نطاق لجنة (والآن مجلس) حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.
- انتخب في عام ٢٠٠٣ عضواً في مجلس الشعب السوري، وكلف في ٢٠٠٤/٧/١ برئاسة لجنة تضم عدداً من أعضاء مجلس الشعب لتتبع كتاب تاريخ المجالس التشريعية السورية.
- انتخب في تموز ٢٠٠٤، رئيساً لمجلس إدارة الرابطة السورية للأمم المتحدة وهي رابطة أشهرت في ٢٠٠٥/٥/٣٠.
- عضو الهيئة الاستشارية لعدد من الدوريات العلمية والثقافية والسياسية.
- له بضعة عشر كتاباً مطبوعاً من عناوينها:
الاستعمار الاستيطاني (بالإنكليزية، ١٩٧٠).
مستقبل الوحدة العربية (١٩٨٤).
العروة والإسلام في المتغيرات العربية (طبعة أولى ١٩٧٦ — ط/٢/ ١٩٩٣ — ط/٣/ ١٩٩٥).
الفكر السياسي المعاصر في سورية (طبعة أولى ١٩٨٧ — ط/٢/ ١٩٩٣).
نحو علم عربي للسياسة (طبعة أولى ١٩٨٩ — ط/٢/ ١٩٩٣).
العرب وحقوق الإنسان (١٩٩٠).
الأمم المتحدة والسياسة الدولية وما يخص العرب (١٩٩٤).
حقوق الإنسان العربي في عالم اليوم (١٩٩٥).
الميثاق العربي لحقوق الإنسان (١٩٩٨).
حلف الفضول (١٩٩٨).
- الأمم المتحدة والتعطيل في الأعياد الإسلامية (طبعة أولى ٢٠٠٠ — ط/٢/ ٢٠٠٣).
الحياة الحزبية في سورية ومستقبلها (٢٠٠٤).
- في شباط فبراير ٢٠٠٥ كرمته الجمعية العربية للعلوم السياسية باعتباره رائداً في علم السياسة ضمن حفل أقيم في جامعة القاهرة لتكريم الرواد. وأصدر بهذه المناسبة كتاباً عنوانه: الجمعية العربية للعلوم السياسية: ملحق من الجنود والولادة (دمشق ٢٠٠٥) / ٦١/ صفحة.



نحو لجنة في مجلس الشعب للحريات والحقوق والواجبات العامة

حدّد الدكتور جورج جبور، منذ انتخابه عضواً في مجلس الشعب في آذار ٢٠٠٣، هدفاً أول لعمله التشريعي هو السعي لإنشاء لجنة دائمة في مجلس الشعب تراقب تطبيق السلطة التنفيذية للمواد ٢٥-٤٩ من الدستور السوري، وهي المواد التي يتألف منها الفصل الرابع من الباب الأول من الدستور، وعنوانه: "الحريات والحقوق والواجبات العامة".

والكتاب الذي نضعه اليوم أمام القارئ الكريم يتضمن أهم معلمين منشورين من معالم سعي الدكتور جبور لتحقيق الهدف الأول الذي حدده لنفسه، كما أنه يتضمن أيضاً النص الحرفي لمذكرات لجنة الدستور، في ١٩٧٣/١/٣، بشأن الفصل الرابع، وهو نص يصفه المؤلف بأنه كنز ثمين لم يقيض له تداول واسع، ويشكل صدوره، على نحو سما التناول، إسهاماً حقيقياً في نشر ثقافة حقوق الإنسان. نشر الثقافة البرلمانية.

أيلول ٢٠٠٦

Bibliotheca Alexandrina



0961809

